

التهديدات الأمنية الجديدة
على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط

تصوير

احمد ياسين



قراءة تصويبية

الأستاذة ليندة عكروم







تأثير التهديدات الأمنية الجديدة
على
العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط

تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط

الأستاذة

ليندة عكروم

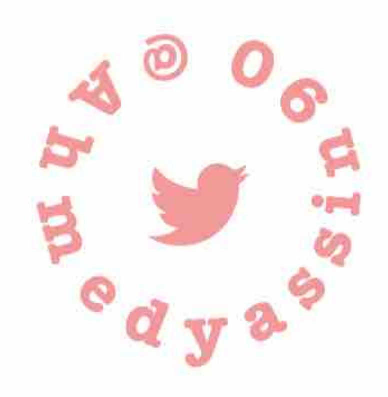
جامعة محمد خيضر – بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع

٢٠١١


@Ahmedyassin90

إهداء

إلــى أمّــي وأبــي...
عــرفــانــا منّــي بفضلهمــا
ورجــاءا وطــلــبا لرضــاهــما

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الذي لم يكن ليكتمل لولا توفيق الله وفضله ورحمته
ثمّ ما غمرني من جزيل عونهما
وما بلغني من عظيم دعائهما
أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل طالب علم

مقدمة

أثبت الواقع الدّولي بعد فترة الحرب الباردة مدى هشاشة الوضع الأمني في العالم نظرا لتغيّر طبيعة العلاقات بين الدّول بشكل نوعي، ممّا أدّى لإعادة النّظر في الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدّولية، حيث أصبح العالم يَعرف مشاكل جديدة تتجاوز المسائل السّيادية، والتي تُعرف بالتهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب الدولي، المخاطر البيئية، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظّمة عبر الدّول، مشكل المياه، مشكل الطاقة،... وغيرها من المشاكل التّي أصبحت لا حدود لها ولا يمكن التّحكم فيها، كما أنّها لم تكن معروفةً بالحدّة التّي هي عليها اليوم، إذ أصبح المفهوم التقليدي للأمن المبني على قدرة الدّولة في حماية أراضيها وحدودها في مواجهة أيّ غزو خارجي غير قادر على احتواء هذه المخاطر الجديدة، وبالتّالي القدرة على تفسيرها وتوفير الوسائل والإمكانات لمواجهتها.

كما أنّ القضايا الأمنيّة الرّاهنة تمتاز أساسا بالتّعقيد والتّشابك، بالإضافة إلى التنوّع والتّعدد، لتأخذ هذه القضايا أبعادا جديدة، فلم تعد تقتصر على الأمن العسكري التقليدي، بل أصبحت ذات بعد سياسي، واقتصادي، واجتماعي، وثقافي، وبيئي، وغيرها خاصّة وأنّها ارتبطت بمنطقة البحر الأبيض المتوسّط كمنطقة لها خصوصيّاتها الجغرافية والإستراتيجية، كما شكّلت تفاعلات ومضاعفات للتحولات العالمية الجديدة، جعلت من هذه الأخيرة مجالا خصبا لتغيّر محتوى العلاقات الدّولية.

لقد تجلّت إشكالية الأمن في منطقة المتوسط، كحقيقة فرضت نفسها منذ نهاية الحرب الباردة وما أعقبها من إفرازات للعـولمة فمسارها مسّ كلّ المجالات (السياسيّة، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، المالية، والبيئية، والعسكرية)، ونتج عن ذلك عولمة المخاطر والتّهديدات، ما جعل من الأبعاد الأمنية للتحوّلات العالميّة في المتوسّط تحتل الصّدارة في مجمل العلاقات التي تقام بين أطراف منطقة المتوسّط (خاصّة الضفّة الشماليّة والجنوبيّة)، لكن طبيعة التّحول ومدى تأثيره على التّرتيبات الأمنيّة الإقليميّة فرض

واقعا جديدا باعتبار أنّه لا يُمكن لأيّ دولة أن تضْمَنَ أمنها لوحدها في ظلّ بيئة عالميّة تتعدّد فواعلها وتتنوّع بتعدّد مجالات تفاعلها، كما قد تتعدّد الخيارات المتاحة لكلّ ضفّة على حدا لاستتباب الأمن في الإقليم المتوسّطي.

١ ـ أسباب اختيار الموضوع:

لقد انقسمت أسباب اختيارنا لموضوع "تأثير التّهديدات الأمنيّة الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسّط " إلى قسمين:

الأسبـاب الموضوعيـة:

١. دراسة وإبراز مدى خصوصيّة المنطقة المتوسطية بكلّ ظروفها الدّاخلية والإقليمية والدّولية والتي لها انعكاسات عالمية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتهديدات الأمنية الجديدة.

٢. دراسة الأبعاد الأمنيّة للتّحولات العالميّة الّتي عرفتها فترة ما بعـد نهاية الحرب الباردة، وانعكاساتها على طبيعة العلاقات بين دول المنطقة المتوسطيّة، وعلى طبيعة التّفاعل مع التهديدات الأمنية الجديدة التي أفرزتها هذه التحولات.

الأسبـاب الذّاتيـة:

١. لا شكّ أنّ الرّغبة الملحّة لدينا في معالجة موضوع التّهديدات الأمنية الجديدة وتأثيرها على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسّط شكلّت أهمّ وأبرز مبرّر لاختياره، إذ أنّ توفّر هذه الرّغبة هو سبب هام في مدى إنجاح العملية البحثية وبلوغ الأهداف المرجوة منها، ومصدر هذه الرّغبة هو الحرص على تناول المواضيع ذات الارتباط بواقع الوطن والدّول المجاورة له، من أجل الوقوف على إشكاليات البحث عن أجوبة يمكن المساهمة بها لتذليل العقبات في تناول مثل هذه المواضيع.

٢. إنّ الضّرورة تقتضي معالجة المواضيع الّتي قد تساهم دراستها في توضيح الرّؤى ورسم تصوّر شامل لواقع التّهديدات الأمنيّة الجديدة في المنطقة المغاربيّة ومدى ترابطها مع واقع البيئة العالميّة.

٢ ـ أهداف الموضوع:

يندرج هذا الموضوع ضمن حقل الدّراسات الأمنيّة باعتباره يطرح التّهديدات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي.

يمكن تقسيم أهداف الموضوع إلى قسمين، قسم نظري وآخر عملي:

الأهداف النّظرية:

١- دراسة مجال من مجالات العلاقات الدولية يتمثّل في الدّراسات الأمنية عن طريق بحث الظّاهرة الأمنية في ظلّ التّحولات العالمية الجديدة؛ الشّيء الّذي يضفي نوعًا من الحداثة والدّيناميكية في التّناول لهذا النّوع من الدّراسات.

٢ - إبراز دور عامل التّهديدات الأمنيّة بمستوياتها المختلفة (على مستوى دولاتي وجهوي وإقليمي وعالمي) في المنطقة المتوسطية، حيث يشكّل الهاجس الأمني الدّور الحاسم للعلاقات بين دول ضفّتي المتوسّط الشّمالية والجنوبية، عن طريق استخدام متغيّرات أمنية نعتقد مبدئيا أنّها تؤثّر على مدى تفاعل سياسات الدّول وعلاقاتها في سبيل تحقيق الأمن الإقليمي.

الأهداف العمليّة:

١ – إنّ موضوع الدّراسة يُعنَى بمنطقة لها أبعاد إستراتيجيّة في أهميّتها، والتي تنتمي لها الدّول الأوروبية والدّول المغاربيّة، خاصّة وأنّ هذه الدّول وبالنّظر لموقعها المحوري بالنّسبة لحوض البحر الأبيض المتوسط يمكن لها أن تلعب دورا مُهمّا، من منطق تعظيم فُرصها وتقليص ما يُهدّدها. لذا فهذه الدّول معنيّة بأمن المتوسّط بحكم موقعها المتميّز حيث تعتبر همزة وصل بين الشّمال والجنوب ومُفترق طرق لثلاث قارات (أوروبا أفريقيا، آسيا)، فالهدف هو بحث أيّ المعايير المتحكّمة في أمن المتوسّط.

٢ ـ إنّ موضوع التّهديدات الأمنية والأخطار الجديدة المحدقة بعديد دول العالم، خاصّة إذا كانت هذه الأخطار عابرة للحدود والأقاليم ليست محدّدة الأبعاد ولا الأسباب مثل (الإرهاب الدولي، الهجرة غير شرعية، الجريمة المنظمة، مشاكل الطاقة والمياه،مشاكل البيئة... الخ)، ولا تخصّ دول بمفردها خاصّة في ظلّ الحديث عن الاعتماد المتبادل

والتّعاون فيما بين الدّول التي تنتمي لنفس الإطار المكاني وبالتالي تعاني نفس هذه التّهديدات، لذلك فهدفنا من الدّراسة هو يبحث فيما إذا كان منطق التّهديد المشترك هو المحدّد لعلاقات التّعاون، أم أنّ أولويّة المصالح الخاصّة بكلّ ضفّة تفرض غير ذلك بالنّظر لواقع السّياسات المتبعة للتغلّب على التحديات الأمنية المطروحة.

٣ـ أدبيّات الدّراسة:

بعد اطّلاعنا على المراجع المتعلّقة بموضوع تأثير التّهديدات الأمنيّة الجديدة ارتأينا أنّه يمكن تقسيمها إلى:

أولا: الدّراسات المتعلقة بالتّهديدات الأمنية الجديدة:

١ – دراسة فيليب مارشيسان **Philippe Marchesin** المعنونة ب

" **Les nouvelles menaces: les relation Nord – Sud des années ١٩٨٠ à nos jours** "

في سنة ٢٠٠١، ركّز فيها على تأثير المخاطر الأمنيّة على الدول الواقعة في النصف الشمالي والجنوبي للكرة الأرضيّة، منها خطر المخدّرات، الهجرة، الإرهاب، الأسلحة النّوويّة)، وتوصّل إلى أنّ الفجوة بين الطّرفين شاسعة من حيث اختلاف الأوضاع الأمنيّة وبالتّالي أنتجت مصالح متناقضة بين الطّرفين في معالجة هذه المخاطر.

٢ ـ دراسة عبد اللّطيف وياسين بن آشنهو " المحيط والتّنمية في حوض المتوسّط: استراتيجيات نحو المستقبل" سنة ٢٠٠٤، تمّ التّركيزعلى دراسة التّهديد البيئي لمشكل الماء في المتوسّط النّاتج عن الاستعمال اللاّعقلاني لهذا المورد الطّبيعي، وركّز على استراتيجيّات وسياسات محلية لبعض الدّول المطلة على البحرالمتوسّط (شمال وجنوب وشرق المتوسط).

٣ ـ دراسة عثمان الحسن محمد نور، وياسر عوض الكريم المبارك حول " الهجرة غير المشروعة والجريمة " سنة ٢٠٠٨، ركّز من خلالها على تهديد الهجرة غير المشروعة كظاهرة عالمية ذات أبعاد إنسانيّة وأمنيّة، كما تطرّق بالتّحليل إلى أهمّ أسبابها ومبرّراتها، إضافة إلى الإجراءات القانونيّة والأمنية المتخّذة للتصدّي للظّاهرة.

ثانيا: الدّراسات المتعلّقة بالعلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسّط

١ ـ دراسة ستيفن كاليا **Stephen.C. Calleya** حول دراسة مشروعات التّعاون الإقليمي في المجالات الأمنيّة والاقتصاديّة في منطقة حوض المتوسّط، ركّز فيها على دور القوى المُسيطرة على المنطقة المتوسطية، وتوصّل إلى نتيجة مفادها أنّه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة تراجع اهتمام الولايات المتّحدة الأمريكيّة بمنطقة حوض المتوسّط لتوجّهها نحو الشّرق الأدنى، وركّز على جانب التّناقضات الدّاخلية العديدة بين الأقاليم الفرعيّة في المنطقة (إقليم جنوب أوروبا ودول المغرب العربي ودول شرق الحوض).

٢ ـ دراسة ديستان نيبورس **Distant Neighbours** حول " **The Political Economic of Relations Between Europe and the Middle East / North Africa** "العلاقات الاقتصادية السياسيّة بين أوروبا والشّرق الأوسط وشمال أفريقيا "، سنة ١٩٩٥، ركّز على العلاقات الاقتصاديّة بين دول الاتحاد الأوروبي والعالم العربي من خلال اتّفاقيات التّجارة التّفضيليّة بينهما والتّعاون المالي، وتوصّل إلى أنّ طبيعة العلاقات بين الطّرفين تتّسم بالفوقيّة والأفقيّة، واختلال الميزان التّجاري بين أوروبا والعالم العربي لصالح الشّريك الأوروبي.

٣ ـ دراسة بيتر لادلو **Peter ed Ludlow** المعنونة ب " **Europe and the Mediterranean** ، " أوروبا والبحر المتوسط " سنة ١٩٩٤، ركّز فيها على دراسة الإقتصاد المتوسّطي وتأثير ديمغرافيّة شعوب المغرب العربي، كما تطرّق للإسلام وتداعيّاته السياسيّة على أوروبا، ودرس العلاقات الأمنيّة للجماعة الأوروبيّة مع كلّ من دول المغرب العربي وأطراف أخرى في الشّرق الأوسط.

وجاء أيضا في كتاب (لادلو) دراسات أخرى، منها دراسة (مورتيمير) حول " السياسات الأوروبية " بالتّركيز على الرؤية الغربيّة للبعد الأمني في علاقاتها مع الدّول العربيّة والمتمثّل في المتغيّر الاقتصادي والاجتماعي والسّياسي، وتوصّل إلى أنّه لا تكفي القوّة العسكريّة وحدها لضمان الأمن الأوروبي.

ودراسة أخرى في نفس الكتاب لجارسيا وفيلا فيردي، توصّلا من خلال " دراسة طبيعة العلاقة بين أوروبا والمغرب العربي " إلى أنّها ترتكز على برامج الإصلاح الاقتصادي، كما توصّلا أيضا إلى أنّ العلاقات بينهما غير متوازنة حتّى في الجانب الاقتصادي، بالرّغم من الوعود الأوروبيّة والأهداف المعلنة بتحقيق تنمية دول المغرب العربي.

أمّا الدراسات العربيّة المتعلّقة بالعلاقات الأمنية بين دول شمال وجنوب المتوسط، فيمكن إدراج دراسة عبد النور بن عنتر، حول " البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي " سنة ٢٠٠٥، ركّز من خلالها على العلاقات الأمنيّة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وتوصّل لتباين التّرتيبات الأمنيّة للدول الأوروبيّة والجزائر على غرار باقي دول المغرب العربي، بالتّركيز على الحوار المتوسطي والأطلسي، الذي يتشكّل من خلال الحوارات والمبادرات الأمنيّة.

دراسة مصطفى بخوش حول " حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرّهانات والأهداف " سنة ٢٠٠٦، ركّز على علاقات الشّراكة الأورومتوسطية في بعدها الاقتصادي، وتوصّل إلى التّناقض بين الواقع والأهداف الذي أبرز الهُوّة بين الفوائد المتاحة لصالح الطّرف الأوروبي الموحّد على غرار تفكّك دول جنوب المتوسّط، خاصّة منها دول المغرب العربي.

من خلال ما سبق نجد أنّ هذه الدّراسات لم تُركّز على العلاقة السّببية بين المتغيّرات الأساسية للموضوع، وركّزت في الغالب على كلّ متغيّر على حدا، إمّا التّهديدات الأمنيّة الجديدة أو العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسّط، لذلك جاءت مذكّرتنا تبحث عن تأثير التّهديدات الأمنيّة الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسّط.

٤ ـ الإشكالية:

مَا هيَ تأثيرات التّهديدات الأمنيّة الجديدة على العلاقات بين دُوَل شمال وجنوب المتوسّط في ظلّ التّحوّلات العالميّة الرّاهنة؟

التّساؤلات الفرعيّة:

١- ماهي طبيعة التّهديدات الأمنية الجديدة وفق منظور دول القوس اللاتيني ودول المغرب العربي ؟

٢- ماهي سياسات دول القوس اللاّتيني ودول المغرب العربي في التّعامل مع التّهديدات الأمنيّة الجديدة ؟

٣- ماهي العلاقات الأمنيّة بين دول القوس اللاّتيني ودول المغرب العربي في سبيل تحقيق الأمن المتوسطي؟

٥ ـ الفرضيات:

للإجابة عن الإشكاليّة وأسئلتها الفرعيّة تمّ اختبار الفرضيتين التاليتين:

١ - يعدّ التّعاون والاعتماد المتبادل الآليّة الأساسيّة المعتمدة في تقليل مخاطر التّهديدات الأمنيّة الجديدة في المنطقة المتوسّطية بحكم المجال الإقليمي المشترك.

٢ - تتفاعل دول شمال وجنوب المتوسّط مع التّهديدات الأمنيّة وفق أولويّة التّرتيبات الأمنيّة ومصالح الطّرف المُهيمن على مبادرات التّعاون الأمني وما ينتج عنها من علاقات.

٦ ـ الإطار المنهجي:

إنّ خصوصية الموضوع فرضت الاعتماد بصفَة كُليّة على المنهج المقارن، إذ قارنا بين طبيعة التّهديدات الأمنيّة في المنطقة المتوسطيّة وبين واقع كلّ منها في دول شمال المتوسط (دول القوس اللاّتيني) ودول جنوب المتوسّط (دول المغرب العربي) وقارنا أيضا بين منظور دول كلّ ضفّة للتّهديدات الأمنيّة والتي تنعكس على سياستها المتعلّقة بالتّهديدات الأمنيّة الجديدة، حيث هي الأخرى تعدّ مجالا للمقارنة تبعا لأولويّة التّفاعل والتّرتيبات الأمنيّة لكلّ طرف، على المستوى الدّولاتي للمتوسّط وعلى المستوى الجهوي، وعلى المستوى الإقليمي وعلى المستوى العالمي حسب طبيعة كلّ تهديد.

٧ ـ صعوبات الدّراسة:

من الصّعوبات التي واجهتنا خلال جمعنا للمادة العلميّة المتعلّقة بالموضوع نُدرة الدّراسات التي تجمع بين العلاقة التّأثيرية لمتغيّري التّهديدات الأمنية الجديدة، ومتغيّر العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، في ظلّ التحوّلات العالميّة الجديدة لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة نظرا لحداثة الموضوع.

إضافة لعدم وجود دراسات متخصّصة في التّرتيبات الإقليمية النّاشئة حول البحر الأبيض المتوسّط خاصّة في ظلّ التّفاعلات المعقّدة والمُتشابكة لمشروعات التّعاون الإقليمي في المجال الأمني بين دول القوس اللاّتيني ودول المغرب العربي.

٨ ـ تقسيم الدّراسة:

قسّمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول، خصّصنا الفصل الأول للمنطلقات النّظرية والمفاهيمية لتأثير التّهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، حيث جزأناه إلى ثلاثة مباحث؛ تناولنا في الأوّل منه ماهية التّهديدات الأمنية من حيث مختلف مفاهيم الأمن السّائدة والمقاربات النّظرية في هذا المجال، وصولا إلى البناء الاصطلاحي لمفهوم الأمن وارتباطه بالتّهديدات وأنواعها، أمّا المبحث الثّاني فتطرّقنا فيه إلى الموقع الجغرافي والإستراتيجي الذي تقع فيه التّهديدات الأمنيّة من حيث المقاربة الجغرافيّة والإستراتيجيّة لدول شمال وجنوب المتوسط، لنصل في المبحث الثّالث إلى طبيعة العلاقات بين الضّفتين (علاقات التّعاون الأمني، علاقات الاعتماد المتبادل).

أما بالنّسبة للفصل الثاني فقد تناولنا فيه طبيعة التّهديدات الأمنيّة الجديدة في المنطقة المتوسطية في ظلّ التّحولات العالميّة الرّاهنة، وقد اقتصرنا في هذا المجال على ثلاثة تهديدات أمنيّة جديدة، في رأينا تتمثّل في الإرهاب الدّولي، الهجرة غير الشّرعيّة والتّهديدات البيئيّة (التغيّرات المناخيّة، تلوّث مياه البحر الأبيض المتوسّط).

وعليه تمّ حصر الفصل الثاني في ثلاثة مباحث، الأول يدرس تأثير التّحولات العالميّة على المنطقة المتوسطية من حيث الفواعل الدّولية وعلاقتها بتحوّل مصادر التّهديدات الأمنيّة، والثاني فقد خُصّص لتهديد الإرهاب الدّولي والهجرة غير الشّرعيّة لأمن المنطقة

المتوسّطيّة، من خلال التطرّق إلى تهديد الإرهاب الدّولي والهجرة غير الشّرعيّة من حيث مفهومهما ومواصفاتهما وتأثيرهما على الأمن المتوسّطي.

أمّا المبحث الثّالث فقد أفردناه إلى التّهديدات البيئيّة في المنطقة المتوسطيّة من خلال دراسة مفهوم ومواصفات التّغيّرات المناخيّة وأسبابها ومختلف تأثيراتها، وكذلك التّطرّق إلى تلوث مياه البحر الأبيض المتوسّط ومدى مساهمته في التّهديدات الأمنيّة في المتوسّط.

وأمّا في الفصل الثالث والأخير فقد تمّ تناول علاقات التّعاون الأمني بين دول شمال وجنوب المتوسّط لمواجهة التّهديدات الأمنية الجديدة (الإرهاب الدّولي، الهجرة غير الشّرعيّة، التّهديدات البيئيّة)، ولهذا قسمناه إلى ثلاثة مباحث؛ تطرّقنا في المبحث الأوّل منه إلى سياسات دول شمال وجنوب المتوسّط المتعلّقة بالتّهديدات عبر مختلف المستويات الدّولاتيّة والجهويّة والإقليميّة والعالميّة، وفي المبحث الثّاني علاقات التّعاون الأمني المشترك والاعتماد المتبادل فيما بين الضّفتين، وفي الثّالث عراقيل التّعاون الأمني بين دول شمال وجنوب المتوسّط، والتّي تشكّل حاجزا لمواجهة هذه التّهديدات الأمنيّة المشتركة وتَدَخُّل الفواعل الدّولية في ذلك، خاصّة تدخّل الولايات المتّحدة الأمريكيّة في المنطقة.

انتهت المذكّرة بخاتمة جمعت أهمّ النّتائج التي أكدنا من خلالها على أنّ في المنطقة المتوسّطية تهديدات أمنيّة جديدة مشتركة بين الضّفتين يمكن مجابهتها بطرق مشتركة عبر حوار مجموعة ٥٥.

الفصل الأول

المنطلقات النّظرية والمفاهيمية لتأثير التهديدات الأمنية على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط

إنّ دراسة موضوع تأثير التّهديدات الأمنيّة الجديدة على العلاقات بين دول ضفتّي المتوسط الشمالية والجنوبية يفرض ضرورة الفصل بين المفاهيم المتعلّقة بالموضوع خاصّة وأنّ تنوّع الدّراسات في العلوم السّياسية يجعل من الصّعوبة بمكان التّحكم في المفاهيم لانعدام الاتّفاق حول معانيها ما لم يتمّ تخصيص مجال للفصل المفاهيمي بناء على وظيفيّة المفهوم نسبة للموضوع، لذلك فمن الضّروري أن نستهل بحثنا بمبحث نتناول فيه المنطلقات النّظريّة والمفاهيميّة المتعلّقة بموضوعنا، بالتّعرض لإطارها الدّلالي لأجل توظيفها عمليّا، كركيزة أساسيّة لانطلاق العمليّة البحثيّة.

المبحث الأول: ماهية التّهديدات الأمنية الجديدة

المطلب الأول: بناء تصور مفاهيمي للأمن

الفرع الأول: مفاهيم الأمن

يعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات السياسيّة الحديثة نسبيا التّي لم يكتمل نمو مفاهيمها، وتأكيد عناصره، وإثبات قوانينه، فما زال يتغيّر ويضاف له تعريفات وعناصر، ويتّسع مفهومه أو يضاف له بظهور حالات جديدة على السّاحة الدّولية، إضافة إلى أنّ الباحثين الأكاديميين ما زالوا مختلفين فيما بينهم في كثير من أسس ومبادئ الأمن، بل حتّى في تعريفه ومفهومه.[1]

من هذا المنطلق يمكن أن نتطرّق على سبيل المثال لا على سبيل الحصر إلى بعض المفاهيم الخاصّة بالأمن منطلقين من القرآن الكريم، قبل الوصول لمختلف المفاهيم الأخرى خاصّة منها الأمن القومي، الأمن الإقليمي، الأمن العالمي. فإذا رجعنا للنص

---

١ عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السّياسة الدولية. العدد ١٥٥، أفريل ٢٠٠٥، ص ١٨.

القرآني وجدنا مفهوم الأمن بهذه المعاني في صيغ شتّى مئات المرات، وبنسب تواتر مرتفعة، والسّبب في ذلك يرجع إلى أنّها المادة التّي اشتق منها الإيمان.[1] والدليل على أهميّة الأمن في التّشريع الإسلامي زخور القرآن الكريم بكلمة الأمن التي وردت في كثير من الآيات منها:

قال الله تعالى: " الذّي أَطْعَمَهُمْ منْ جُوعٍ واءمنهم منْ خَوْف(٤) ".[2]

وقال أيضا: " وَإِذَا جاءهم أَمْرٌ مّنْ الأَمْنِ أَو الْخَوْف أَذَاعُواْ بِه وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُول وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ منْهُمْ لَعَلمَهُ الَّذينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ منْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ الله عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشّيطان إلاَّ قَليلًا (٨٣) ".[3]

قال تعالى أيضا: " وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بالله مَا لَمْ يُنزّلْ به عَلَيْكُمْ سُلْطَـنًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بالْأَمْنِ إن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ(٨١) الَّذينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبسُوا إيمانهم بظُلْم أُولَـئكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ(٨٢) ".[4]

وغيرها من الآيات حيث يفهم من الأصول المنزّلة أنّ الأمن في الإسلام ـ بدليل النّص القرآني ـ يتضمّن عناصر متكاملة، فالأمن سُنّة إلهية من سنن الخالق، وأنّه حالة شعورية لا يكون إلاّ بالإحساس به، ويستلزم الكائنات الحيّة كشعور من حيث طبيعته، وهو اطمئنان عن عدم حدوث مكروه في الزّمن الآتي، كما لا ينفصل الأمن لا على الزّمان ولا على المكان.[5]

إنّ مفهوم الأمن في الإسلام دفع العلماء والفقهاء إلى تقديم شروح للنّهج الواجب

---

١ رياض حمدوش، "تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، مداخلة من ملتقى الجزائر و الأمن في المتوسط (جامعة منتوري قسنطينة،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية يومي ٢٩ - ٣٠ أفريل ٢٠٠٨)، ص ٢٧٠.

٢الآية ٤ سورة قريش، القرآن الكريم.

٣ الآية ٨٣ سورة النساء، القرآن الكريم.

٤ الآيتين(٨١-٨٢) سورة الأنعام.، القرآن الكريم.

٥ محمد الأمين البشرى، الأمن العربي المقومات و المعوقات، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٠، ص ٢٨.

اتّباعه لتحقيق أهداف الأمن الدّاخلي على الأسس الإسلامية الصّحيحة، إلاّ أنّ ما ظلّ موقع جدل وغموض هو ما يتّصل بالأمن الخارجي أي ما يتّصل بالمهدّدات الخارجية ومبادئ العلاقات الخارجية للدّول الإسلامية، حيث أصبحت خاضعة لاجتهادات سياسية غير مستقرة حسب التحوّلات الدّولية، و مثال ذلك نجد سياسات تدعو إلى التّشدد والغلوّ، وسياسات التّسامح والتّعامل مع غير المسلمين، وهذا ما فتح الصّراع الفكري بين الإسلام والغرب في القضايا المتعلقة بالجهاد والإرهاب...الخ.[١]

فالأمن في مفهومه العام ـ في الإسلام ـ يعني الطّمأنينة و السّكينة في النّفس وسائر شؤون الحياة.

وقد تمّ تناول مفهوم "الأمن" من النّاحية اللّغوية في عدّة دراسات ومعاجم لغويّة عربية وغربية، واستقرت على أنّه مرادف للطمأنينة، ونقيض للخوف أو مساويا لانتفاء الخطر، ويتعلّق استخدامها عادة بالتّحرر من الخطر أو الغزو أو الخوف، وهذه مفردات ليست مترادفة، ومدلول كلّ منها يختلف عن الآخر.[٢] فالمعاجم العربية تعرّف "الأمن" بمعاني متعدّدة تعني سكون القلب وراحة النّفس والشّعور بالرضا والاستقرار، وعدم الخوف كما تعني الكلمة الأمانة والصّدق.[٣]

تعدّدت المسمّيات المستخدمة حول مفهوم الأمن وأبعاده ومقوماته وأساليب تحقيقه نتيجة لاختلاف الكتّاب والأكاديميين، حيث يمكن رصد منها ما يلي: الأمن القومي أو الوطني، الأمن العام، الأمن الجماعي، الأمن المشترك، الأمن الإقليمي، ومع تفاقم المشكلات المؤثّرة على سلامة الإنسان ظهرت عبارات الأمن التّخصصي منها: الأمن الصناعي، الأمن الغذائي، الأمن الثقافي، الأمن البيئي[٤] (على سبيل المثال لا

---

١ محمد الأمين البشرى،المرجع السابق، ص ٣٠.

٢ سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن و مستوياته و صيغته و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩. السنة ٢٠٠٨،ص١٠.

٣ محمد الأمين البشرى، المرجع السابق، ص ١٨.

٤ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الحصر) وباعتبار أنّ الأمن يتعرّض لتحدّيات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة لذلك سنتناول الأمن ومفاهيمه من خلال اتّجاهات أربعة نصنّف من خلالها تعاريف الأمن لنصل لتحديد مفهومه على كلّ مستوى.

١ ـ مفهوم الأمن الوطني (القومي):

إنّ الباحثين العرب يترجمون كلمة "National" من الإنجليزية أو الفرنسية إلى كلمة "قومي"، يعني أنّهم يستعملون هذا المصطلح من أجل التّعبير عن بعد "فوق وطني" للظّواهر، حيث تستعمل بعض الكتابات كلمة "الأمن القومي" للدّلالة على مفهوم الأمن الجماعي (كأمن الدّول العربية مجتمعة)، وهذا قد يتسبّب في الخلط بين المصطلحات لذلك تمّ اعتماد مصطلح وطني كمقابل لكلمة "national" بالإنجليزية والفرنسية.[١]

إنّ مفهوم الأمن الوطني يشمل الإجراءات المتّخذة من الدّولة في مواجهة ما يهدّدها على مستوى حدودها، بدءا من الإجراءات الوقائية في الدّاخل وتشكيل القوّات المسلّحة وعقد الأحلاف العسكرية، إلى حدّ قيّام الدّولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها. كما يتّسع هذا المفهوم ليشمل كلّ ما يحقّق الاستقلال السّياسي للدّولة وسلامة أراضيها وأيّ إجراء من شأنه أن يؤثّر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كيان الدّولة.[٢]

من التّعاريف المدعّمة لهذا الاتجاه ما جاء في الموسوعة السّياسية "**الأمن هو ما تقوم به الدّول للحفاظ على سلامتها ضدّ الأخطار الخارجية والدّاخلية الّتي قد تؤدّي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط أجنبية أو انهيار داخلي**."[٣]

أمّا موسوعة العلوم الاجتماعية فتعرف الأمن الوطني (القومي) على أنّه: "قدرة

---

١ ردّاف طارق، " الإتّحاد الأوربي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة" مذكرة لنيل شهادة الماجستير (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة منتوري قسنطينة. ٢٠٠٥)، ص ٢٣.

٢ معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢، ص ١٦.

٣ عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**،ج١، (ن.م.ن) المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ١٩٨١، ص ٣٣١.

الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية".[1]

كما قدّم الباحثون الأكاديميون الكثير من الإسهامات في تعريف الأمن الوطني(القومي) منها ما يلي:

جاء في دراسة لأمين هويدي عن السياسة و الأمن يقول:" بأنّه إذا كانت وسيلة الأمن الحربي هي حرب التّكنولوجيا... و أنّ حرب التّكنولوجيا هي التّي تسعى لفرض إرادة الدّولة على مصالحها باستخدام القدرات الخلّاقة لتنمية جميع إمكاناتها... وهي بذلك العمود الفقري للسّياسة القومية للدّولة وأمنها.[2]

ويضيف علي الدّين هلال بأنّ الأمن مفهوم شامل و يتعدّى الحديث فيه مجرّد قضيّة حدود أو قضية تسليح أو تدريبات عسكرية، بل يشمل أمور ذات طبيعة اقتصادية أو اجتماعية، و يرى أنّه قضية مجتمعية تتعلّق بكيان المجتمع بكافّة أبعاده وعلاقاته.[3]

كما عرّف معمّر بوزنادة في كتابه "المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي " بأنّ الأمن الوطني هو " ما تقوم به الدّولة أو مجموعة الدّول التّي يضمّها نظام اجتماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها و مصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغييرات المحلية والدولية.[4]

من خلال هذه التعاريف نستنتج أنها تركّز على الأمن الوطني في بعده العسكري، فالدّولة تسعى لزيادة قدراتها العسكرية، وبذلك عادة ما يكون البعد العسكري مسيطرًا على سياسات هذه الدّول، ويكون دور المدنيين من القادة السّياسيين محدودا للغاية ، حيث أنّ العنصر العسكريّ هو المدعّم والقائم على استمرار الأمن.

---

١ محمد شلبي، " الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة "، أعما ل ملتقى دولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية و الإعلام. جامعة الجزائر.٢٠٠٤)، ص ١٥٨.

٢ أمين هويدي، في السياسة و الأمن، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢، ص ١٦.

٣ علي الدين هلال، "الوحدة و الأمن القومي العربي" مجلة الفكر العربي. العدد١١. ١٩٧٩، ص٩٤.

٤ معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢، ص١٨.

ليضيف آخرون أبعادا أخرى، و هذا ما عبر عنه روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه " جوهر الأمن" حيث قال: " الأمن هو التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه، و الأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنّه قد يحتوي عليه، إنّ الأمن هو التنمية و بدون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن" [1]، و يربط ماكنمارا بين الأمن والتنمية وأوضح أنّها لا تعني فقط-أي التنمية- البعد الاقتصادي، بل يجب أن تشمل كل الأبعاد، فتنظيم الأمّة لمواردها وتنمية قدراتها، يجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها الذاتية، وهو ما يساعدها على مقاومة الإخلال بالأمن، أو اللّجوء إلى العنف (كنقيض للأمن).

فمفهوم الأمن القومي (الوطني) يتسّع ويأخذ أبعادا وجوانب كثيرة ومعقّدة، مثل التّنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعوامل الثّقافية والعرقية، لأنّها تتحكم في العلاقة بين المجتمعات وتشكّل أحيانا مصدر تهديد لها.[2]

كما يعرّف هولستي الأمن القومي بأنه " الحفاظ على وجود الدولة وكيانها والعمل على تدعيم أمنّها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو هذه القوة مضافا إليها جانبا من قوة الدول الكبرى." [3]

من خلال تعرضنا لمجموعة من التّعاريف المختلفة للأمن الوطني أو القومي يتضّح لنا مدى اختلاف كلّ تعريف عن الآخر في أغلب الأحيان، فنجد بعض التّعاريف تركّز على الأمن من حيث هو شعور للفرد داخل الدّولة ينعدم فيه الاطمئنان ليسود الخطر والتّهديد، ونجد تعاريف أخرى يركز أصحابها على التّنمية كركيزة أساسية لتحقيق

---

١ المرجع نفسه، ص ٢٧.

٢ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر، ٢٠٠٥، ص ٢٤٧.

٣ بونوار بن صايم، "مصادر التهديد الخارجية لمن المغرب العربي و آفاتها المستقبلية"مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية و الإعلام. جامعة الجزائر. ٢٠٠٣)، ص ١٨.

الأمن وانعدامه بانعدامها. كما نجد بعض الباحثين يجعلون من مفهوم الأمن جوهر المصلحة القومية التي تسعى كل دولة لتحقيقها وحماية حدودها وأراضيها من أي عدوان خارجي باستعمال القوة في أحيان كثيرة لتحقيق الأمن.

كما نجد من خلال مفاهيم الأمن الوطني أو القومي أنّها تركّز على النّظرة الضيّقة للأمن باقتصاره على حماية الدّولة ككيان، دون التّطرق لأبعاد أخرى للأمن تتعدّى النّطاق الإقليمي للدّولة وخارج نطاق السّياسة الخارجيّة باعتبارها تطبّق آليات وإجراءات وسياسات من منطق منظور الدّولة للأمن.

٢ ـ مفهوم الأمن الإقليمي:

ترجع فكرة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية إلى نشوء تيار في مواجهة العالمية، التّي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السّلم والاستقرار، كما اعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمّعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسّلم الدّوليين، وكان من أبرز دعاة هذا الاتجاه في أواخر الحرب العالمية الثّانية رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في حين كان دعاة العالمية دعوا إلى إقامة حكومة عالمية تضمّ جميع الدّول كأفضل وسيلة لحفظ الاستقرار ومنع الحروب. كما يُرجع مصدر آخر فكرة الإقليمية إلى دراسات التّكامل لكافة فروعها خاصة منها التّكامل الاقتصادي.[١]

أما الأمن الإقليمي فتعدّدت تعاريفه غير أننا سنختار ما نعتقد أنّه يفسر موضوعنا فكما جاء في دراسة لسليمان عبد الله الحربي المعنونة ب" مفهوم الأمن و مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، بأنّ الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدّول داخليا، ودفع التّهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التّحديات التّي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محدّدة بين مجموعة من الدّول ضمن نطاق إقليمي

١ ناصيف يوسف حتّي، نظرية العلاقات الدولية، (د.م.ن): دار الكتاب العربي، ١٩٨٥، ص ص (٥٤-٥٥).

واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنّما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكلّ دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النّظام.[1]

إنّ النّطاق الإقليمي للأمن يمكن تحديده من خلال ثلاث معايير:

١- ***المعيار الجغرافي:*** يتضمن عنصر الجوار وما يتضمّنه من صلات طبيعية وبشرية، وما يوجده من تفاعلات ومصالح اقتصادية وأمنية، تنعكس على الأطراف المتجاورة إيجابيا وسلبيا.

٢- ***المعيار السياسي و الإيديولوجي:*** الّذي يتعلّق بالعقيدة السّياسية للدولة، وما تصبو إليه من أهداف ونوع الأفكار السائدة فيها، وبما توجده من ارتباطات وانتماءات.

٣- ***معيار قوة الدولة:*** هناك علاقة ارتباطية بين قوّة الدّولة ونطاق أمنها، إذ كلّما زادت قوة الدّولة كلّما تنوّعت مصالحها وبالتالي اتّسع مجال أمنها، واتّجهت إلى اتّخاذ تدابير أمنية كمحاولة للحفاظ على استقرارها في محيطها الإقليمي.[2]

كما أنّ الأمن الجماعي يقوم على قواعد أساسية منها:

- حظر استخدام القوة أو التهديد بها.
- تحقيق سلامة مجموعة من الدول من خلال وسائل مشتركة تسهم فيها جميع الدول المعنية.

وجود مجموعة من الإجراءات والتّدابير الأمنية لتحقيق الأمن.[3]

يضيف وليام لويس (**William Louis**) أنّ الشرط الأساسي لتحقيق الأمن هو وجود ترتيبات أمنية جماعية مع "قوى كبرى" خارجية، لكن هناك من يخالف ذلك كفولك ومندلوفيتر الّذي يرى أن هذه القوة قد تحدث خللا في توازن القوى في النّظم الأمنية،

---

١ سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص ١٩.

٢ علي الدين هلال،" الأمن العربي و الصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر" مجلة المستقبل العربي. العدد٩. سبتمبر ١٩٧٩، ص٩٩.

٣ سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص ص (٢٤-٢٥).

لذلك فهو يشترط التّوازن الإقليمي لقيام الأمن.[1]

من المفاهيم المتعلّقة بالأمن الإقليمي الجماعة الأمنية، وهو مفهوم جاء ليعبّر عن واقع في العلاقات الدولية يمثّل تكتّل بين عدد من الدّول الّتي تسعى لخلق مستوى معيّن من التّعاون فيما بينها ممّا يجعل اللّجوء إلى العنف ضدّ بعضها البعض أمرا مستبعدا أو يدفع بها إلى خلق آليات تحميها من المخاطر الداخلية والخارجية.[2]

كما تعرّف الموسوعة السياسية الأمن الإقليمي "بأنّه نظام يُعمل به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوحي من ميثاقها بهدف الحرص على الأمن والسّلام الدوليين وفضّ النّزاعات بالطرق السلمية على أساس اعتبار أنَّ أمن كلّ دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تَضْمَنُهَا كلُّ الدُّول".[3]

أمّا مفهوم الأمن الجهوي فهو "تأسيس جماعات تربطها عوامل الجوار أو التشابه في النظام السياسي والاجتماعي، وهذا يفترض أنّ هناك اتّفاقا أو تقاربا أوسع بين هذه الدّول، سواء في إدراكها مصادر التّهديد أو في قدرتها على التّعبئة المشتركة للقوات فضلا عن إمكانيّة القيام بمناورات عسكرية جماعية بتدريب القوات وإعدادها".[4] ومن هذه التّجمعات الجهوية مجلس التعاون الخليجي ودول اتّحاد المغرب العربي، والّتي أشارت في مواثيقها إلى هذا المفهوم.

بعد التّعرف على مختلف تعاريف ومفاهيم الأمن الإقليمي ننتهي إلى أنّ الأمن الإقليمي هو مختلف العلاقات التبادلية بين الدّول أو بين دول ومنظمات دّولية في شتّى المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غيرها لأجل تحقيق ما يمكن أن يؤثّر على

---

١ سليمان عبد الله الحربي، المرجع السّابق، ص٢١.

٢ جميلة علاق، خيرة ويفي، "مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة" ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط (جامعة منتوري قسنطينة،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٩ - ٣٠ أفريل ٢٠٠٨)، ص٣٠٩.

٣ سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص ٢٠.

٤ المرجع نفسه، ص ٣٠.

استقرار المجال الإقليمي وأمنه، وما يمكن أن يشكّل تهديدا يؤثّر على طرف من أطراف الإقليم وبالتالي على جميع أطرافه.

٣ – مفهوم الأمن العالمي:

عَرَفَتْ العلاقات الدّولية تحولات بعد نهاية الحرب الباردة والتي يمكن تحديدها زمانيا منذ ١٩٩١، تمثّلت في ظهور متغيّرات جديدة بدأت تتحكّم في المنظومة الأمنية على المستوى العالمي، نظرا لتواجد فواعل أخرى غير الدول أثّرت في المسار العالمي.

لذلك برزت تهديدات جديدة ومعقدة تواجه الأمن بصفة عامة، بل ظهرت مفاهيم جديدة للأمن تمثلت في الأمن الاقتصادي والأمن الجماعي والأمن الثقافي والأمن الهوياتي والأمن الإنساني، كما انتشرت بشكل واسع عبر العالم وعُرفَت بما يسمّى الأمن العالمي حيث أنّ هذه التّهديدات توسّعت لتشمل دول وأفراد وجماعات، و ما زاد من تفاقمها بروز قضايا الهجرة غير الشرعية والاتصالات السّريعة وغيرها من العلاقات الترابطية بين المناطق والدول، مما جعل مفهوم الأمن يتسع ويتغيّر في أهدافه ومجالاته.

إنّ المفهوم الموسّع للأمن عرف نقلة نوعيّة في مفاهيمه، إذ ظلّ مدّة طويلة يُفسّر تفسيرا ضيّقا بأنّه أمن الأراضي في مواجهة العدوان الخارجي، أو أنّه حماية المصالح القومية للسّياسة الخارجية، كما كان مفهوم الأمن يرتبط بالدّول أكثر مما يرتبط بالأفراد.[1]

أما اليوم فقد أصبح الأمن يؤثّر بشكل كبير على الاستقرار الدّولي، ومن هنا ارتبط المفهوم الموسّع للأمن بثلاثة مستويات هي: الأفراد، الدول، والنظام الدولي، فكما يقول باري بوزان:" **بأن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة**."[2]

يمكن النّظر إلى مفهوم الأمن العالمي من زوايا أربع هي:

١- *<u>من حيث جوهر الأمن:</u>* فالأمن لا يقبل التجزئة و كلمة الأمن هي نقيض

---

١ عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية،(د.م.ن): دار أمواج، (د.ت.ن)، ص ١٤.

٢ إبراهيم سعد شاكر فزاني، "العلاقة بين الاتحاد الأوروبي و حلف شمال الأطلسي في مجال الأمن و الدفاع"، رسالة ماجستير (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية و الإعلام. جامعة الجزائر.٢٠٠٦)، ص ٢٨.

الخوف و ما يدخل الخوف في النفوس يعد من منقصات الأمن والطمأنينة والاستقرار.

٢- *مـن حيـث المكـان:* إن العـالم أصـبح عبـارة عـن قريـة صـغيرة بفـضل وسـائل الاتصالات الحديثة بمختلف أنواعها ومستوياتها، ممّا ساهم في عمليّة التّرابط بـين الأفراد والتداخل بـين المجتمعـات، هـذا مـا فـرض عمليّـة التّعـاون في التّحـدي للمخاطر في المجتمعات.

٣- *من حيث الزّمان:* نتيجة لأنّ الأمن دائم ومستمر، فلا يمكن انتفـاء أهميـة الأمـن وضرورته في أيّ زمن كان، نظرًا لارتباطه بالحاجة الإنسانية للأمن.

٤- *من حيث آلية تحقيق الأمن:* نتيجة لتطوُّر الأمم والمجتمعـات، وتـشعّب حاجاتهـا برز الاهتمام بعناصر أخرى مؤديّة لتحقيق الأمن بمعناه العالمي.[١]

فآلية تحقيق الأمن تتمثّل في الإجراءات ذات المستوى العالمي إمّا مـن خـلال التّجمعـات والتّكتلات الإقليمية وتجسيد سياسـة تعاونيـة، أو مـن خـلال آليـة المنظّمـات الإقليميـة والمنظّمات الدّولية ؛ مثل مجلس الأمن باعتبـاره مختـصا في الأمـن علـى مـستوى منظمـة دولية هي هيئة الأمم المتّحدة.

الفرع الثاني: مفاهيم الأمن حسب المقاربات النّظرية

تركّز نقطة الخلاف الرّئيسية بين المقاربات النّظرية في دراساتها للأمن حول ما إذا كان التّركيز في دراسة الأمن على أمن الفرد أو الدول أو العالم ككلّ.[٢]

١ ـ المقاربات التقليدية للأمن:

تعرّضت النّظرية الواقعية التّقليدية لمفهوم الأمن من حيث بعده العسكري، حيث ركّزت دراساتها على القوّة العسكرية كعامل محدّد في تحقيق مصلحة الدّولة، فالأمن العسكري والمسائل الإستراتيجية تُصنّف دائما ضمن مجال السّياسة العليا في حين تمثّل

---

١ محمد الأمين البشرى، المرجع السابق،ص ص (٣٣-٣٤).

٢ جون بيليس، ستيف سميث،(تر: مركز الخليج للأبحاث)، عولمة السياسة العالمية، دبي: مركز الخليج للأبحاث،٢٠٠٤، ص ٤١٢.

المسائل الاقتصادية والاجتماعية مسائل أو مواضيع للسّياسة الدّنيا نظرا لأهميّتها الثانوية مقارنة بالأمن الوطني.[1]

كما أن سياسة الدولة تمتد إلى حيث يمتد أمنها القومي، فالسّياسة الدّولية حسب قول هانس مورجانطاو Hans J. Morgenthau الذي جاء في كتابه " السياسات بين الأمم " على لسان مترجم الكتاب خيري حماد بقوله " السياسة الدّولية هي جهد مستمر للحفاظ على قوة أيّ دولة وزيادته مع الحدّ من قوة الدّول الأخرى والإقلال منه أيضا وقوة الدّول تعتمد بشكل كبير على ضخامة المؤسّسات العسكرية.[2]

ولهذا نجد التّركيز الأساسي للنّظريّة الواقعيّة قائم على قضايا الحرب والأمن الوطني، وهو ما استلزم اتّخاذها من مفهوم المصلحة الأداة التحليلية الرّئيسية في تفسير مختلف ظواهر السّياسة الدّولية أو التّنبؤ بها.[3]

كما أنّ الإمكانيات المتوفّرة للدّولة تلعب دورا هاما في التّأثير على سلوك الآخرين وبالتالي على أمن الدّول الأخرى.[4]

فمفهوم الأمن عند الواقعيين ارتبط بالدّول فقط دون أن يمتد لباقي الفواعل الأخرى، ولهذا حرص منظروها هذا الاتّجاه على التّفكير في الآليات الّتي من خلالها تحافظ الدّولة على أمنها وسيادتها، ما سمح بظهور سياسات معيّنة، ممثّلة في سياسة التّحالفات وكذا ميزان القوى، إضافة إلى السّباق نحو التّسلّح وتجديد المنظومة العسكرية بسبب عدم الثّقة

---

١ عمار حجار، " السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي" مذكرة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الحاج لخضر بباتنة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. ٢٠٠٢)،ص٨.

٢ هانز مورقنطاو، السياسات بين الأمم، (تر: خيري حماد)، (د. م.ن)، (د. د.ن)، (د. ت.ن)، ج٢، ص١٧.

٣ ناصيف يوسف حتي، المرجع السابق، ص٢٧.

٤ جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النّظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (تر: وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدّراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ص ٥٩.

في علاقات الدّول فيما بينها، إضافة إلى الاستناد لمبدأ مساعدة الذّات أي اعتماد كلّ على ذاتها في تحقيق أمنها، وهذا ما تجسّد منذ القدم في فكر نيكولا ميكيافيلي - الذي يعد من الآباء المؤسسين للفكر الواقعي - من خلال كتابه "الأمير" أين نصح الحاكم بجعل القوّة والحالة الأمنية فوق كلّ اعتبار.[١]

٢ ـ المقاربات الحديثة للأمن:

بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت متغيّرات أمنية جديدة، أصبح من خلالها مفهوم الأمن ذو طبيعة معقّدة، ففي بداية الثّمانينات أُعيد التّفكير في مفهوم الأمن، لتظهر مفاهيم جديدة للأمن ؛ كالأمن الإنساني، والأمن الشّامل، وهذا الأخير ناتج عن ظهور نوع جديد من التّهديدات والّتي غيّرت من مفهوم الأمن، مثلما قال ريتشارد إيلمان " Richard Ullman". حيث توسّع مفهوم الأمن ليشمل مخاطر غير عسكرية، لكنّها كالتّهديدات العسكرية تهدّد أمن الدّولة.[٢]

اهتمت المقاربات الحديثة للأمن بقضايا جديدة كقضايا البيئة والاقتصاد، وباقي التهديدات غير العسكرية، كالاهتمام بالاقتصاد السّياسي الدّولي مقابل الأمن العسكري. هذه التّهديدات لا تستلزم فقط تدخّل الدّولة بل تستلزم تدخّل أطراف أخرى من منظّمات دولية حكومية وغير حكومية، حيث أنّ المخاطرة لابدّ أن تواجَه بطريقة شاملة، لأنّ الأمن كغيره من القضايا الدولية الأخرى، صار لزاما أنْ يتحقّق في سياق الإعتماد المتبادل، وبطريقة عابرة للقوميات ومتعدّدة الأطراف، حيث تتعاون مختلف الفواعل الدّولية لمواجهة التّحديات والتّهديدات.[٣]

---

١ نيكولا ميكيافيلي، الأمير، (تر: خيري حماد)، المغرب: دار الأفاق الجديدة،ط٢١، ١٩٩٨،ص١٠٩.

٢ Charles Philippe David , Jean Jacques Roche ,**Théories de la sécurité**, Paris: Montchrestien, ٢٠٠٢,p١١٦.

٣**:** Buzan, Waever and Wilde**:**"**Theory of security**" Obtenu en parcourant: <http://www.Silkoadstudies.Org/new/docs/presentations/٢٠٠٤/cause.gglectures/gg/٣.pdf/٢٣/٨/٢٠٠٨>

تؤكّد أيضا المقاربات الحديثة للأمن، بأنّ ما يهدّد العالم اليوم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة لا يمكن مواجهته بالوسيلة العسكرية، فالأمن الشّامل، هو ذو طبيعة تعاضديه Synergétique بين مجموعة السّياسات الأمنية في المجالات الاقتصادية والبيئية، والسّياسية والمجتمعية، حيث أنّ الأمن بالمفهوم الشّامل لا يتحقّق إذا تعرّض أحد هذه المجالات للقصور.[1] ما جعل المهتمين بهذا الشّأن يعيدون النّظر في مدى نجاعة الدّولة وقدرتها على القيام بوظائفها، وضمان أمن مواطنيها في كلّ المجالات، ومن ثمّ هذه الدّول والّتي لا تقدر على تحقيق وظائفها ستكون سلبية على السّلم الدّولي، لذلك يرى "هولستي" "Holsti" أنّ الدّول القويّة هي الوحيدة الّتي تحقّق السّلم الدّولي.[2]

إنّ المقاربة النّقدية للأمن تعد من المقاربات النّظرية الحديثة التّي اكتسبت أهميتها التّاريخية بعد الحرب الباردة لتركيزها على الأمن الإنساني، حيث ركزت على نقد الدّراسات الواقعية في المجال الأمني والتي جعلت من الجانب العسكري محور التهديدات الأمنية، وأهملت الجوانب الأخرى كالرّكود الاقتصادي والاضطهاد السّياسي، وندرة الموارد، والمنافسات العرقية والإرهاب الداخلي والجريمة والأمراض.

كما جعل رواد الاتّجاه النّقدي "أمن الفرد" المؤشّر الرّئيسي لأمن حقيقي، من خلال التّحرّر أو الإنعتاق بما يحقق التغلب على الفقر والعجز التعليمي والإضطهاد السياسي.

فالأمن الإنساني يشمل توفير الأمن الاقتصادي (كغياب الفقر)، والأمن الغذائي (الوصول للمصادر الغذائية)، والأمن الصّحي بتوفير العناية الصّحية والحماية ضدّ الأمراض، والأمن البيئي بالوقاية من الدّمار البيئي، والأمن الشّخصي (الحماية ضد التّعذيب والحروب والعنف الدّاخلي والجرائم والمخدّرات والانتحار) والأمن الجماعي بإنقاذ حياة الثقافات التّقليدية، والأمن السّياسي (بالتّمتع بالحقوق المدنية والحرّيات العامة

---

١ Charles Philippe David et Jean. Jacques Roche,op. cit, pp (١١٧-١١٨).

٢:Jean- Jaques Roche , **Théories des Relations Internationales** , Paris: Monthrestin , ٢٠٠٤, p ١١٠.

والكرامة الإنسانية)".[1]

المطلب الثاني:بناء تصوّر مفاهيمي للتّهديدات الأمنية الجديدة

بعد تعرّضنا في المطلب الأول إلى المفاهيم الأساسية للأمن، يمكن النّظر للأمن من منظور التّهديدات التي يُتعرّض لها، لعلاقة التّأثير المتبادلة بين الأمن والتّهديد، لذلك فإنّ أيّ محاولة لتفسير مفهوم الأمن لابدّ أن تبدأ بتحديد مصادر التّهديد، فالباعث على الشّعور بالتّهديد يستدعي الحاجة إلى اتّخاذ إجراءات تَهدفُ إلى تحقيق الأمن.

لذلك سنتطرّق في هذا المطلب إلى مفهوم التّهديدات الأمنية التّقليدية والجديدة، ثمّ نتعرّض للمفاهيم المشابهة للتّهديد، لنصل في النّهاية إلى تحديد عناصر التّهديدات الأمنية عبر بعض أنواع التّهديدات الأمنية.

الفرع الأول: مفاهيم التّهديدات الأمنية الجديدة

١ ـ البناء الاصطلاحي لمفهوم التهديد الأمني:

إن مفهوم التّهديد من النّاحية اللّغوية هو" ناتج عن نيّة إلحاق الأذى والضّرر"[2] فالتّهديد يتعلّق بكلّ ما يمكن أن يُخلّ بالأمن ويشكّل هاجسا. أمّا مفهومه من النّاحية الإستراتيجية فهو" بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذّر معها إيجاد حلّ سلمي يوفّر للدّول الحدّ الأدنى من أمنها السّياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضّغوط الخارجية، الأمر الّذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللّجوء إلى استخدام القوّة العسكرية، معرّضة الأطراف الأخرى للتّهديد."[3]

فدراسة التّهديدات ينبغي معها التّمييز بين وحدة التّحليل الرّئيسية للتّهديد (الفردي

---

١ Marie Claude Smmouts ,et autres , Dictionnaire des relations international , Paris: Dalloz , ٢٠٠٣ , p ٤٥٤..

٢ عمر بغزوز" فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة و المخاطر و التهديدات في إطار العولمة" مجلة الفكر البرلماني. العدد ٠٦ جويلية ٢٠٠٤، ص١٧٧.

٣ سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص ص (٢٧-٢٨).

الجماعي، القومي، الإقليمي، العالمي)، مرورا بتحديد مصادر التّهديد(داخلية، خارجية) ووصولا بالسّياسات أو الإجراءات الأمنية الّتي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التّهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الاستراتيجيات والسّياسات المقترحة لمواجهة هذه التّهديدات والتّعامل معها، والّتي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التّهديدات. فقد يتطلّب ذلك اللّجوء إلى الإجراءات العسكرية والدّخول في تحالفات دولية أو إقليمية لاختيار عدد من الصّيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو الرّدع، مثل الدّفاع الجماعي، الأمن الجماعي، الأمن المشترك،...الخ،كما يمكن المزج بين مجموعة من الصّيغ لمواجهة التّهديدات المتغيّرة تبعا للفترة الّتي ظهرت فيها وتبعا للبيئة الأمنية الّتي تتأثر بها.

٢ ـ مفاهيم مشابهة للتّهديد الأمني:

من المفاهيم الّتي قد تختلط في مفهومها مع التّهديد لتعلّقها ـ هي الأخرى ـ بمفهوم الأمن، منها مفهوم الخطر، التّحدي.

عرّف قاموس "**le petit robert**" الخطر "**le risque**" على أنّه (لغة) " كلّ مهدّد محتمل الوقوع، وإمكانية التنبّؤ به تتأرجح بين الزّيادة والنّقصان" ويأخذ الخطر هذا المدلول عندما تتصّل بعلاقة ما مع قلّة مناعة مجتمع من المجتمعات.[١]

فالخطر هو المرحلة الأولى لإدراك التّهديد، وعند الوصول لإدراك الخطر نكون بصدد الحديث عن التّهديد، فالخطر غير محّدد المعالم، ويبقى أمر محتمل قد يؤدّي إلى التّهديد كما قد لا يؤدي إليه.[٢]

من المفاهيم الّتي تطرح ضرورة التّفريق بينها وبين التّهديد "التّحدي"، هذه الأخيرة تُعرَّف – حسب سليمان عبد الله الحربي في دراسته المعنونة ب " مفهوم الأمن ومستوياته و صيغته و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)" على أنّها " المشكلات أو الصّعوبات الّتي تواجه الدّولة وتحدُّ أو تعوق من تقدّمها، وتشكّل حجر عثرة أمام

---

١ **Le Petit Robert: Dictionnaire Alphabétique et Analogique de la langue française** , paris: édition firmin-didol S.A. ,١٩٧٩,p١٧٢٠.

٢ عمر بغزوز، المرجع السابق، ص ص (١٧٨-١٧٩).

تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنّبها أو تجاهلها"[1]، وقد تبدأ أو تنتهي بزوال أسباب بلوغ التّحدي، دون الوصول إلى مستوى التّهديد.

كما يمكن التّفرقة بين التّحدي والتّهديد من خلال نطاق كلّ منهما، فالصّور الّتي يتّخذها التّحدي تدخل ضمن نطاق الأمن النّاعم، أمّا التّهديد فيدخل في نطاق الأمن الصّلب، أي الفرق بين الاثنين يكمن في أن التّهديد يكون مباشرا باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، ويكون تأثيره مباشرا في الأمن، أمّا التّحدي فإنّه يؤدّي على المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي.[2]

الفرع الثاني: طبيعة التّهديدات الأمنية

١ ـ أنواع التّهديدات الأمنية:

تتنوّع توجّهات الباحثين والدارسين في تصنيف طبيعة التّهديدات الأمنية، فمنهم من يرى أنّ الأنواع الرّئيسية للتّهديدات هي:

١- تهديد الهجوم العسكري.
٢- تهديد النّشاط الإجرامي.
٣- تهديد بقاء الإنسان ورفاهيته مثل المجاعة والمرض المميت والتدهور البيئي، الّتي تهدّد بقاء الإنسان على المدى الطويل، ويمكن النّظر إلى تهديد النّشاط الإرهابي إما كنشاط إجرامي، وإما كفئة بحدّ ذاتها.[3]

كما تختلف درجة التّهديد و صوره، ومن هنا يمكن تقسيم التّهديدات إلى الأنواع التالية:

١- التهديدات الفعلية: هي تعرّض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التّهديد الجاد باستخدامها.

---

١ سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص ٢٨.

٢ سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص٢٩.

٣ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السّلاح والأمن الدّولي، [د.م.ن]: [د.د.ن]، ٢٠٠٣، ص ٤٤٥.

٢- التهديدات المحتملة: هي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.
٣- التهديدات الكامنة: هي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أيّ مظاهر مرئية لها على السطح.
٤- التهديدات المتصورة: هي تلك التّهديدات الّتي لا توجد أيّ مظاهر لها في المرحلة الآنية. بَيْدَ أنّ النّظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التّحولات والمستجدات الدّولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة.[1]

٢ ـ عناصر تحليل التّهديد الأمني:

إنّ دراسة التّهديدات الأمنية تستدعي تحديد طبيعة المصادر وأنواع التّهديدات بالإضافة لأبعادها ونطاقاتها، وهذا ما يدفعنا للتطرّق للعوامل الّتي تؤثّر في تحديد التّهديدات الأمنية عبر مختلف مستويات الأمن وهي بمثابة أجندة لفهم وتحليل التهديدات الأمنية.

١- *طبيعة التهديد:* يقصد به نوعه وأبعاده، سواء منه السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الجغرافي.
٢- *مكان التهديد:* اتجاهاته، ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديموغرافي، سواء أكان مباشرا أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشّامل لعدّة دول، أو محدَّد في دولة مُعيّنة.
٣- *زمان التهديد:* تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومدى استمراريته(مؤقت- مستمر) وهل هو ثابت أو متغيّر.
٤- *درجة التهديد:* قوتّه وخطورته، حيث كلّما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلّب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحدّ من تأثيره.
٥- *تعبئة الموارد:* ترتبط بحجم وخطورة التّهديد، ومدى كثافته، الأمر الذي يتمّ في

---

١ سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص ٢٩.

ضوءه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحدّ من تأثيره وأبعاده.[1]

المبحث الثاني:مقاربة جيوستراتيجية لدول شمال وجنوب المتوسط

نتعرض في هذا المبحث إلى المجال المكاني الذي يخص موضوع تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول ضفتي المتوسط، وبما أن الدّراسات في العلوم السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة تتميز بالكثير من التنوع لتعلقها بالبناء النظري والمفاهيمي وفقا لتوجهات الباحثين وبناءا على قناعاتهم البحثية وتوجُّهاتهم النّظرية، لذلك سنحاول مقاربة المنطقة المتوسطية وفقا للمنظور الجيوستراتيجي كمنطق بناء منهجي تحليلي.

في المطلب الأول نتعرّض لحوض المتوسّط ومكانته الجيوستراتيجية في السياسة الدّولية وأهمّ صفات البحر المتوسط كمجال طبيعي يربط بينهما. لننتهي باعتماد تصوّر نظري للمنطقة ككلّ.أمّا المطلب الثّاني فنركّز على أقاليم المتوسّط الشّمالية والجنوبيّة نتعرّف فيها على الخصائص المميّزة لكلّ منطقة.

المطلب الأول:مقاربة جيوستراتيجية لحوض البحر المتوسّط

الفرع الأول: الأهمية الجغرافية للبحر المتوسط

١ ـ أبعاد تسمية البحر المتوسط:

إنّ البحر المتوسّط كما قال الجغرافي أورلاندو ريبيرو **Orlando Ribero** بحر واسع وسط أراضي أوروبا وآسيا وأفريقيا، مهد لحضارات يوحّدها التاريخ، وتقسّمها الجغرافيا، بحر كان يبدو للغربيين والأفارقة الشّماليين كمركز للعالم بالرّغم من أنّ العالم يشكّل كتلة واحدة.[2]

---

١ سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص ٣٠.

٢ ماريو شواريس،" علاقة المغرب بالضفة الشمالية " مطبوعة سلسلة الدورات: أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الاوربي ؟، الدورة الأولى ١٩٩٥، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ص١٨.

لقد ظهر الاهتمام بحوض البحر المتوسط منذ القديم فكان محل صراع عبر مختلف الفترات التاريخية، نظرا لاستيعابه واستقطابه الكثير من الحضارات، فقد تمكّن الرومان في بعض الوقت من المتوّسط واستحوذوا على منافذه وأطلقوا عليه "بحر الروم"، وعندما انسابت إليه الفتوحات الإسلامية سُمّي حينها ب " البحر الشّامي "، وهكذا عرفت المنطقة صراعا متواليا حول نسبة هذا البحر للشّمال أو للجنوب.[1]

غير أن بعض الجغرافيين المغاربة وعلى رأسهم الشريف الإدريسي اختاروا اسما محايدا هو **بحر الزقاق** باعتباره زقاق يسلكه الناس إلى حيث يقصدون. وبعض التّعابير تقول البحر المتوسط (**Mediterranée**) ليس بحرا لليونان ولا للروم ولا للعرب ولا للمغاربة ولكنّه البحر الّذي يتوسّط الأمم المتواجدة على ضفافه.[2]

من الصّفات التي وصف بها البحر المتوسط ماأعربت عنه الباحثة الأمريكية إيلين لايبسون حينما قالت: " إن معظم الناس يفكرون في البحر المتوسط ككتلة واحدة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكلّ من أوروبا، وأفريقيا وآسيا، وأنّه بحر تحيط به دولٌ ذات هويّات ومصالح مختلفة تماما مع ذلك فإنّ البحر يوحّد بالقدر الّذي يُفْصَل به، والدّول الّتي تحيط به مرتبطة بعلاقة الجيرة "[3]، كما تضيف الباحثة أنّه قد حان الوقت لبدء التّفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وضع خاص، كوحدة جغرافية تربط الدّول باهتمامات مشتركة، لها مبرّرات التّنافس على الموارد ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها المحلية التي تزداد اتّساعا.[4]

---

١ عبد الهادي التازي،" محطات مضيئة من تاريخ البحر المتوسط "، مطبوعة سلسلة الدورات: أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الأوروبي ؟، الدورة الأولى ١٩٩٥، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ص ص (٨٣ – ٨٥).

٢ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

٣ عبد الهادي التازي، المرجع السابق، ص ١٢٨ .

٤ السيّد ياسين،" أمن البحر المتوسط والشرق الأوسط " مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٨. أكتوبر ١٩٩٤، ص ٣١.

٢ ـ المواصفات الجغرافية للبحر المتوسط:

إنّ الأهميّة الجغرافية لحوض البحر المتوسط، كما يعتقد علماء الجغرافيا الطّبيعية والبشرية بأنّه يمثّل وحدة حقيقية، وأن السّاحل الجنوبي يتكامل مع السّاحل الشمالي، إذ تبلغ مساحة البحر المتوسط ٩٦٩,١٠٠ ميل مربع*. ويشتمل على ١٨ بلدا و٤٠٠ مليون نسمة في مساحة تقدّر ب ٨٠٠ مليون ونصف كيلومتر مربع.[١]

أمّا طول سواحل المتوسط فتقدّرب ٣٧٠٠كم، تتخلله خلجان تتداخل مع بحار تتعمّق في داخل القارة الأوروبية، ممّا أكسب هذه الجزر ـ نتيجة لموقعها ـ أهمية إستراتيجية يمكن من خلالها التحكم بمسار السّفن من حيث المراقبة والتّفتيش والتجارة البحرية، ومن هذه الناحية نجد أنّ من يتحكم في الجزر التالية ؛ قبرص، مالطا، كريت صقلية، سردينيا، كورسيكا (مستبعدين الجزر الصّغيرة التي تقع قبالة سواحل بعض الدول المتوسطية وتدخل ضمن مياهها الإقليمية) يتحكم في البحر الأبيض المتوسط.[٢]

كما يشكل البحر المتوسط حوضا بين جنوب أوروبا وشمال أفريقيا، وينفتح على المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق وهو مقفل تماما بالأرض عند نهايته الشرقية

---

* إن أصحاب هذا التوجه في تحديد مساحة الحوض المتوسط يعتقدون أن البحر الأسود هو امتداد لـه، إلا أن مسألة تحديد " هل هو جزء من البحر المتوسط أم لا ؟ " تعد مسألة سياسية هامة ذلك أن كونه جزءا منه يعني أن روسيا وبلغاريا ورومانيا وايران من دول المتوسط بالمعنى السياسي أيضا، وهذا ما لم يتفق عليه الباحثون.

١ المهدي المنجرة، " ملاحظات عن التعاون العلمي في الحوض المتوسطي " مطبوعة سلسلة الدورات سلسلة الدورات أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الأوربي ؟. الدورة الأولى ١٩٩٥، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ص ١٧٥.

٢ أحمد حلواني، " أمن البحر المتوسط والآفاق المستقبلية من وجهة النظر العربية " ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط (جامعة منتوري قسنطينة،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٩ - ٣٠ أفريل ٢٠٠٨)، ص ٢٠٠.

بجزء من جنوب غرب آسيا.[1] فالبحر المتوسط يتصل بما حوله من بحار ومحيطات عبر ثلاث نقاط تحكّم (chock points) هي: إضافة لمضيق جبل طارق الممرّات المائية التّركية (البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة) وقناة السويس.[2]

كما يمثّل البحر المتوسط النّافذة التي تطل بها وتتواصل العلاقات بين الأمم والشعوب في ثلاث قارات تعرف حينا باسم العالم القديم وتعرف أحيانا أخرى بجزيرة العالم، ومن هذا البحر تنطلق كل التّحركات على كافة المحاور والاتجاهات. ممّا يجعله معبرا مهما في مجال التّجارة الدّولية[3]، مما جعل البحر الأبيض المتوسّط ذو أهمية اقتصادية وسياسية وإستراتيجية.

الفرع الثاني: الأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط

١ ـ العمق الإستراتيجي للمتوسط:

للمتوسط عمقا استراتيجيا، فمنذ القدم كان نقطة انطلاق للحملات العسكرية لكثير من الدّول عبر سواحله إذ ما بين سنة ١٥٠٥ و١٨٣٠، تعرّضت سواحله إلى حوالي مئة (١٠٠) حملة عسكرية غربية (اسبانية، فرنسية، انجليزية، هولندية، فنلندية دانماركية). ومن هنا فالمتوسّط يشكّل جبهة انكشاف إستراتيجية.[4]

كما يرى الباحث كين بوث K. Both الخبير البريطاني في الإستراتيجية البحرية بأنّ

---

١ خير الدين العايب،" المنافسة الأمريكية ـ الأوربية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وانعكاساتها الإستراتيجية على مستقبل الأمن الإقليمي العربي " أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة محمد خيضر بسكرة، لا توجد سنة، ص ٢١.

٢ مراد ابراهيم الدسوقي، " القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط " مجلة السياسة الدولية، الجزء الثاني،العدد ١١٨.أكتوبر ١٩٩٤، ص ٨٤.

٣ صابر محمد دياب، سياسة الدول الإسلامية في حوض البحر المتوسط من أوئل القرن الثاني الهجري حتى نهاية العصر الفاطمي، القاهرة: دار عالم الكتب، ١٩٧٣، ص ص (١١ ـ ١٢).

٤ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري،المرجع السابق، ص ٤٦.

السيطرة على البحر الأبيض المتوسط تحقّق ثلاثة وظائف عسكرية ودبلوماسية وسياسية. فالوظيفة العسكرية تتحقق عن طريق تحكّم الأساطيل البحرية العسكرية في مداخل البحر الأبيض المتوسط عن طريق الرّدع والدّفاع في أعالي البحار.

أما الوظيفة الدبلوماسية فتتمثل في تمكين الدولة من التّفاوض من مركز قوة، واستخدام المناورة.

أمّا الوظيفة السّياسية فتتمثل في حماية السّواحل وبناء الأمّة وتحقيق توازن النظام الدّولي عن طريق توازن القوى.[1]

وهذا فعلا ما عرفه تاريخ العرب المسلمين حيث استطاعوا تحت راية الإسلام، أن يكوّنوا ما أسماه ماكندر- الخبير في الجغرافيا السياسية - بالإمبراطورية العالمية الأولى في التاريخ، فأصبح الساحل الجنوبي لأوّل مرّة هو صاحب السيطرة على نقاط كثيرة من الساحل الشمالي، كما هو الحال في جنوب إيطاليا وكل جزر البحر وشبه جزيرة ليبيريا (الأندلس) [2]، كما يعتبر المتوسط منذ أقدم التاريخ المحور الذي دارت عليه أحداث النّزاع بين قوى العالم الكبرى من أجل السيطرة وكان بقاء الدولة الفائزة رهنا بسيطرتها على مياه هذا البحر، وماله من مراكز إستراتيجية هامة كالتّنافس بين البيزنطيين والمسلمين وغيرها من النّزاعات والصراعات،[3] إلّا أنّ هذه السيطرة الإسلامية على البحر المتوسط سرعان ما تقهقرت بعد سقوط الدّولة الإسلامية في الأندلس.

٢ - المواصفات الإستراتيجية للبحر المتوسط:

تكمن أهمية البحر المتوسط من النّاحية الإستراتيجية، بالأخذ بعين الاعتبار التّفاعلات والصراعات بين القوى المؤثّرة في المجال الدولي، والتي أدّت إلى بروز تحوّلات للهيمنة على المنطقة، بالإضافة إلى ما تعرفه المنطقة المتوسطية من مشكلات أمنية زادت من حدّة الاهتمام

---

١ خير الدين العايب، المرجع السابق، ص ص (٤٠ - ٤١).

٢ المرجع نفسه، ص ٢٨.

٣ ابراهيم أحمد العدوي، الأمويون البيزنطين: البحر المتوسط بحيرة اسلامية، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [د. ت. ن]، ص٨١.

بالمتوسّط كمنطقة جيوستراتيجية تتمركز فيها الكثير من المصالح والإستراتيجيات.[1]

أمّا في العقود الأخيرة فقد ظهر الاهتمام بحوض المتوسط من منظور اعتباره هاجسا سياسيا في سياق ظهور التّكتّلات الإقليمية، من غير أن يكون لمفهوم (المتوسط) ما يدعمه كمقومات ثابتة ومشتركة بين شعوبه. ومن ثم لم يقع الاتفاق على اعتباره اقليما واحدا. بقدر ما اعتبر ملتقى للشرق والغرب أو ملتقى لأقاليم متعددة الهويات.[2]

كانت للقوى المتنافسة في ظل الحرب الباردة أهداف إستراتيجية في المنطقة، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى لمعارضة الإتحاد السوفيتي في المنطقة المتوسطية باعتبارها امتداد للإستراتيجية الأمريكية حيث تَعتَبِرُ: ضفاف شمال إفريقيا هي امتداد لضفاف الأطلنطي الأوروبي وأفريقيا المتوسطية، وبالتّالي لا يمكن التّغاضي على هذه المناطق لكي لا تقع تحت مراقبة قوة عدوة، أو حتّى تحت تأثيرها المباشر.[3]

وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتراجع التنافس الأيديولوجي بين المعسكر الشرقي والغربي بقي التنافس على المتوسط بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة وغيرها من القوى المتنافسة حيث ينظر للمتوسط من خلال دوره في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

---

١ محمد غربي، " الدفاع والأمن: إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية " جامعة منتوري قسنطينة،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٩ - ٣٠ أفريل ٢٠٠٨)، ص ٢٥٠.

٢ محمد الكتاني، " مستقبل الحوار الثقافي بين الشمال والجنوب في حوض البحر المتوسط " مطبوعة سلسلة الدورات أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الاوربي ؟. الدورة الأولى ١٩٩٥، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ص ١٢٧.

٣ ابراهيم تيقمونين، " المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة التوافق والتنافس الفرنسي ـ الأمريكي أنموذجا " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٥)، ص ٣٤.

فالنظرة الأمريكية تحصره في أنه فضاء استراتيجي لنشر القوى، والتّحرك لردع كلّ جهة معارضة للمصلحة الأمريكية، وهو لا يَعْدُو أن يكون مجرد فضاء آخر للعبور العسكري الدّائم، وتأمين الدّولة الإستراتيجية وإدماجها في الإقليم.

وتعتبر أن منطقة المتوسط تشكل جزءا من الفضاء الاستراتيجي الأوروبي (الأمن والبيئة) وهي امتداد للفضاء الأمني الأوروبي، وأن هذه المنطقة هي الطريق المؤدية نحو الخليج الفارسي وكذلك نحو الشرق الأوسط سياسيا وتكتيكيا، وهي مدخل لمناطق ذات مصلحة عليا وإستراتيجية (الخليج، البحر الأسود، آسيا الوسطى) وقد اتضح هذا خاصة خلال حربي الخليج، الحرب الأولى ١٩٩٠ – ١٩٩١، حوالي ٩٠ بالمائة من كل العتاد الموجه نحو الخليج مر عبر المتوسط، وشكلت المنطقة معبرا ودعامة أساسية لمختلف التنقلات نحو العراق).[١]

أمّا النظرة الأوروبية تعتبره جسر ممتد على أفريقيا التي سقطت تحت استعمارها في فترات سابقة.

أما النظرة الروسية فتجعل من المتوسط امتداد للنّفوذ ومتلاصق مع البحور الأخرى الأسود و بحر قزوين ومواقع أخرى تشكل محل اهتمام إستراتيجية روسيا بعد السوفيتية في حين النظرة العربية تدرجه في إطار المسلك الطبيعي والمعبر الدّائم الممتد حتّى باب المندب والمحيط الهندي.

أمّا النظرة الأفريقية ترى البحر المتوسط مجرد معبر ملغم لا يسمح بمرور الأشخاص.[٢]

إنّ دور حوض البحر الأبيض المتوسط يظهر من خلال دوره في العلاقات التجارية التبادلية على مستوى العالم، حيث تعبره ٢٢٠٠٠٠ سفينة تجارية شحنتها تزيد عن ١٠٠ طن تقطع البحر المتوسط كل عام ما يعادل ٣٠% من النقل البحري في العالم

---

١ Ian O Lesser , " Politiques Europeenne et Americaine en Mediterranee: concurrrence ou complementarite " **Confluences Internationales** , Institut National d'Etudes de Strategie Globale: Alger , ١/ ٢٠٠٩., p ٥٥.

٢ " مشروع الاتحاد المتوسطي جدل مفتوح " مجلة العالم الإستراتيجي، العدد١، مارس ٢٠٠٨، ص ١١.

و٢٨% من تجارة النفط البحرية العالمية، وحوالي ٣٧٠ مليون طن من البترول تعبر كل عام وبمعدل ٢٥٠ إلى ٣٠٠ عبور للسفن البترولية في اليوم.[١]

هذا بالإضافة إلى أهمية منطقة حوض المتوسط من الناحية الحضارية، إذ كانت منذ فجر التاريخ مهدا لحضارات امتدت قرونا من الزمن على ضفتي الحوض كالحضارة الهيلينية، الحضارة الفرعونية، حضارة مابين النهرين، والحضارة الفينيقية، الحضارة الإغريقية، والحضارة العربية الإسلامية، الحضارة الأوروبية، وشكلت هذه الحضارات نسيجا تاريخيا طبع علاقات شعوب المنطقة بسمات مميزة تأرجحت بين الإيجابية والسلبية. ومن التراث الديني الذي عرفته المنطقة هو الجمع بين الديانات السماوية الثلاثة الإسلام والمسيحية واليهودية.[٢]

وحوض المتوسط بهذا المنظور هو مجال تفاعل حضاري يجري في أقطاره التي تنتمي إلى حضارتين عريقتين من حضارات العالم، هما الحضارة الأوروبية في شماله وغربه والحضارة العربية الإسلامية في جنوبه وشرقه. وهماـ البحر وحوضه ـ يحتلان موقعا متميّزا في عالمنا قد يؤهلهما للقيام بدور خاص في حوار الحضارات.[٣]

المطلب الثاني: مقاربة جيوستراتيجية لدراسة دول شمال وجنوب المتوسط

الفرع الأول: المقاربات النّظرية المفسّرة لدراسة الأمن في المنطقة المتوسطية

١ ـ نطاق الأقاليم المتوسطية:

إنّ إقليم المتوسط يفتقر إلى هويّة سياسية وجغرافية مشتركة، وعلى أرض الواقع قد لا

---

١ مليكة آيت عميرات، "ضفتا المتوسط معالم جديدة للتّعاون" **مجلة الجيش**، العدد ٥٤١، أوت ٢٠٠٨، ص٢٥.

٢ محمد الكتاني، المرجع السابق، ص ٢٧.

٣ أحمد صدقي الدجاني، "**أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الأوربي ؟ رؤية لمستقبل العلاقات الثقافية والتعاون بين أرجاء المتوسط**" مطبوعة سلسلة الدورات سلسلة الدورات أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الاوربي ؟. الدورة الأولى ١٩٩٥، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ص ٩٧..

يبدو أنّه يوجد "إقليم" بحر متوسط واحد، وإنّما عدد من الأقاليم التّي تحيط بالبحر المتوسط.ويعتبر ذلك مؤشّرا ومبرّرا في نفس الوقت على وجود مشكلات في تعريف "المتوسط"، فحتّى النقاشات النّظرية بين الباحثين خاصة في حلقات النّقاش كثيرا ما يتفق على أن إقليم البحر المتوسط هو مفهوم مراوغ يصعب تقديم تعريف شامل له يحظى باتّفاق عام. ورغم أن العديد من التّعريفات قد قدمت إلا أنه لا يبدو أنّ أيا منها قد حظي بأفضلية على غيره. ومن المدهش أن موضوع التّعريف لا يخلو من نزعة عاطفية، بل الخط الفاصل بين أوروبا والبحر المتوسط كان نقطة خلاف رئيسية بين الباحثين غير أن محاولة رسم خط فاصل بين الإقليمين إنّما هي عمل لا جدوى من وراءه.[1]

نظرا لاختلاف وجهات النّظر بين الواقع العملي للمنطقة المتوسطية في مجالها ونطاقها بين " الإقليم المتوسطي الموحد " بحكم المجال الجغرافي الواحد وبين " تعدد الأقاليم " بحكم تباين الهوة المتعددة النطاقات بين ضففه الثلاثة الضفة الشمالية والجنوبية والشرقية.لذلك على مستوى التحليلات النظرية تتنوع بين المنظرين مع ربطها بتوجّهات كل ضفة على حدا.

إنّ دول المنطقة المتوسطية، كمجال مكاني لدراستنا يتميز بسمة أساسية هي "المتوسطية" التي تندرج ضمن معيارين، المعيار الجغرافي والإستراتيجي، حيث يركز المعيار الجغرافي على أن كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية، في حين أنّ المعيار الإستراتيجي يتمثل في وجود مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة بين مجموعة من الدول المرتبطة بالبحر المتوسط وليس بالضرورة أن يكون الارتباط جغرافيا، فطبقا للمعيار الجغرافي فالدول المتوسطية هي ٢٠دولة*(مصر،ليبيا،تونس،الجزائر،المغرب،إسبانيا،فرنسا،إيطاليا،سلوفينيا،كرواتيا،البوسنا

---

١ بنى هنسون، (تر: منار الشوربجي) " الإتحاد الأوروبي والبحر المتوسط " مجلة السياسة الدولية.العدد ١١٨.أكتوبر ١٩٩٤، ص ١٠٠.

* تجدر الإشارة إلى أن عدد دول المتوسط قد زاد من ١٧إلى٢٠ دولة بانضمام كل من سلوفينيا،كرواتيا،البوسنة والهرسك،يوغسلافيا الفيدرالية كدول،وخروج يوغسلافيا السابقة التي كانت تضم تلك الجمهوريات في إتحاد فيدرالي.

والهرسك، يوغسلافياالفيدرالية،ألبانيا،اليونان،تركيا،سوريا،لبنان،إسرائيل،قبرص،مالطا).

وبذلك فدول المتوسط هي التي تحيط بالبحر الأبيض المتوسط في شكل شبه بيضاوي يتّسع في الوسط ويضيق عند الطرفين على خلاف المعيار الجغرافي فإننا نجد المعيار الإستراتيجي يتسع ويضيق وفقا لرؤية الدول لمصالحها وأهدافها من التعاون المتوسطي، وهنا نجد دولا مثل الأردن، موريطانيا، البرتغال تعتبر متوسطية بالمعيار الإستراتيجي نظرا لنشاطها المتوسطي،إضافة إلى موقعها القريب من الدول المتوسطية.

إن للبحر الأبيض المتوسط ثلاث ضفاف لها عمقها الإستراتيجي والقومي والثقافي والحضاري، فهناك بالنّسبة للضفة الشمالية عمقها الأوروبي ثقافيا وحضاريا وعقديا، ولها عضويتها بالإتحاد الأوربي، وبالنسبة للضّفة الجنوبية لها عمقها الأفريقي، والضفة الشرقية من المتوسط لها عمقها الآسيوي ثقافة وحضارة وعقيدة.[1]

إنّ تعدّدية الدول في البحر المتوسط تحتاج إلى أن توضع في الاعتبار، خاصة إذا تعلّق الأمر بصياغة مفهوم الأمن في المنطقة، فهناك سبع عشرة دولة تحيط بالبحر المتوسط من بينها خمس دول من أعضاء منظمة حلف شمال الأطلنطي، وسبع دول عربية، والباقي يصعب تصنيفها، مثل ألبانيا،قبرص، إسرائيل، مالطا، يوغسلافيا.[2]

إنّ هذا التّعدد يعكس أمرين، أولاهما: ثراء الخبرات سواء في مجال تنظيم التعاون الإقليمي ذاته، أو في المدى الذي وصلت إليه كل تجربة على حدا. والثاني هو أنّ البحر المتوسط ليس سوى وعاء لأقاليم[3]، سنركز في موضوع دراستنا على الضفة الشمالية والجنوبية دون الضفة الشرقية. باعتبار أنّ الدّول المشاطئة للمتوسّط توحي بأنّنا أمام عالمين مختلفين رغم انتمائهما الجغرافي الواحد، إذ لا يعني بالضّرورة الانتماء إلى درجة تقدّم اجتماعي واقتصادي متقارب مثلما يفرضه الانتماء إلى نظام إقليمي معيّن بل أكثر

---

١ محمد الكتاني، المرجع السابق، ص ٣٣.

٢ المرجع نفسه، ص١٢٩.

٣ حسن أبو طالب،" نحو نموذج لتنظيم التعاون عبر الأقاليم " مجلة السياسة الدولية.العدد ١١٨.الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.أكتوبر ١٩٩٤، ص ٦٤.

من ذلك فإنّ الفوارق بين الضّفة الشمالية والجنوبية للمتوسط مرشحة لمزيد من التفاقم في المستقبل ما لم تتخذ الخطوات الفعالة والكفيلة باحتواء هذا التفاقم وما يولده من مخاطر وتهديدات على شمال المتوسط كما على جنوبه.[1]

إن أقاليم المتوسط اليوم خاصة منها الجنوبية تشكل سلسلة من الرهانات المصيرية بالنسبة للضفة الشمالية بمجموعة من الرهانات الأمنية والتحديات (الرهان الديمغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري)، فبالرغم من كونه يمثل خط التقاء بين ضفتين ومكان لالتقاء وتبادل كثيف إلا أنه يفصل بين عالمين واحد في الشمال تشكله مجموعة من الشعوب الغنية، تنظمها قيم ديمقراطية ليبرالية، في طريقها لتجسيد بناء سياسي واقتصادي موحد، والآخر في الجنوب أهم ما يميّزه شعوب فقيرة، نمو ديمغرافي كبير، مجتمعات ذات بنى تقليدية، نزاعات حادة، تمزقانت داخلية ... وغيرها.

كما تجدر بنا الإشارة إلى أنّه لا توجد منطقة في العالم يتجسد فيها التّعارض بين الشّمال والجنوب بهذا الشّكل الحاد، كما هو عليه في التّخوم المتوسّطية على حدّ تعبير Jean Christophe Ruffin في كتابه << أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة >> والذي اعتبر فيه المتوسط منطقة لا توازن وتوتّر بين الشّمال والجنوب.[2]

٢ ـ التّحليل الإقليمي للمنطقة المتوسطية:

بالاعتماد على منطلقات البرادايم التقليدي الواقعي Classical paradigme تحديدا، وفق التحليل الإقليمي Regionl Analysis فالمتوسط لا تتوفر فيه الشروط الضرورية المتعلقة بصفة الإقليم الدولي الموحد، فهو مجموعة أقاليم ينتمي كل واحد منها إلى مجال ثقافي وحضاري متميز، كما يعود ـ غياب صفة الإقليمية ـ إلى افتقاد المتوسط لجملة من الخصوصيات أو المؤشرات التي تمكنه من اكتساب المرجعية الإقليمية. وهي غياب الكثافة اللازمة في العلاقات بين الضفتين وعدم تمييز هذه العلاقات بنوع من

---

١ حسن أبو طالب، المرجع السابق، ص ٦٤.

٢ مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ص (٧ ـ ٨).

النّسقية والانتظام إلى جانب غياب القواسم المشتركة بين شعوب الضفتين كاللغة، الدين، الثقافة التاريخ المشترك، الإحساس بالإنتماء المشترك والهوية الواحدة.[1]

كما أكدت أطروحات البراديم البنيوي Structural Paradigme في الدراسات الأمنية من خلال إسهامات مدرسة كوبنهاجن Copenhaguen School التي تعتبر المتوسط بأنّه "مركب أمني " Security Complexe بمعنى أن الدول المحيطة بالمتوسط لها أجندات أمنية مختلفة، فأمن (جنوب ـ جنوب) يمكن أن يتأثر بعوامل قد لا تؤثّر نهائيا على الأمن (شمال ـ جنوب)، خاصة في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة وهذا ما يؤكد التّفسير الإقليمي المتعدد Multi – Regionale "[2]، حيث يعتبر المتوسط كشبكة من علاقات متعددة المستويات بين أقاليم مختلفة، واعتبرت هذه المدرسة أنّ التحليل "بين ـ الإقليمي" Inter – Regional Analysis أفضل وسيلة تحليلية لفهم الواقع المتوسطي.

فدراسة المتوسط وفق المقاربات التقليدية تعتبر المتوسط كمعطى، بحيث تجيب عن السّؤال: ماذا يمكن أن يمثله المتوسط ؟، أمّا المقاربات الحديثة ومن بينها التيار البنائي تنظر إلى المتوسط، على أنّه ليس فقط ذلك " البعد الجغرافي " بل يجب أن يقترن مفهومه بفترة تاريخية يمكن أن تحدد معناه الذي يختلف باختلاف السّياق الزّمني، أي هناك نوع من الإبداع المستمر في مفهوم المتوسط.[3]

أمّا الباحث ألبرتو بين **Alberto Bin** بمؤسسة راند **RAND** لبحوث السلام والمتخصص في شؤون الأمن المتوسطي يعتبر أنّ: "المتوسط يجب أن ينظر إليه كإقليم أمني باستحقاق ذاتي،ويجب مقاربته بدون حواجز فكرية أو إيديولوجية ".[4]

---

١ عمار حجار، المرجع السابق، ص ١٠٠.

٢ المرجع نفسه، ص ص (١٠٠ـ ١٠١).

٣ المرجع نفسه، ص ١٠٦.

٤Alberto Bin , « **Security Cooperation in the Mediterranean** , NATO :Contribution »Obtenu en parcourant http://www.rdg.ac.uk/eis/research/emc/publi-cations /ab-readi.htm">.

يتبنّى الإتحاد الأوروبي نظرة جديدة تجاه المتوسط لجعله إقليما دوليا، تكون أوروبا واضعة أساس بنائه وفق منظور "استراتيجي ـ أمني " لذا يختلط في بعض الأحيان مفهوم "الإقليم المتوسطي " بمفهوم الإقليم " الأورومتوسطي " الذي يراد به إبراز الدور المركزي للإتّحاد الأوروبي في بناء الإقليم المتوسطي، رغم المعارضة الشديدة التي يلقاها استعماله كون مفهوم الإقليم الأورومتوسطي يكرس أكثر النّزعة " الأورو- مركزية " لأيّ مسار تعاوني أو تكاملي في المتوسط.[1]

الفرع الثاني: دول شمال وجنوب البحر المتوسط

إنّ دول الضّفة الشمالية للمتوسط هي الدّول المطلّة على البحر المتوسط لكن بالنّظر للمتغيّرات المتعلّقة بموضوع دراستنا فالتّهديدات الأمنية الجديدة ومتغيّر العلاقات بين دول ضفّتي المتوسط يفرض علينا اختيار دول معيّنة وهي الدّول المعنية بالأمن في المتوسط لذلك اخترنا دول القوس اللاّتيني والّتي تتميّز بمجموعة من المواصفات الجيوستراتيجية سيجري التأكيد عليها في عناصر لاحقة وهذا لا يمنعنا من تحديد الانتماء لكلّ مجموعة جهوية على مستوى كلّ ضفّة، فدول شمال المتوسط هي دول القوس اللاتيني وفقا للمنطق الإستراتيجي الذي يعتمد على خصوصية هذه الدول بالنسبة للتهديدات الأمنية الجديدة وتأثيرها على العلاقات بين دول ضفتي المتوسط شمالا وجنوبا. وهي الدول التالية: فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، البرتغال، مالطا، أمّا على مستوى دول الضفة الجنوبية فيمكن اتخاذ بنفس المعيار دول المغرب العربي كمجال للدراسة وهي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا.

تنقسم دراستنا لدول المتوسط إلى دول الشمال (دول القوس اللاتيني)، ودول الجنوب (دول المغرب العربي)، هي كالتالي:

١ ـ جيوستراتيجية دول شمال المتوسط (دول القوس اللاتيني):

إنّ دول القوس اللاّتيني تتميّز بانتمائها للقارة الأوروبية، الّتي تتمتّع بموقع

---

١ عمار حجار، المرجع السابق،ص ١١٠.

جيوستراتيجي، حيث لها موقع وإمكانيات تُميِّزها عن غيرها من القارات، والجغرافيا أعطتها بعدا استراتيجيا ووزنا سياسيا، حيث تتوسط ثلاث قارات آسيا وأفريقيا، أمريكا ممّا أتاح للدّول الأوروبية خاصّة الجنوبية منها سهولة الحصول على المواد الأولية، ووفّر لها ميزة المنافسة في الأسواق العالمية وإمكانية التّواجد العسكري والقدرة على التّأثير السياسي والثقافي. كما نجحت أوروبا في تجنّب احتمال الدّخول في حرب عالمية ثالثة باتّجاهها نحو إقامة اتّحاد بين دولها في شكل أوروبا موحّدة أو كتلة مستقلة عن صراع المعسكرين، تنأى بنفسها عن الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وتكوّن لذاتها مكانة سياسية على السّاحة الدّولية.

إنّ أوروبا لا تعدو أن تكون شبه جزيرة كبيرة، تتفرّع منها أشباه جزر وجزر صغرى، يحدّها من الغرب والشمال المحيطان الأطلسي والمتجمد الشمالي، ومن الجنوب البحر المتوسط، أما من الشرق فتندمج أوروبا بكتلة أوراسيا القارية. أما أقطار أوروبا الإقليمية ؛ يمكن تقسيمها إلى عدد من المجموعات الإقليمية المتميزة ؛ هي أوربا الوسطى الغربية، أوروبا الشمالية، وأقطار أوروبا الجنوبية.[1]

تكمن مقومات الضفة الشمالية للمتوسط من أهمية انتمائها للإتحاد الأوروبي خاصة من الناحية الاقتصادية ومكانة الاقتصاد الأوروبي في العالم، حيث يمثل الإتحاد الأوروبي أحد أهم الأقطاب الثلاثة الاقتصادية في العالم، ويمثل أول قوة تجارية وثاني قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتحتكر ربع الإنتاج العالمي، كما يمتلك الإتحاد الأوروبي العديد من أكبر بنوك العالم، وشركات التّأمين، كما زادت الاندماجات الكبرى للشركات الأوروبية والبنوك ووسائل الإعلام من قوّة الاقتصاد العالمي.

أما العامل العسكري والدفاعي، فقد كانت دول الإتحاد الأوروبي وما زالت تسعى لتطوير قدراتها العسكرية، وتطوير بذلك أهداف السياسة الخارجية والأمن المشترك

---

١ جيز ه ويلر، جي ترنتون كوستبيد، ريتشارد س تومان، (تر: محمد حامد الطائي، صديق الآتروشي، محمد رشيد الفيل،وفيق الخشاب)، جغرافية العالم الإقليمية: أوربا والإتحاد السوفياتي، ج ١، بيروت: دار مكتبة الحياة، [د. ت. ن]، ص ص (٥٠_ ٥١).

والتعريف بسياستها الخارجية المشتركة من أجل السماح للإتحاد بلعب دوره على الساحة الدولية والخروج من الأزمات دون مساعدة أي حليف وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك يسعى لتطوير القدرات الإستراتيجية الجماعية.[1]

أمّا المقومات الحضارية لدول الضفة الشمالية للمتوسط، فالدّين الغالب في دول شمال المتوسط المسيحية إذ ينقسمون إلى طوائف وكنائس عديدة شأنهم في ذلك شأن المسيحيين في بقية العالم. منها الطوائف البروتستانتية، أقليات كاثوليكية، وأتباع الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية.[2]

٢ ـ جيوستراتيجية دول جنوب المتوسط (دول المغرب العربي):

إنّ إقليم الضفة الجنوبية للمتوسط يتشكل من دول المغرب العربي الواقعة على الضفاف الجنوبية الغربية للبحر المتوسط، يرجع مصطلح المغرب العربي إلى التّسمية العربية " جزيرة المغرب" وهي تسميّة أطلقها الجغرافيون العرب على هذه المنطقة الّتي تمتد من ليبيا إلى المغرب الأقصى [3]، ولكلمة المغرب دلالة مزدوجة جغرافية وتاريخية في الوقت نفسه. أما الجغرافيين الفرنسيين والمكتشفين والعسكريين يطلقون على المغرب العربي اسم شمال إفريقيا.

من ناحية التحديد الجغرافي لمنطقة المغرب العربي، فقد اختلف الجغرافيون في الأبعاد المستند إليها لتعريفها، فالجغرافي المسلم ابن حوقل اعتمد على الحواجز الطبيعية وهي

---

١ وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة (د.م. ن): دار الشرق للنشرو التوزيع،مؤسسة عبد المجيد شومان، ٢٠٠٢، ٢١٥.

٢ جيز ه ويلر، جي ترنتون كوستبيد، ريتشارد س تومان، المرجع السابق، ص ٦٢.

٣ فتيحة شيخ " الإندماج الإقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية "، (جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠٠٦)، ص ٢، نقلا عن:

Paul Balta , **Le Grand Maghreb, des indépendances à l an ٢٠٠٠** , Alger: .Laphomic, ١٩٩٠,p١٣

نهر النيل كحد فاصل بين بلاد الشرق والمغرب، في حين بن فضل الله العمري في مخطوطه " مسالك الأبصار في ممالك الأمصار" أنّ الأرض التي توجد في شرق بحر الإسكندرية وخليج القسطنطينية تعتبر بلاد الشرق وعليه فمصر هي أولى بلاد المغرب والشام هي أولى بلاد المشرق.[1]

يمتد المغرب العربي من الشرق إلى الغرب بين خطي الطول ٢٥°شرقا أي الحدود اللّيبية المصرية إلى ١٧°غربا والتي تمثّل السّاحل الأطلسي لموريتانيا، ويتحدّد من الشّمال إلى الجنوب بين دائرتي العرض ٣٧°شمالا أي من بنزرت إلى ١٨° جنوبا أيّ حدود الجزائر الصحراوية على مساحة إجمالية قدرها ٥,٩٩٧,٣٢٦ كلم[2]،تتوزّع على دوله كالآتي: ليبيا ١,٧٥٩,٥٤٠ كلم[2]

تونس ١٦٣,٦١٠ كلم ٢

الجزائر ٢,٣٨١,٤٤١ كلم ٢

المغرب ٤٤٦,٥٥٠ كلم ٢

موريتانيا ١,٠٣٢,٤٥٥ كلم٢

يغطي المغرب العربي حوالي ٤ % من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، ٢٠ % من مساحة القارّة الأفريقية، ٤٠ % من مساحة العالم العربي.[2]

بالرّغم من اختلاف الباحثين في التّحديد الجغرافي للمنطقة المغاربية، إلاّ أنّه يمكن اعتماد الاعتبار السياسي كمحدد للمجال المكاني لدراستنا، وبذلك يكون المغرب العربي هو المنطقة التي تشمل خمسة دول هي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريتانيا.

تحتل دول الضفة الجنوبية للمتوسط موقعا جغرافيا واستراتيجيا هاما ـ على غرار الضفة الشمالية للمتوسط ـ حيث لا تبعد كثيرا عن أوروبا بحوالي ١٦ كلم بين جبل

---

١ المرجع نفسه، ص ٣.

٢ بونوار بن صايم، "مصادر التهديد الخارجية لمن المغرب العربي و آفاتها المستقبلية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، المرجع السابق، ص ص (٣٤ـ ٣٣).

طارق والسواحل الأوروبية، كما تعزّزت مكانتها بإطلالتها على البحر المتوسط الذي يعتبر شريان الحياة الاقتصادية للضفّة الشمالية والجنوبية للحوض.

إضافة لاحتواء دول الضّفة الجنوبية على موارد وثروات باطنية هامة خاصة النفط والغاز الطبيعي، إذ تضم الثلثين من الاحتياطات العالمية للنّفط والمتواجد بالجزائر وليبيا، والفوسفات في المغرب، وتختزن الجزائر حوالي ٣,٧ تريليون م٣ من احتياطي الغاز الطبيعي ممّا يضعها في المرتبة السّادسة عالميّا في هذا المجال.[١]

إن دول المتوسّط الجنوبية من حيث العنصر البشري ـ الّذي يفوق ١٢٠ مليون نسمة في أفق ٢٠٢٥ ـ تُشكّل سوقا لرؤوس الأموال الغربية واستثماراتها، إضافة إلى أنّ الجزائر وليبيا تموّنان أوروبا ب ٣٦ % من صادراتها النفطية، وتغطي الجزائر وحدها ٢٠ % من الحاجيات الغازية لأوروبا.[٢]

من المقومات الحضارية لدول جنوب المتوسط الدين، فدول المغرب العربي قبل الفتح الإسلامي سادت بها الوثنية بأنواعها المتعدّدة، إضافة لاحتكاك هذه الدّول بالديانات السّماوية اليهودية والمسيحية بسبب استعمار الإمبراطوريات المتوسطيّة.وبعد الفتح الإسلامي أصبحت المنطقة تدين بالإسلام، وتَعتنق المذهب المالكي.

العرق: تتكون دول جنوب المتوسط من عنصرين أساسيين عرق بربري* وعربي إضافة إلى الأعراق الجزئية، تركية، إسبانية، يهودية. وبدخول الإسلام للمنطقة أصبح من الصّعب تمييز العرقين، لتميّز المنطقة بالعروبة الحضارية والثقافية دون العرقية.[٣]

---

١ عبد النور ناجي، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"،ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط، المرجع السابق، ص ١١٨.

٢ بونوار بن صايم، "مصادر التهديد الخارجية لمن المغرب العربي و آفاتها المستقبلية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير المرجع السابق، ص٣٨.

*البربر: يقول فيليب حتّي عن حقيقة تعريب البربر: " إنّ سواد البربر الذين كانوا يسكنون بعيدا عن الشاطئ لم يتأثروا بالحضارة الرومانية أو البيزنطية، لأنها حضارة غريبة عن أولئك الإفريقيين الرحل،

المبحث الثالث: طبيعة العلاقات بين الدول

بما أن التهديد الأمني من المفاهيم التي أصبحت تتداول في الأدبيات السياسية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أصبح يتعلق بمفهوم الأمن الدولي، الذي يعني أنّ دول العالم عليها أن تتعاون من أجل إحلال السلم والأمن الدوليين، وأن تواجه التّحديات الأمنية الدولية ككتلة واحدة، خاصة أنّ العلاقات الدولية الجديدة شديدة التعقّد والتّرابط وليس من السّهل على أيّة دولة من دول العالم أن تواجه التّحديات الدّولية بمفردها، لذلك افترضنا أنّ العلاقات بين دول ضفّتي المتوسّط الشّمالية والجنوبية هي علاقات تعاونية بالأساس. ومن هنا تحتم علينا هذه الفرضية أولا التطرق إلى تحديد مفاهيمي لمصطلح التعاون الذي يتم بين الدول والأقاليم. محاولين في الفصول اللاحقة إثبات أو نفي هذا الافتراض.

المطلب الأول: علاقات التّعاون الأمني الإقليمي بين الدّول

الفرع الأول: البناء المفاهيمي للتّعاون

١- مفهوم التّعاون:

إنّ التّعاون من النّاحية اللغوية هو المساعدة المتبادلة، تبادل العون لتحقيق هدف معيّن وهو المعنى العام لكلمة التّعاون، يفهم منها التّضافر المشترك طرفين أو أكثر لتحقيق نفع مشترك أو خدمة مشتركة على وجه العموم.

أمّا الترجمة الفرنسية لكلمة تعاون Coopération وبالإنجليزيّة أيضا، هي مشتقة من

وإن الإسلام قد امتاز بطبائع اجتذاب البربر وأنّ العرب وثقوا صلاتهم بأبناء عمومتهم فتحققت معجزة ال'سلام في استعراب اللغة البربرية وتحويل البربر إلى دين الإسلام وأن دم العرب وجد مجاري بشرية جديدة صالحة لتغذيته كما وجدت اللغة العربية حقلا واسعا للإمتداد وتمكين الإسلام من قواعد جديدة تعينه على الصعود إلى سيادة العالم"، ويضيف غوستاف لوبون: "... تعريب العرب أثبت مقدار تأثير العرب العظيم الذي لم يكتب مثله لأي أمة أخرى، ومن هذه الأمم الإغريق والرومان الذين دام سلطانهم في شمال إفريقيا دوام سلطان العرب من غير أن يتفق للغتهم أي أثر في اللغة البربرية..."

٣ بونوار بن صايم، المرجع السابق، ص ٣٧.

المصدر اللاّتيني Cum Opeérarie ومعناه العمل سويا. هذا من الناحية اللغوية أما الاصطلاحية فمن الصعوبة بمكان وضع تعريف جامع ومانع للتّعاون وذلك بسبب اتّساع دائرة الصّور المختلفة التّي يتخذها التّعاون[1]. فالتعاون له مبادئه الخاصة وفلسفته التي تقوم على حث الأفراد أو الدول، أو الجماعات ذوي المصالح المشتركة على التشبع بالروح التّعاونية، والعمل سويا من أجل تحقيق الهدف الذي يشبع حاجاتهم الجماعية ويحل مشاكلهم المختلفة في شتّى مجالات الحياة.

توجد العديد من التعاريف الخاصة بالتّعاون، لكنها تختلف باختلاف توجهات الباحثين ومواقعهم، إذ قد يعني التّعاون الارتباط والتنسيق في الميادين الاقتصادية، وقد يشمل مفهوما أوسع كأن يتضمن التّعاون في مجالات متعددة كالاقتصاد والسّياسة والأمن.

يرى المختصون في الإستراتيجيات العسكرية أن التّعاون هو تلك الروابط بين دولتين أو أكثر وفق شروط معيّنة لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة والمؤكد أن التعّاون لا يؤدّي بالضرورة إلى بناء نوع من الوحدة المؤسساتية، ومن هنا يختلف عن باقي المفاهيم كالاندماج*[2].

---

١ ناصر بن العابدين، **التّعاون:إقتصادياته وأسسه القانونية**، [د.م.ن]: دار النّهضة العربية، ١٩٧٢، ص ١٩.

* **الاندماج: الفرق بين الإندماج والتّعاون بين الدول:**

الإندماج يقوم إلا بين الدول التّي تتميز بالتّقارب والتّجانس الإقتصادي والإجتماعي، وبذلك يختلف عن التّعاون الذي يمكن أن يقوم بين دول لها نفس النظام الإقتصادي والإجتماعي، كما يمكن أن يقوم بين دول ذات أنظمة إقتصادية واجتماعية مختلفة. مأخوذة من المرجع: إكرام عبد الحميد، **التّحديات المستقبلية للتّكتل الإقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**"، القاهرة: دار عربية للطباعة والنّشر، ٢٠٠٠، ص ص (٤٦-٤٧).

٢ عبد الحق زغدار " الشراكة الأورو- متوسطية بين التعاون والتبعية " مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٢، ص ٨.

٢- بعض المفاهيم المشابهة للتّعاون:

إنّ مفهوم المساعدة والتعاون مفهومان لا يعبّران عن نفس الفكرة – من النّاحية الاصطلاحية وليست اللغوية - فمسألة المساعدة تكتسي طابعا مرحليا ظرفيا في إطار العلاقات الدولية وهو يتناقض مع مفهوم التّعاون الذي يندرج في إطار الاستمرارية فالمساعدة Aide أو المساندة Assistance تهدف في الواقع إلى القبول المبدئي بأن الجهة المساندة لا تقدم شيئا في المقابل ولا تملك أي ثروة ثمينة بأن تكون موضوع تبادل مثمر بل تقضي بوجود علاقات محددة مع سبق الإصرار قائمة على الهبات وليس على التبادل والتّكامل.[1]

كما أنّ في المساعدة إقرار ضمني بأنّ هناك طرف مهيمن وآخر خاضع وهذا ما يؤكده جون بيار كوت **J.P.Cot**** بقوله: " فكرة المساعدة لا توحي فقط بمفهوم الجود والعطاء، وإنّما تقضي بوجود علاقات في اتجاه واحد من الأعلى إلى الأسفل".[2]

فالمساعدة لا يمكن أن تسهم في حوار جاد وبنّاء بين الطرفين، نظرا لغياب حد أدنى من التّساوي فغالبا ما تكون الشّروط مجحفة ومملاة وعلى الشّريك الضّعيف الخاضع إمّا قبولها أو رفضها ولا مجال له لخيار ثالث...، و هذا بخلاف التّعاون فهو منطق الحوار وتبادل الأفكار والتّعامل الدائم، وإن اختلفت التّعريفات فإنّها تجمع كلها حسب رأي الأستاذ كونداك**P.F.Gonidec** في كتابه Relation Internationales بأنّه " **منهج في العلاقات الدولية يرمي إلى تفعيل سياسة مسطّرة لمدة معينة قائمة على آليات دائمة ثمينة بتوثيق الصّلات في ميدان أو ميادين محدّدة من غير أن تمسّ باستقلال وسيادة أطراف**

---

١ عبد الحميد الصنهاجي " التّعاون الفرنسي -.الإفريقي بين حيثيات التنظيروإكراهات التّطبيق ١٩٦٠-١٩٩٠" مجلة السياسة الدولية. العدد١٢٥.يناير ٢٠٠٤، ص ٦١.

** جون بيار كوت J.P.Cot هو وزير الرّئيس الفرنسي فرانسوا متيران في التعاون والتنمية (١٩٨٠-١٩٨٢).

٢ عبد الحميد الصنهاجي، المرجع السابق،ص ٦١.

المجموعة ".[1]

الفرع الثاني:البناء المفاهيمي للتّعاون الأمني الإقليمي

١ ـ دعائم التّعاون الأمني الإقليمي (شروط التعاون الأمني):

إنّ تنظيم التّعاون بين الأقاليم المتوسطية، يعتمد على تنظيم تبادل المنافع بين أعضاء من أقاليم قائمة على ضفاف المتوسط خاصة وأنّها تعيش حالة من التّرابط الواقعي بفعل الجغرافيا والتّاريخ والسّياسة والاجتماع، بالرّغم من أنّها متعدّدة الثّقافات والهويّات والتّجارب الاجتماعية والسّياسية.[2]

يرى الباحث إكرام عبد الحميد في كتابه " التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي": بأنّ مايُدعّم التّعاون هو مجموعة مكثّفة من التّفاعلات والاتّصالات في المجالات المختلفة التّي تسمح بالبناء وتحقيق التّقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدّة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين مكانيا، أو جغرافيا أو منتمين إلى دين واحد أو ذوو أصول عرقية واحدة " [3]، انطلاقا من تعريفه للتّعاون الإقليمي بين الدّول: بأنّه تلك التّفاعلات التّي تتمّ في إقليم جغرافي معيّن وبين عدّة دول تنتمي إلى هذا الإقليم الجغرافي، وعادة ما يشمل التّعاون الإقليمي على الاتصالات والتّعاملات الحكومية والتّفاعلات الشعبية غير المُقيّدة بتوجّهات معيّنة أي النابعة من أسس اجتماعية ومصلحة حقيقية ".[4]

كما أنّ التّعاون يتناول التّفاعلات التّعاونية بين الدّول في منطقة إقليمية معينة وهو "وسيط " لأنّه يتخذ موقفا وسطا بين التّعاون الدولي أو العالمي من ناحية والتّعاون الثنائي

---

١ عبد الحميد الصنهاجي، المرجع السابق، ص٦١.

٢ حسن أبو طالب،" نحونموذج لتنظيم التّعاون عبر الأقاليم "، المرجع السابق، ص ٦٤.

٣ إكرام عبد الحميد، " التّحديات المستقبلية للتّكتل الإقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة"، القاهرة: دار عربية للطباعة والنّشر، ٢٠٠٠،ص ص (٤٤ – ٤٥).

٤ المرجع نفسه، ص٤٥.

بين الدول الفاعلة في النّظام العالمي من ناحية أخرى".[1]

إنّ التعاون بين الأقاليم التّي تتجاور مع بعضها بحكم الجغرافيا أو التاريخ أو عمق المصالح الاقتصادية والسّياسية والأمنية يحدث في أقاليم شتّى في العالم، كما كانت تجري في الماضي ومازالت في الحاضر، وهي تختلف جذريا عن بناء منظومة جديدة للتّفاعل الإقليمي، وتختلف أيضا في تنظيم المنافع بين الأقاليم المتجاورة، ولعلّ أكثر الجوانب اختلافا بين تنظيم التّعاون بين الأقاليم الفرعية وبين تشكيل نظام إقليمي هي مسألة هوية الإقليم. فبينما يسمح تشكيل نظام إقليمي ما بالتّأكيد على هوية معيّنة، فإنّ تنظيم التّعاون بين الأقاليم يسمح بالحفاظ على هويّة الأقاليم دونما تغيير، بل أنّه ينطلق أحيانا من تعدد الهويات للبحث عن مزيد من التّعاون، ومزيد من الفهم المشترك بين الثقافات والتجارب.[2]

غير أن دعائم التّعاون تبقى مع ذلك غامضة خاصة لّما يتعلق الأمر بعلاقات دولة أو مجموعة من الدّول لا تعرف تكافؤا تنمويا متناسقا،...لأنّ في كلّ تعاون يعتبر التّوازن والتّكامل والربح المتبادل هي الشروط الأساسية في نجاح ومتانة الرّوابط، وكل تعاون يحمل في طياته بذور الهيمنة والاحتواء مفيد للطرف الأقوى لا غير.[3]

٢ ـ أشكال التّعاون الأمني الإقليمي:

إنّ التّعاون الأمني الإقليمي يتّخذ صورا وأشكالا متعدّدة من التّرتيبات الأمنية أهمّها:

أ- الدّفاع الجماعي: هو الشّكل الّذي تحاول من خلاله الوحدات السّياسية البحث عن حلفاء لها من بين الدّول الّتي تتطابق معها في الرّؤى حول وجود تهديد أو عدوّ مشترك مُدرَك أو مُحتَمل، وذلك عبر اتّفاقيات أمنية رسمية، وعليه فإنّ تدابير

---

١ عبد المنعم سعيد،"الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد"مجلة السياسة الدولية.العدد ١١٢.اكتوبر ١٩٩٥،ص ٦٠.

٢ حسن أبو طالب، المرجع السابق، ص ٦٤.

٣ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الأمن الجماعي تكون في جوهرها مزيجا بين مفهومين هما "الأمن الجماعي" و"توازن القوى" مع غلبة المفهوم الأخير.

ب-الأمن المُتَّحد: هو إجراءات أمنية جماعية، تتم بقيام مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتّعاون فيما بينها لصدّ أيّ اعتداء على تلك المجموعة، و يكون ذلك بشكل غير رسمي.

ج- الأمن الجماعي: هو نظام يهدف إلى حفظ الأمن والسّلام من خلال منطقة تضمّ مجموعة من الدّول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدّفاع على بعضها في حالة تعرّض إحداها للهجوم، أي يهدف إلى تحقيق الأمن بوسائل جماعية من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا الهدف.[1]

فالتّعاون بين الدول المتجاورة إقليميا هو محاولة لتقريب سياسات الدول في مجال أو مجالات متعددة لبلوغ أهداف محددة.

من أهمّ صور التّعاون الأمني "الاعتماد المتبادل" خاصة وأنّه أصبح من المقاربات العملية التي تعتمد في العلاقات فيما بين الدول والأقاليم لحل التهديدات الجديدة العابرة للحدود والسيادات خاصة في ظل تحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة.وهذا ما سنتعرض له فيما يلي من عناصر.

المطلب الثاني:علاقات الاعتماد المتبادل

الفرع الأول: البناء المفاهيمي للاعتماد المتبادل

١ – مفهوم الاعتماد المتبادل:

إنّ مفهوم الاعتماد المتبادل من المفاهيم التّي يمكن أن توصف بها العلاقات فيما بين الدول، خاصة إذا ارتبط الأمر بتهديدات أمنية مشتركة، كما يمكن أن تتدعم هذه العلاقات بعوامل الجوار والمجال الإقليمي المشترك والمصالح المتعدّدة المجالات – كما سبق وأن ذكرنا – وهذا ما تفرضه البيئة الدّولية من تحولات تزداد تعقدا وتشابكا بحيث

---

١ سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص ص (٢٤-٢٥).

تفرض عامل التعاون بشكل أساسي بين الدول المتقاربة في المصالح الأمنية.

كما يمكن افتراض من الناحية النظرية المبدئية أنّ العلاقات بين دول الإقليم المشترك أو الأقاليم المتجاورة التّي تواجه تهديدات أمنية مشتركة - خاصة منها الجديدة التي سادت في عالم ما نهاية بعد الحرب الباردة - هي علاقات اعتماد متبادل سواء في المجال الاقتصادي وحتّى مجالات أخرى في سبيل تحقيق الأمن الشّامل.

إنّ مفهوم **الاعتماد المتبادل** من النّاحية الاصطلاحية يتعدّد بتعدّد المقاربات النظرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتعدّد بتعدّد الواقع العملي المُنظّر له. خاصة إذا ارتبط بالعلاقة الجدلية بين التّعاون والاعتماد المتبادل من جهة والأمن من جهة ثانية.

ومن التعاريف المعتمدة في دراستنا ما جاء في **موسوعة السّياسة** على أنّ الاعتماد المتبادل ينطلق من: " حاجة الأفراد والمؤسسات إلى تبادل المساعدات والخدمات في هذا العصر الذي جعلت فيه التّكنولوجيا العالية العنصر البشري أشد أهمية من العنصر المادي والطبيعي"[١]، بمعنى أنّه لم يعد من الممكن اعتماد استراتيجيات مادية أي القوة العسكرية والتسلّح لأجل فرض الأمن ومواجهة التّهديد بالرّغم من التّحولات التّكنولوجية الّتي غيرت من منطق الماديات إلى منطق يبحث عن بناء علاقات متبادلة وتعاونية بالأساس.

٢ ـ دعائم الاعتماد المتبادل:

يرى الباحثان شارل فيليب دافيد وعفاف بن السايح في مقال لهما والمعنون ب **« La paix par l'intégration théories sur l'interdépendance et les nouveaux problemes de sécurité »:**

بأن الاعتماد المتبادل يساهم في حل مشاكل الأمن جزئيا باعتبار أنّه يعزّز إرساء قواعد السّلام الدّائم فالدّول حسب هذا التبرير تقاوم الأعمال الحربية التّي تتعارض مع مصالحها، وأكثر من ذلك إذا تدعمت بعلاقات سواء كانت تجارة، استثمارات مرتبطة

١ عبد الوهاب الكيالي وآخرون،موسوعة السّياسة، ط٣،بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠،ص ٢١٤.

بشركائها كالاتصال، الأسفار، الاتّصالات، وهذا بفعل المتغيّرات المتنوّعة للتّحولات العالمية الّتي شجعت على بروز تعريف وتحديد لمفهوم السّيادة الدّولية بصيغة أقلّ وطنية، بل أكثر من ذلك يتطابق الاعتماد المتبادل مع حاجيات التّكامل الإقليمي بشكل واسع.[١]

تعتمد علاقات "الاعتماد المتبادل" على إقامة حدّ أدنى من التّنظيم في التّبادلات، والتسيير المشترك للتّحولات البنيوية التي يفرضها النّظام الاقتصادي على الدّول وشعوبها في تراكب اندماجي متزايد النّمو للتدفق التجاري المالي والثقافي.[٢] كما أنّ الاعتماد المتبادل تشجعه عوامل متعددة أهمها الازدهار التّكنولوجي خاصة في المعلومات والنّقل وتوسّع التبادلات الاقتصادية (تجارة، رؤوس أموال)، إنّ الاعتماد المتبادل هو خاصية علائقية بسيطة لمحيط النّظام الدولي.[٣]

أما الاعتماد المتبادل وفق تصورات المقاربات النّظرية، حسب تصوّر الوظيفيون والوظيفيون الجدد سيدفع صانعي القرار في الدّول إلى استبدال ولاءاتهم الوطنية المحدودة بولاءات أكثر عالمية وأكثر أتساعا فالمشاركة في إدارة المعاملات الاقتصادية بين الدول – طبقا للنظرية الوظيفية – تؤدّي إلى تطوير أنماط مشتركة لتحليل المشكلات بين المشاركين، وخلق ولاءات جديدة أساسها الاهتمام بالمصالح المشتركة بين الدول[٤]. كما أنّ النظرية الوظيفية ترى أنّ الشركات المتعددة الجنسيات هي أداة لتحقيق التّكامل بين الدول المختلفة لأنها تخلق قضايا مشتركة بين تلك الدول. وسيؤدي ذلك كله بالتالي إلى

---

١ Charles philippe David , Afef Benessaieh , « **La paix par l'intégration théories sur l'interdépendance et les nouveaux problemes de sécurité** » **Revue Etudes Internationales ,vol XXVIII** ,N□٢ , ١٩٩٧ , p p (٢٢٧-٢٢٨).

٢ Marie Claude Smouts , Dario Battistella , Pascal Vennesson ; op cit , p p(٢٧٨-٢٧٩).

٣ Charles philippe David , Afef Benessaieh ; op cit , p ٢٣١.

٤ لويد جونسن، تفسير السّياسة الخارجية، (تر: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم)، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ١٩٨٩، ص ٢٢١.

تطوير تصورات دولية مشتركة بين من يشاركون في الأنشطة الدّولية.[1]

الفرع الثاني: طبيعة الاعتماد المتبادل كعلاقة أمنية بين الدول

١ ـ البعد الأمني للاعتماد المتبادل:

من الإشكالات المطروحة حول ما ينتجه الاعتماد المتبادل في حالة اعتماده كإستراتيجية لمواجهة التهديدات الأمنية بين الدول. حيث لا يوجد اتفاق عام بين الباحثين ـ خاصة المنظرين منهم ـ فيما يتعلّق بالمزايا التّي تترتّب على فرضية التّجارة والتّفاعل الاقتصادي بين الدول كأداة من أدوات زيادة الاعتماد المتبادل ورفاهية مختلف شعوب العالم فقد انتقد البعض- منهم الاقتصادي الأمريكي اللاّتيني راوول بريبيش – عدم تكافؤ هيكل التّجارة بين الدّول المتقدّمة والدّول النّامية فيرى بريبيش أنّ حرية التّجارة تعود بالمنافع على الدول المتقدّمة أكثر ممّا تعود على الدول النّامية بحكم الاختلافات الاقتصادية الهيكلية بين تلك الدّول والتّي تمر بمراحل متفاوتة من التّطور الاقتصادي، فالدول النّامية تصدّر المواد الأولية بصفة رئيسية كما أنّها تستورد بالمواد المصنّعة، وبما أنّ أسعارالمواد الأولية قد تدهورت مقارنة بأسعار المواد المصنّعة، فإن تلك الدّول تواجه عجزا دائما في موازينها التجارية.[2]

٢ ـ العلاقة الجدلية بين الاعتماد المتبادل و الأمن:

يمكن نشوء علاقة بين الاعتماد المتبادل والأمن، من خلال ما يمكن أن تؤول إليه العلاقات بين الدول والأقاليم إلى اعتماد متبادل ذو أبعاد أمنية في حال وجود تهديد أمني فحسب دي سانتيس De santis فإنّ عصر" التبادلية "ـ على حد تعبيره ـ بين الدّول يقلص بشكل رئيسي إعادة نشوب النّزاعات مما يشجع العلاقات التعاونية، وعلى العكس عند مؤلفين آخرين من أمثال صامويل هنتنكتون S. Huntington يعتبرون أنّ وصول " الحروب بين الحضارات " على وشك الحدوث. أمّا مورتن كابلن M. kaplan تحدث عن ما يعرف ب " الانبثاق الفوضوي " Résurgence anarchique" " العالمي كتحدي أمني

---

١ المرجع نفسه، ص ٢٢٢.

٢ المرجع نفسه، ص ٢٢٣.

خطير يستدعي تكاثف جهود الدول والمجموعات.[1]

أمّا في الدراسات الإستراتيجية فإنّ الإختصاصيين الذّين يدرسون العلاقة المتعددة الجوانب و"الأنظمة المؤسسية" Régimes institutionnels من أجل تعزيز أمن شامل وإقليمي، هم كثيرين وإن الانعكاسات هي تارة تفاؤلية وتارة تشاؤمية بالنّسبة إلى فرص الوصول إلى السّلام عن طريق المؤسساتية (l' institutionnlisme) وهذا ما أكّده دافيد ميتراني David Mitrany بأنّ الشكل يتبع الوظيفة (التي تعني التّعاون) "l'institution suit la fonction"، إنّ أغلب المؤلفين لا يميّزون الاعتماد المتبادل عن التّكامل بالمعنى الكلاسيكي لذلك فالمصطلح يعود إلى خاصية مجموع النّظام الدّولي والذّي يصف العلاقات بين الدّول كوضع للتّبعية المتبادلة المتزايدة.[2]

إنّ الأمن التّقليدي يعرف أساسا بالنّسبة للدولة بصيغ غياب تهديد عسكري رغم وضوحه فإنّ هذا التّعريف للأمن ليس كافي لفهم الانبثاق الحالي للمشاكل التي تهدّد أمن الدولة دون أن تكون ذات طبيعة عسكرية هذه المشاكل يمكنها أن تعطي تفسيرا لأشكال متعدّدة تأتي خاصة من الإرهاب وتجارة المخدرات إلى المشاكل البيئية للهجرة أو السّياسة الاجتماعية، فالأمن بشكله الواسع أصبح يعني غياب تهديدات عسكرية وغير عسكرية لذلك بأنّ الاعتماد المتبادل يمكنه أن يكون مصدرا لأمن عسكري أكبر مع التّشديد على الانبثاق والاهتمام بالرّهانات الأمنية غير العسكرية.[3]

خلاصة الفصل الأول:

بعد معالجتنا لمختلف العناصر الواردة في مضمون هذا الفصل توصّلنا إلى الملاحظات التّالية:

---

١ Charles philippe David , Afef Benessaieh ; **op.cit** , p٢٢٨.

٢ **Ibid** ; p٢٢٩ .

٣ **Ibid**; p ٢٣٢.

١ - ينطلق بناء تفسير نظري لواقع التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية من نية إلحاق الأذى والضرر ليصل لمرحلة يبلغ معها تعارض المصالح والغايات القومية بحيث يتعذّر معها تحقيق الأمن، كما يتعلّق التّهديد بكلّ ما يمكن أن يُخلّ بالأمن ويشكّل هاجسا له، لذلك يمكن تفسيره عبر مقاربة الأمن الشامل باعتبار أنّ الأمن يتعرض لتهديدات مباشرة وغير مباشرة، ومن مصادر مختلفة يمكن من خلالها مقاربة مفهومه عبر عدة مستويات:

مستوى الأمن الوطني الذي يشمل الإجراءات والسياسات التي تتّخذها الدول، وكلّ ما من شأنه أن يحقّق سلامة الدّولة ضمن حدودها واستقلال كيانها، كما يتسّع التهديد لأبعاد مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية...الخ.

مستوى الأمن الإقليمي يجمع بين مصالح وغايات مجموعة من الدول المتجاورة إقليميا ليتّخذ تدابير مشتركة عبر نطاق إقليمي للأمن من خلال المعايير المؤسّسة للرّوابط الإقليمية الجغرافية والسياسية.

مستوى الأمن العالمي يدخل ضمنه كلّ ما يمكن أن يؤثّر على أمن الفرد على مستوى العالم، وفي كلّ مكان من العالم عن طريق الإجراءات التّعاونية بين الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية.

٢- تعتبر المقاربات النّظرية التقليدية "الأمن" كعامل محدد لتحقيق مصلحة الدولة في حين المقاربات النظرية الحديثة تفسر الأمن بناء على طبيعته المعقدة لاتساع مجالاته من جوانب غير عسكرية مختلفة وكلّ ما من شأنه أن يؤثّر على الأمن الإنساني.

٣- يتمتع البحر الأبيض المتوسط بأهمية إستراتيجية منذ أقدم العصور، ما جعله محل تنافس بين القوى الكبرى، نظرا لما يحققه من وظائف على عدة مستويات، منها الاقتصادية من خلال تسهيل القدرة التبادلية بين ضفافه نظرا للقرب الجغرافي بينها وما يتم عبره من علاقات اقتصادية وتجارية، والعسكرية من خلال إمكانية التحكّم في مداخل البحار، والقدرة على التحكّم في الخيارات العسكريّة والقدرة على التفاوض، وتوجيه الدبلوماسية السياسية لصالح الطرف المهيمن على المتوسط.

وهذا ما أثبتته جميع الأمم والإمبراطوريات التي كانت حول البحر المتوسط، ما جعله محل

صراع لأجل القوة.

٤-من أهمّ مواصفات البحر المتوسط أنّه ملتقى للشرق والغرب، وملتقى لأقاليم متعددة الهويات بغض النظر عن ما يدعمه من مقومات ثابتة ومشتركة بين شعوبه، حيث يقع الاتّفاق على كونه يجسّد إقليما واحدا من الناحيّة الجغرافيّة، لكن التناقضات التي تبرز تباين المصالح بين دول الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط أبرزت صعوبة وحدته.

وفقا للمقاربة البنيوية، فالمتوسط هو مركب أمني، يتفاعل مع طبيعة الصراع بين القوى المتنافسة بين الدول المطلة عليه، ما يُبرز تباين الترتيبات الأمنية بين الدول المطلة عليه، حسب الحقبة الزّمنية ووفق طبيعة التنافس بين القوى الكبرى.

٥-إنّ المنطقة المتوسّطية تعتبر من المناطق التي تجمع الكثير من التناقضات حيث تتعدد الهويات والمصالح بين أقاليمه الثلاثة الشرقي والغربي والجنوبي، خاصة بالمقارنة من الناحية الجيوستراتيجية بين دول القوس اللاتيني من الشمال ودول المغرب العربي من الجنوب.

٦- تجمع دول القوس اللاّتيني ودول المغرب العربي مجموعة من الرّوابط، تتمثّل في القرب الجغرافي التي يفرضها رابط البحر الأبيض المتوسط، اعتمادا على صفاته الجيوستراتيجية حيث يوحّد مجال إقليمي، هذا بالإضافة إلى معيار استراتيجي يتمثّل في تباين المصالح والأهداف بين المجموعتين في تحديد موقع استراتيجي يتفاعل مع التحولات الجديدة التي فرضت تغير توجهات الدول نحو المتوسط.

٧- إنّ المقاربة الجيوستراتيجية لدول القوس اللاتيني ودول المغرب العربي تفرض نمط علاقات تعاونية واعتماد متبادل بين دول الضفتين، ترتكز بالأساس على التجاور الإقليمي، وعمق المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية، بحيث هذه العلاقة تحافظ على تعدّد هويات الإقليمين في ظلّ التعاون بدلا من إلغاء هويّة طرف على حساب الآخر خاصّة إذا كانت العلاقات تتسّم بالتوازن والتّكامل بين مصالح الطّرفين، هذا من الناحية النظرية.

٨- من أهمّ صيغ التّعاون الأمني الإجراءات الأمنية المشتركة سواء ما كان بصفة رسمية أو غير رسمية، من خلال رابط الحفاظ على المصلحة المشتركة بين دول الأقاليم المتجاورة، كما يُشترط لقيام علاقات اعتماد متبادل مكثّفة بين الطرفين، بحيث لا يمكن من خلالها التّخلي عن خيار المصلحة والفوائد المتاحة، إذ كلّما وجدت علاقات اعتماد متبادل مكثّفة بين مجموعة من الدّول والأقاليم كلّما نشأت علاقات تعاون أمني تجمع مصالح الطرفين.



الفصل الثاني

طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية في ظل التّحولات العالمية الراهنة

إنّ دول شمال وجنوب حوض المتوسط كمجال إقليمي لا يمكن عزلها عن التّحولات العالمية الجديدة، التّي ظهرت منذ فترة نهاية الحرب الباردة إلى يومنا هذا إذ فرضت بيئة أمنية انعكست على طبيعة التّهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية، ما جعل جملة من التّفاعلات تتباين من دولة لأخرى ومن ضفة لأخرى حسب منظورها، كما تتباين حسب طبيعة التّفاعل بين العناصر المكوّنة للعلاقات الدّولية المؤثّرة والمتأثرة بالظّروف المحيطة بها.

حسب ما سبق سنتطرّق في هذا الفصل إلى طبيعة التّهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية في ظل التّحولات العالمية، بالتّركيز على المتغيّرات الأكثر تأثيرا على الوضع الأمني في المتوسط، ثمّ نتناول انعكاساتها على طبيعة التّهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطيّة وأولوية التّفاعل وفقا لمعيار تفوّق المصلحة والقوّة التّأثيرية للفواعل الدّولية، كما نتعرّض لخصوصيّة التّهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية من خلال طبيعتها، مع الأخذ بعين الاعتبار رؤية كلّ من دول شمال وجنوب المتوسّط إلى التّهديدات الأمنية وتفسيراتها وقناعاتها كخلفية لعلاقات التّعاون الأمني بين دول شمال وجنوب المتوسّط.

المبحث الأول: تأثير التّحولات العالمية الجديدة على طبيعة التّهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية

عرفت مرحلة نهاية الحرب الباردة تحوّلات عميقة في منظومة العلاقات الدّولية ما أنتج تغيّرات جيوسياسية مميّزة لبيئة عالمية جديدة، جعلت من منطق التّفاعل السّائد بين العناصر المكوّنة لها تتميّز عن الفترة التّي سبقتها (مرحلة ما قبل نهاية الحرب الباردة) ـ كمنعطف جيوستراتيجي ـ لتصبح العلاقات فيما بين الدّول والمناطق الإقليمية وغيرها

من العناصر المكوّنة للمنظومة العالمية سواء منها التقليدية أو الحديثة، تخضع لترتيبات ترتكز أساسا على معيار مدى التّكيف مع المتغيّرات الجديدة.

إنّ المتغيّرات الجديدة تختلف مؤشّراتها الأمنية من منطقة لأخرى حسب قوّة التّأثير والتّأثر، وتنعكس وفقا لمعيار التكيّف والاستجابة، والمنطقة المتوسطية على غرار باقي دول العالم ليست بمعزل عن مؤثرات البيئة العالمية خاصة ما أنتجته العولمة من تفاعلات إقليمية. لذلك يمكن تقسيم التّحولات الأمنية الجديدة بصفة خاصة إلى تحوّلين أساسيين:

- تحوّل الفواعل الدّولية
- تحوّل مصادر التّهديد الأمني

المطلب الأول: تحوّل الفواعل الدّولية

إنّ الفاعل في العلاقات الدولية هو كلّ دولة أو سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتّى شخص له القدرة على لعب دور مهمّ على المسرح الدولي، وقد يتطلّب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما أو الإتيان بفعل ما، ما يُؤَكّد على أنّ الفواعل الذين تدور بينهم العلاقات الدولية متعدّدون بقدر ما هم متنوّعون، والفاعل في العلاقات الدّولية مرتبط بمدى تأثيره ومساهمته في التّدفقات الدّولية وليس مرتبط بوضعه القانوني.[١]

يمكن تقسيم المتغيّرات الأمنية للفواعل الدولية في ظلّ التحوّلات العالمية الرّاهنة إلى متغيّرات أساسية هي:

الفرع الأول: ظهور فواعل شبكية

١ ـ تراجع سيادة الدّول لصالح فواعل أخرى:

كانت الدّولة في فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة الفاعل الوحيد والأساسي في البيئة الدولية، وبفعل التطوّرات وحركياتها تعقدت التّفاعلات ممّا أدّى لظهور ما يعرف

---

١ مصطفى بخوش، "التّحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط" مداخلة من الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية. يومي: ٢٩/ ٣٠/ أفريل ٢٠٠٨)، ص٣.

"بالشّبكات"، التي هي فواعل تتجاوز القوّة المادية والحدود الإقليمية للـدّول، كما تتميّز بتعدّدية وظائفها وليونتها وقابليتها للتكيّف، كما لهذه الشّبكات القدرة على التدخل في العديد من المجالات في نفس الوقت، والانتقال من مجال إلى آخر، ويمكن تغيّر أشكالها من المستوى المحلي إلى الإقليمي وحتّى العالمي،[1] من بينها الشّبكات المالية والتّجارية والتكنـولوجية والإعـلامية والثقـافية، والتّي أصبحت تحدّد الواقع القائم في العالم[2]، وهي الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية.

إنّ ظهور ما يعرف بالشّبكات سمح بظهور سياسات التّرابط " linkage politics" بمعنى التّرابط بين الأوضاع الدّولية العالمية وبين الأوضـاع الدّاخلية المحليّة أو العكس، فالدّولة الوطنية كانت في السّابق ترتبط بإطار إقليمي محدّد تمارس فيه نشاطها في حين "الدّولة الشبكية" اليوم لا تقوم في إطار إقليمي محدّد لأنّ العولمة أدّت إلى إعادة توزيع القوى بين الدّول والأسواق والمجتمع المدني، ومن ثمّ وجدت الدّول من يشاركها في القيام بأدوارها الاقتصادية، السّياسية، الاجتماعية، وحتّى الأدوار الأمنية، من خلال رجال الأعمال والمنظّمات الدّولية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها.[3]

كما أنّ فكرة تراجع مكانة الدّولة لصالح فواعل أخرى، يؤكّدها عالم الاجتماع الأمريكي دانييل بيل Dannéel Bell حيث قال: " إنّ الدّولة المعاصرة أكبر من المشاكل الصّغرى وأصغر من المشاكل الكبرى...، فالدّولة في العالم المعاصر تواجه حالة ضغط

---

١ Marie Claude Smouts , Dario Battistella , Pascal Vennesson , **Dictionnaire des relations internatonales** , Op- cit , p ٢٤٣.

٢ جمال منصر، "تحولات في مفهوم الأمن...من الـوطني إلى الإنـساني "مداخلـة مـن الملتقـى الـدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، (جامعة منتوري قـسنطينة، كليـة الحقـوق والعلـوم الـسياسية. يومي: ٢٩/ ٣٠/ أفريل ٢٠٠٨، ص٢٩٧.

٣ وليد عبد الحي، حسن نافعة، محمود عبد الفضيل، سيّد فليفل، وآخـرون، آفـاق التّحـولات العالميـة المعاصرة عمان: دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، عمان: مؤسـسة عبـد الحميـد شـومان، ٢٠٠٢، ص ص (٢٢ _ ٢٣).

من الأعلى ممثّلة في المنظّمات الدّولية والشّركات متعدّدة الجنسية، إضافة إلى المنظّمات غير الحكوميّة والتّي قفز عددها من بضع مئات في مطلع القرن إلى بضعة آلاف حاليا... أمّا من الأسفل فإنّ الضّغط يتمثّل في الثّقافات الفرعية...."[1]

أمّا الباحثة جوزيفا لاروش Josépha Laroche ترى أنّ مبدأ الإقليمية لم يعد بشكّل سوى " إطار للولاء جرى تجاوزه "، حيث أنّ الدولة أخفقت في وظائفها ذات الطابع الأمني الأكثر تقليدية بفعل شبكات إرهابية أو مافيات[2]، ونشأ منذ بداية التّسعينات توازن جديد للقوى بين الدّول، تشكّله المنظمات غير الحكومية والشّركات متعدّدة الجنسية والمضاربين الماليين والمهاجرين والإرهابيين، وتجار المخدّرات والمافيات، وما لا يحصى من الفاعلين الخاصين الآخرين.[3]

٢ ـ تعقّد علاقات الفواعل الدّولية:

إنّ ظهور الفاعلين الجدد ألغى احتكار الدّولة للأمن سواء كمهدّد للآخرين، أو كصاحبة الأداة الوحيدة في استتباب الأمن، والقضاء على التّهديدات الأمنية أو إدارتها، فعلى رأي الباحثة البريطانية سوزان سترانج Susan Strange فأنّ تحوّل مفهوم السّيادة من جانب الدّول إلى الكيانات والمشروعات العملاقة تُخَرّب الانتماء الوطني وتؤدّي إلى تراجع سيادة الدّولة ما ينعكس بشكل واضح على الدّفاع وأمن المجتمع، حيث أنّ تحوّلات ما بعد نهاية الحرب الباردة ستقود إلى تقليص دور الدّولة في مجال الدّفاع.

وتضيف سوزان سترانج ـ التي اهتمت بصورة خاصّة بصعود المشروعات الكبرى

---

١ جمال منصر، المرجع السابق، ص ٢٩٨.

٢ Samy Cohen ,(trad: Khalil Kalfat), " Les états les nouveaux acteur " **la revue politique internationale,** N ١٠٧ , Printemps ٢٠٠٥, tradiction Khalil Kalfat, Le cite interne http://www.operationspaix.net/IMG/pdf/cohenEtats-facnouveaux-acteurs.pdf.٢٨/٠٣/٢٠٠٩;p٣.

٣ Samy Cohen **, Op – cit**, p٢.

المتعدّدة الجنسية والأسواق المالية الحرة إلى السّلطة ـ بأنّ الدّول في السّابق هي سيّدة الأسواق، لكن اليوم صارت الأسواق هي السيّدة، وهذا ما أثّر على سيادة الدّول. ويضيف جيمس روزنو James Rosenau: " بأنّ الدّولة لا تختفي لكن لم تعد تمتلك حريّة الاختيار ولم تعد تسيطر على التّحولات "، وفي رأيه أنّ نظام ما بين الدّول لم يعد يشكّل المحور الرّئيسي للحياة الدّولية، فالدّولة تتعايش مع نظام "متعدّد المراكز "، حيث يصير الفاعلون غير الحكوميين المحدّدين الرّئيسيين للسّياسة الخارجية، ويضعف الإحساس بالخضوع والولاء من طرف الأفراد والجماعات إزاء سلطات الدّولة.[١]

كما أنّ تعدّد وتنوّع الفواعل في العلاقات الدّولية دفع هولستي Holsti إلى القول بوجوب التّفرقة بين نوعين من العلاقات الدّولية:
السّياسة العليا حيث تقتصر على الدّول فقط وتتناول قضايا السّلم والحرب، والسّياسة الكليّة، التي تشمل كلّ المجالات ما عدا قضايا السّلم والحرب يشارك فيها كلّ الفواعل من دون الدّولة.[٢]

إنّ ما عقّد علاقات الفواعل الدّولية هو استمرار عوامل التّقدم التّقني في النّقل والاتصالات، حيث أصبح الحصول على المعلومات متاحا، لسهولة التّعامل مع شبكات من الاتصالات، كما أنّ الأنشطة الإنسانية أصبحت تعتمد على المعلومات الرّقمية لسهولة إدخالها وإخراجها.[٣]

لذلك يمكن اعتبار أنّ التكنولوجيات الحديثة أدّت إلى" موت المسافات"، وأصبحت آلية السّرعة متاحة لفواعل جديدة من منظّمات، مؤسسات، مراكز بحث، وحتّى الأفراد ممّا

---

١ **Ibid** ; p٣.

٢ مصطفى بخوش،" التّحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط " مداخلة من الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية. يومي ٢٩/ ٣٠/ أفريل ٢٠٠٨)، ص ص (٣-٤).

٣ جوزيف إي ستيغليتز، (تر: هشام عبد الله)، **العولمة والنّمو والفقر: بناء اقتصاد عالمي شامل**، بيروت: المؤسسة العربية للدّراسات والنّشر، ٢٠٠٣، ص ٥٢.

سهّل بناء علاقات ترابطية فيما بينها، فحتّى الدّول في عالم اليوم أصبح من السّهل عليها التّعرف على تحرّكات غيرها من الدّول بشتى الوسائل والطرق المدعّمة بالتكنولوجيات الحديثة.

إنّ التطورات التّي شهدها عالم الاتصالات مجتمعة تشكّل تغييرا أساسيا في بنية السّياسة الدّولية، وهذا ما جعـل سيادة الدّول تتأثر بالعلاقات الّتي تتخطّى الحدود الوطنية، فأصبحت الدّول تواجه خيارات محدودة في إحكام سيادتها؛ إمّا أنْ تفسح المجال أمام استخدام وسائل الاتصال مقابل أن تضحّي بفقد السّيطرة على العمليات التّي تتخطّى الحدود، وإمّا أنْ تتحمّل التّكاليف الباهظة لإقامة نظام محكم، في محاولة تزداد صعوبة يوما بعد يوم في مراقبة الاتّصالات وضبطها.

وإمّا أن تقوم بإغلاق مرافق معيّنة كمنع حدوث عمليّات اقتصادية ـ بمستوى يتجاوز حدود الدولة ـ وهذا غير متاح في ظلّ توسّع مجال التّجارة الدّولية، وتوسّع وتعقّد شبكات الاتصال.[1]

الفرع الثاني: الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية:

١ـ عوامل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في فرض سياستها الأمنية:

إنّ الهيمنة ((Hégémonieفي العلاقات الدّولية تعبّر عن مكانة دولة قادرة بفضل تفوّقها بإنشاء قواعد رئيسية للتّحكم في النّظام الدولي، وهنـاك عدة مفاهيم للهيمنة، ففي النّظرية الواقعيّة تستوضح الهيمنة في تصوّر اقتصادي بحت وتتعلّق بالتّحكم في المواد الأوّلية والموارد المادية للدّولة، فالدّولة المهيمنة هي الدّولة التّي تُشغل مكانة سائدة أي تسيطر على مراقبة المواد الأوّلية ولها القدرة على الوصول إلى مصادر رؤوس الأموال والأسواق التّي تملك ميزة تنافسية عالية في مجال إنتاج الأموال بقيمة مضافة عالية، وهي تعمل على التّحكم في الاقتصاد الدّولي بتفوقها في احتمال تكاليف إنشاء الأنظمة الدّولية أو تغييرها بأخرى موالية لمصالحها وكذلك الأمر بالنّسبة لإقامة أو إلغاء الأنظمة

---

١ جون بيليس، ستيف سميث، (تر: مركز الخليج للأبحاث)،المرجع السابق، ص ص (٦٢٩-٦٣٠).

التّجارية والمالية، كما أنّ الهيمنة لدولة ما هي عبارة عن قيادتها لدول أخرى في النّظام الدّولي.[1]

حسب روبرت جيلبن **Robert Gilpin** في نظريّته حول " الحروب الهيمنية " فإنّ سيطرة القوة المهيمنة وتفوّقها هو في نفس الوقت قوّة اقتصادية، وتكنولوجيّة وعسكريّة وإستراتيجية، كما نجد " فكرة الدّورة الهيمنية " عند النيـوماركسيين على رأسهم **Emanuel Wallerstein** إيمانويل وولرشتاين، حيث يُعرّف الهيمنة بأنّـها" القدرة على تحديد قواعد اللّعبة واحترامها طول الوقت"، ومن أبرز مفاهيم الهيمنة الكلاسيكية بأنّها السّيطرة الممارسة من طرف فاعل في العلاقات الدّولية بفضل التّفوق الاقتصادي والعسكري، أما الهيمنة بمفهومها الحديث فقد تطوّرت وأصبحت تتضمّن قدرة الفاعل على تشكيل بنية الحقـل الفكري والسّلوكي الممكن للفاعلين الآخرين، وهذا ما يقترب من مفهوم القوّة البنيوية التّي جاءت بها سوزان سترانج **Susan Strange**.[2]

إنّ ما تعرضنا له من مفاهيم للهيمنة في العلاقات الدولية تساعدنا في تحديد طبيعة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة، وهذا ما يقودنا إلى الأخذ بالاعتبار عوامل قوّتها وقدرتـها في فـرض سياستها وإستراتجيتها على المستوى العالمـي، خاصّة فيما يتعلّق بالظّروف الأمنية، وخلقـها استراتيجيّـات لما يهدّد مصالحها، لتنحو منهجها دول أخرى وفواعل تابعة للولايات المتّحدة الأمريكية كحلف شمال الأطلسي وغيرها.

حيث يعتقد دافيد هالد **David Held** بأنّ التّحول على مستوى الفواعل يؤثّرعلى مستوى القوّة والقواعد والسّيادة، إذ تحتلّ الولايات المتّحدة الأمريكية موقع الصّدارة في تسيير السّياسة الدّولية خاصّة فيما يتعلّـق بتهديدات أمنها القـومي(كما تدعي).

---

١ Marie Claude Smouts , Dario Battistella , Pascal Vennesson **, op cit** , p p(٢٥٩-٢٦٠).

٢**Ibid**,p p (٢٦٠-٢٦١).

كما أنّ جميع القوى المرشّحة لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية قوّتها ونفوذها أو منافستهـا، لا تملك مقوّمات الزّعامة الدّوليـة الكافـية، فالإتّحاد الأوروبي تنقصه الإرادة في إجماع الرّأي و يعاني من الضّعف على المستوى الداخلي، خاصّة نحو القضايا الأمنية المتعلّقة بالمنطقة المتوسطيّـة، أمّا اليابان فيعوزها البعدان العسكري والسياسي مع أنّها باتت عملاقا اقتصاديـا، أمّا الصّين فتعـوزها كلّ مقوّمات الزّعامة الدّولية رغـم انفتـاحها على العالم...، وروسيـا هي الأخرى ليست مؤهلة بعد لمرورها بمرحلة انتقالية خاصّة في المجال الاقتصادي والسّياسي، كما أنّ الأحداث الدولية أثبتت أنّ القوة النوويّـة بمفردها غير كافية لأن تُمكّن الدول من احتلال مركز الصّدارة الدولية.[1]

٢ ـ الاستجابة العالمية للخيار الأمريكي:

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية جديدة تؤطّر لسياساتها فيما بعد الحرب الباردة وفي هذا السّياق ألقى ريتشارد هاس R.Hass *خطابا في أفريل ٢٠٠٢ في واشنطن أشار فيه إلى حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة والتّحديات القومية الجديدة، كما أكّد على أنّ الهدف الأساسي للسّياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين هو إدماج بلدان ومنظّمات أخرى في التّرتيبات التي ستقيم عالمـا يتوافق مع المصالح والقيم الأمريكية ويخدمهمـا، كما أكّـد على أنّ التوجّه الجديد للولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الجدد سيعين على مواجهة الأخطار غير القومية مثل الإرهاب الدّولي وانتشار أسلحة الدّمار الشّامل.[2]

بالرّغم من أنّ الولايات المتحّدة الأمريكية فاعل أساسي في العلاقات الدولية وهي دولة، إلاّ أنّ لها من الآليات والمؤسّسات ما يدعّم سياستها وتوجّهاتها الأمنية في

---

١ فضيل أبو النّصر، **الإنسان العالمي: العولمة والعالمية والنّظام العالمي العادل**، بيروت: بيسان للنّشر والتّوزيع والإعلام، ٢٠٠١، ص ص (٨٥ ـ ٨٦).

* **ريتشارد هاس**: مدير مكتب التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية.

٢ خليفة عبد السلام الشاوش، **الإرهـاب والعلاقات العربية الغربية**، دار جرير للنّشر والتوزيع: عمان، ٢٠٠٨، ص ٢٢٦.

السّياسة العالمية؛ فمنظمـة حلف شمال الأطلسي هي بمثابة امتداد لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ عرف تحوّلا في وظائفه من الدّفاع إلى آداء مهمّات هجومية حسبما تقتضيه مصالح الأطراف المهيمنة عليه خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، [١] ممّا يبرّر تواجد أسطوله على مستوى حوض البحر المتوسط (وهذا ما ستنعرض له بالتحليل في عناصر لاحقة).

فدول المتوسّط الشّمالية والجنوبية تقعان تحت هيمنة الولايات المتحدة على الأقل من ناحية التّبعية العسكرية، فكما يقول جان ميشيل بوشرون J.M Bouchrone:

"يكمن خطر الهيمنة المالية والتّكنولوجية للولايات المتحدة بل وخطر وقوع الدول الأوروبية في فخ التّبعية، حيث أنّه إلى جانب القوة الإقتصادية والمالية فإنّ التطور التكنولوجي أصبح من مؤشرات القوة إلى جانب المؤشرات الاقتصادية والعسكرية حيث أنّ التأثر التكنولوجي في الميدان العسكري هو من أسباب ضعف الفعالية العسكرية للأوروبيين وعرقلة إقامة سياسة دفاعية أوروبية".[٢]

أمّا دول جنوب المتوسط فكثيرا ما تنظر للولايات المتحدة الأمريكية كطرف استراتيجي، إذ بدأت تسعى لبناء تقارب يتعدّى الجوانب الاقتصادية إلى عسكرية وأمنية، خاصة في ظلّ تواجد قوات حلف شمال الأطلسي في حوض البحر المتوسط وقيامه بالعديد من المناورات العسكرية بإشراف من الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر هذه المسألة حساسة خاصة لما لها من أبعاد قد تنعكس على التّفوق في منافسة لأجل أداء أدوار في المتوسط كالصين وروسيا، هذه الأخيرة التي عادت إلى هذه المنطقة كفاعل هام على المستوى الاقتصادي والأمني.[٣]

المطلب الثاني: تحوّل مصادر التّـهديد

---

١ أحمد صدقي الدّجـاني وآخـرون،الـعرب والعالـم، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان: المؤسسة العربية،٢٠٠١، ص ١٩٢.

٢ Jaque Esnar ,"Europe en crise" **Le Monde** , ٢٥ /٠١ /٢٠٠٢,p١٢.

٣ Ian O Lesser , **Op-cit** , P ٥٧.

تحولت مصادر التّهديد من ناحية أولى إلى الانتشار العمودي لمصادر التّهديد، حيث خلال فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة تنوّعت مسببات التّهديدات الأمنية بالانتقال من أسباب عسكرية مهدّدة للأمن إلى مجموعة من العوامل المعقّدة والمترابطة فيما بينها من أسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، إستراتيجية. ومن ناحية ثانية إلى الانتشار الأفقي لمصادر التّهديدات الأمنية، بسرعة انتقال التّهديد من مجال دولة إلى مجال إقليمي إلى العالم ككل، بل بالأحرى تهدّد الإنسان في كلّ مكان مهما كانت اعتبارات التطور والتقدم.

الفرع الأول: الانتشار العمودي لمصادر التّهديدات الأمنية

كانت حماية مصالح الدّولة الوطنية والقومية من التّهديدات الخارجية والدّاخلية باستخدام القوّة العسكرية كوسيلة نهائية لاستئصال مصادر التّهديد وضمان استمرارية تحقيق تلك المصالح، لذلك كان يُفْهَم أمن الدولة على أنّه أمنها العسكري فقط، ما يجعلها تسعى نحو زيادة إمكانياتها التّسلحية قناعة منها بأن ذلك يزيد من رصيد قوتها، ويضمن عدم تهديد مصالحها.[1]

في حين اليوم يشهد العالم انحطاط تأثير الدّولة ـ في مواجهة التّهديدات غير العسكرية ـ على الأمن لأنّ ذلك ناتج عن ظروف سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية إستراتيجية وعسكرية.[2]

١ـ المسبّبات السياسية: إنّ سياسات الدّول لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة أصبحت معنيّة بما يدركه صانع القرار في بيئة لا محدودة إقليميا، فالواقع السياسي الذي يعمل في إطاره داخليا وإقليميا ودوليا جعل مصالح الكيان الدولي سواء دولة أو تجمعا أو مناطق

---

١ ثامر تامر الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، عمان: دار مجدلاوي للنّشر والتّوزيع، ٢٠٠٥، ص ٣١٨.

٢ Charles Philippe David , Jean Jaques Roche , Théories de la sécurité: difinitions, approches et concepts de la securité internationale **, op – cit** , p ١١٧.

متجاورة إقليميا هي المحرك الأساسي للعلاقات فيما بين الدول والركيزة الأساسية في بناء إستراتيجية أو سياسة دولة نحو تهديد ما سواء كان إرهابا أم هجرة سرية، أم تهديدات بيئية،...الخ.

كما أنّ توجّهات سياسات الدّول المؤثّرة في صنع القرار السياسي العالمي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية -كما سبق وأن ذكرنا في المطلب السابق- وعلى مستوى المؤسسات الدولية والآليات التّابعة لإستراتيجيتها كمؤسسات منظمّة التّجارة العالمية، البنك العالمي، منظمة حلف شمال الأطلسي، التوجّهات الدّبلوماسية في العلاقات الدّولية التّي تتعلّق بميادين مختلفة تجارة، صناعة، اقتصاد،....الخ، كلّ هذه أصبحت تُوجّه سياسات الدول المختلفة للاستجابة لها، سواء تعلّق التّهديد بمصلحة الكيان الدّولي أم لا. وهذا ما يُبرز سياسة التّدخل في شؤون الدّول والكيانات الإقليمية.

فدول القوس اللاّتيني، تستجيب لطموحات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المتوسّطية من خلال حلف شمال الأطلسي واعتبار ما يهدّد الولايات المتحدة الأمريكية هو تهديد لها، إضافة للتحركات الدّبلوماسية التي تغذّي الأهداف الإستراتيجية في تقسيم المنطقة المتوسطية بين الضّفة الشّرقية للمتوسّط والضّفة الغربية كمجال يعنى بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشّرق الأوسط، والمنطقة المغاربية كنافذة لمصالح دول القوس اللاّتيني لاعتبارات الجوار الإقليمي وارتباطها بما يهدّد أمن كلاهما.

أمّا دول المغرب العربي فتستجيب لخطابات التوجّه الأمريكي الذي ساد بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في مكافحة الإرهاب والتّنديد بسياسات ما يعرف بالدّول الفاشلة التي تغذي التّطرف في العالم (حسب الطرح الأمريكي).

٢ ـ المسبّبات الاقتصادية: إنّ الاقتصاد العالمي يشهد موجة من التّحولات الاقتصادية والتّقنية عبر العالم لا تتقيّد بحدود ولا بضوابط ولا يمكن السّيطرة عليها أو التّحكم بها، إذ تتمثل بتراجع الحواجز القومية على التجارة والاستثمار والتّوسع في نظم الاتصالات والمعلومات، ونمو الأسواق المالية التي لا تعترف بالحدود، وبروز التكتّلات الاقتصادية الإقليمية، وزيادة دور الشّركات المتعدّدة الجنسية التي تتميّز بضخامة الحجم، وتنوع

النّشاط الاقتصادي والانتشار الجغرافي على نطاق العالم كله، إلى جانب قدرتها الفائقة على تعبئة المدّخرات من الأسواق المالية في العالم، وقدرتها على الاقتراض من البنوك المتعدّدة الجنسية، وقدرتها على إشاعة نمط استهلاك لا محدود وثقافة استهلاكية موحّدة على صعيد العالم مستخدمة في ذلك سيطرتها على مؤسسات الاتصال والإعلام والإعلان العملاقة.[1]

من منظور اقتصادي، أيّ بلد ليس بجزيرة، وقرارات السياسة المتّخذة في بلد ما لها عادة عواقب في البلدان المجاورة، وعندما يتعلّق الأمر بسياسات البلدان الكبرى، فإنّ منطقة بأكملها أو حتّى العالم بأسره قد يتأثّران ويصدق هذا في الوقت الحالي عنه في أيّ وقت سابق فقد تزايدت الرّوابط التّجارية، وتستطيع أسواق رأس المال تكبير ونقل الصّدمات عبر الحدود بسرعة فائقة.[2] وهذا حال الأزمة الاقتصادية العالمية التي يشهدها العالم اليوم.

فدول المنطقة المتوسطية ليست بمعزل عن هذه التّحولات لما لها من روابط في الاقتصاد العالمي، سواء من إسهامها في بعض المبادلات الفرعية على مستوى المنطقة المتوسطية، ومن خلال اعتبارها سوقا مهمّة للمنتجات العالمية خاصّة منها دول المغرب العربي.

٣ ـ **المسبّبات الاجتماعية والثقافية:** أصبحت العلاقات ما بين الدول والمناطق اليوم تتميّز بكثير من التّرابط والتفاعل بين مختلف عناصرها الفرعية ممّا يخلق نموذج نمطي للإنسان العالمي، ففي عالم اليوم بقدر التطوّر التّكنولوجي والتّقني في الوسائط الاتصالية بقدر ما تميّز وجود نموذج موحّد لتهديد الإنسان كفرد يعيش ويتفاعل في بيئة عالمية المعالم والمرتكزات.

كما أنّ البيئة العالمية اليوم تتميّز بحريّة الحركة للأفكار والقيم والمعتقدات ـ خاصّة منها الغربية ـ عبر الحدود القومية المختلفة، وكما يرى الباحث عزّت السيّد في مقولته ردا على

---

١ مها ذياب، "تهديدات العولمة للوطن العربي" **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢٧٦، فيفري ٢٠٠٢، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص (١٥٤-١٥٥).

٢ كارلو كوتاريللي، إيزابيل مايتوس واي لاجو، "مساعدة الإقتصاد العالمي على البقاء على ما يرام" **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد ٤٤، العدد ٣، سبتمبر ٢٠٠٧، ص٤٨.

مقولة ديفيد روثكويف David Rothkopf التي يزعم من خلالها أنّ التّحولات الثقافية تشجّع على التكامل وتزيل ليس فقط الحواجز الثقافية، وإنّما أيضا العديد من الأبعاد السّلبية للثقافة بقوله " إنّ العولمة تتغلّب فيها نوازع الاستئثار والهيمنة لتكون نتيجتها تدمير الثقافة والثقافات بهدف إلغاء الآخر وبفرض التّجانس عليه.[١]

كما تبرز اليوم الثقافة كسلعة عالمية تؤدّي إلى عدم تكافؤ فرص التّبادل الثقافي في المستوى العالمي نتيجة المنافسة في تسويق هذه السّلعة، وهذه المنافسة ليست في صالح الدّول غير المتقدّمة التي لا تملك قدرة تكنولوجية أكبر، ويطرح أيضا في هذا المجال مفهوم "الصّناعة الثّقافية" المعتمدة على التّكنولوجيا المتقدّمة والتّي تدخل فيها: الأفلام و الصناعات السينمائية والموسيقى، مصنّفات الحاسب الآلى والمواد الإعلامية...وغيرها.[٢]

إنّ الوسائط الاتّصالية الجديدة أصبحت مُهَدَّدَة بقـدر قـوة انتشارها، فما يهـدّد فرد في أيّ دولة من دول العالم هو تهديد للآخر في مكان آخر خاصّة في ظلّ وجود علاقات تقارب من جوار جغرافي، وتقارب مصلحي، والأمثلة على ذلك كثيرة فانتشار وباء أو مرض كأنفلونزا الطيور، أنفلونزا الخنازير في منطقة ما يهـدّد الأفراد في مناطق أخرى، سواء بالانتقال الشخصي بين الأفراد وما يتبعه من انتقال للتكنولوجيا العلمية، وهذا يعتبر مصدر من مصادر التهديد.

٤ ـ **المسبّبات الإستراتيجية والعسكرية**: قبل انتهاء عملية المواجهة بين المعسكرين الغربي والشرقي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي كانت الترسانة العسكرية هي الحاسمة لأي صراع، فالعدوّ واضح ومحدّد هو الإتحاد السوفيتي وحلفاؤه (الشّيوعية)، وكذلك بالنّسبة للشّرق العـدوّ هو الولايات المتّحدة الأمريكية وحلفاؤها (الإمبريالية). وبالنّظر للتّهديدات التّي يمثّلها كلّ طرف على الآخر تمّ بناء استراتيجيات

---

١ صابر عبد ربه، موقف الصفـوة من النظـام العالمي الجديد، الإسكندرية: دار الوفـاء، [د. ت. ن]، ص ٤٧.

٢ المرجع نفسه، ص ص (٤٧-٤٨).

الحرب الباردة، والتّي تميّزت باحترام قـواعد لعبة الرّدع النّووي المتبادل والعقلانية.[1]

أمّا بعد انتهاء الحرب الباردة وتغيّر التّفاعلات الدّولية، ظهرت الأسلحة النوويّة وأسلحة الدّمار الشامل وما لها من تقنيات متطوّرة جديـدة، وما يمكن أن تثيره من تهديد فالانتقال الواسع للتّقنيات والأسلحة المتطوّرة أو كما يشير لها بعض الباحثين "بأسلحة الاختلال الشّامل" لوصف الحقيقة الجديدة للهجمات بأقّل تكلفة ضدّ أهداف حسّاسة تنتج مناخا من الرّعب باحتمال الهجوم من طرف أيّ فاعل من فواعل العلاقات الدّولية تصل له هذه التّـقـنيـة دون اعتبار للآلية الشّرعية في الامتلاك والتّطوير، فتكفي مدة زمنية صغيرة لإحداث خسائر بشرية ومادية هائلة.[2]

في ظلّ غياب عدوّ محدّد في عالم متشابك التّعقيد تغيب إستراتيجية واضحة في وضع حدود لتطوير السلاح النّووي على المستوى العالمي وهذا ما يدعم خطورة الوضع الأمني في العالم، خاصة بالنّسبة لدّول مجاورة أو تنتمي لمواقع تعتبر مصالح إستراتيجية لدى دول أخرى.

من خلال ما سبق نستنتج أنّ مسبّبات التّحولات الأمنية تجعل من التّهديدات الأمنية معقّدة في تفاعلها ومتشابكة في خلق منطق لا استقرار أمني في البيئة العالمية الرّاهنة.

الفرع الثاني: الانتشار الأفقي لمصادر التّهديدات الأمنية

١ ـ سرعة الانتقال بدون حدود لمصادر التهديدات الأمنية:

هو توسّع انتقال التّهديد من مجال إقليمي صغير إلى مجال إقليمي أكبر منه إلى العالم ككلّ، فترابط المجتمعات والدّول على مستوى الكرة الأرضية سياسيا واقتصاديا وثقافيا وعبر مختلف المجالات مكوّنة قرية كونية واحدة، فالذي يحدث في مكان ما على سطح الأرض يثير اهتمام الجميع ويؤثّر في مجريات الأمور في جميع المجالات[3]، وهذا كلّه بسبب

---

١ مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، المرجع السابق، ص ١٨.

٢ Charles Philippe David , Jean Jaques Roche , **op – cit** , p ١٣٤.

٣ فضيل أبو النّصر، الإنسان العالمي: العولمة والعالمية والنّظام العالمي العادل، المرجع السابق، ص ١٤٩.

تطوّر وسائل الاتصالات والمواصلات الّتي تساهم في النّشر الواسع للتّهديدات فجوهر التّحول "هو المرور السّريع للبضائع وللأفراد وللتّقنيات "[1] فالسّرعة الفائقة في انتشار التّهديدات الأمنية جعلت من الإرادة الواحدة لدولة ما لا تكفي، بل تستدعي جهود إقليمية وعالميّة.

فمثلا زيادة معدّلات البطالة في منطقة ما تؤثّـر على غيرها مهما كانت معدّلات التّقـدم، ويرى في هذا الباحث ليرنر سالي Lerner Sally أنّ عولمة النّشاط الاقتصادي في ظلّ التّغيرات التّكنولوجية السّريعة تؤدّي إلى نموّ البطالة وفقدان الكثيرين لوظائفهم[2]، ما يزيد في معدّلات الهجرة على المستوى العالمي.

إنّ البيئة العالمية اليوم تعرف أنماطا عديدة من مصادر التّـهـديد ذات أبعاد عالمية منها الجريمة المنظّمة عبر الحدود، تجارة المخدّرات عبر الحدود، انتشار الإرهاب الدّولي، انتشار الفقر والأوبئة والتلوّث البيئي، الهجرة غير الشرعيّة وغيرها من الأنماط ما جعلت التّوجهات الإقليمية والوطنية تبحث عن أنماط أوسع لمواجهة التّهديدات العالميّة.

نظرا لتعاظم التّدفقات الرّأسمالية العالميّة بتزايد أدوار الاستثمارات غير المباشرة والتي جوهرها المعاملات في أسواق المال العالمية إذ تضمّ أسواق العملات والأسهم والسّندات، ومعضمها يتمّ خارج إطار مراقبة السّلطات النّقدية في مختلف الدّول، ويشكّل عاملا حاسما في التّأثير المباشر على أسعار العملات وعلى النّشاط الاقتصادي الدّاخلي وعلى السياسات الاقتصادية الدّاخلية.[3]

كما أنّ ما أنتجته العولمة من تحوّلات كفتح الحدود بين الدّول لانتقال السّلع والخدمات والتّحرير الاقتصادي العالمي ما أدّى لمخاطر عدة منها انتشار أنظمة غير مستقرة لا يمكن التّحكم فيها، ويشير تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩ بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني" (Globalisation with a Human Face) بالرّغم

---

١ Charles Philippe David , Jean Jaques Roche **, op – cit** , p١٣٤.

٢ صابر عبد ربه، المرجع السابق، ص ٤٠.

٣ صابر عبد ربه، المرجع السابق، ص ٣٨.

مما فرضته العولمة من تقدّم وتكنولوجيا فإنّ لها مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن الحادي والعشرون، كما أنّها ستصيب الأفراد في الدّول الغنيّة والفقيرة على حدّ سواء، وقد حدّد التّقرير سبع تحدّيات أساسية تهدّد الأمن في عصر العولمة تتمثّل في:

١) عدم الاستقرار المالي بتوقّع حدوث أزمات ماليّة كأزمة جنوب شرقي آسيا منتصف عام ١٩٩٧.
٢) غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدّخل.
٣) غياب الأمن الصحي كسرعة انتشار الأمراض مثل الإيدز، ففي سنة ١٩٩٨ بلغ عدد المصابين به في مختلف أنحاء العالم ثلاثة وثلاثون مليون (٣٣٠٠٠٠٠٠) منهم ستّة ملايين فرد انتقلت إليهم العدوى في عام ١٩٩٨ وحدها.
٤) غياب الأمن الثقافي: مما يهدّد القيم الثقافية المحلية نظرا لامتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام.
٥) غياب الأمن الشخصي: كانتشار الجريمة المنظمة خاصة أنها تستخدم التكنولوجيات الحديثة.
٦) غياب الأمن البيئي: نتيجة للاختراعات الحديثة التي تؤثر على البيئة.
٧) غياب الأمن السّياسي والمجتمعي: كتهريب الأسلحة وانتعاش دور شركات الأسلحة.[١]

٢ ـ توسيع الرّوابط الإقليمية:

إنّ التّحولات العالمية اليوم جعلت من الدّول تواجه هاجسا من مواجهتها لوحدها لما يمكن أن يهدّد أمنها، ممّا دفعها للتوجّه نحو بناء التّكتلات الإقليمية سواء من خلال أطر مؤسسية كالمنظمّات عبر الوطنية في مجالات مختلفة، أو من خلال إقامة علاقات تعاونيّة من اتفاقيات ومبادرات أمنية أو شراكة أو بالاعتماد المتبادل، وهذا ما

---

١ خديجة عرفة،"تحولات مفهوم الأمن... الإنسان أولا"، مأخوذة من الموقع:

http//www.Islamonline.net/arabic/mafahem٢٠٠٣/٩/article٠١.html,٢٢/٠٤/٢٠٠٨.

جسّدته حركة الاندماجات بين الشّركات الكبرى ـ التّابعة لمختلف الدّول ـ إذ أصبحت تتنافس في جميع فروع النّشاط الاقتصادي في الدّواء، الطّيران، السّياحة، القطاع المصرفي.[1]

فأوروبا عرفت تطوّرات اندماجية سُجّلت في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة خاصّة في مجال التّنسيق في السّياسات الأمنية (كاتفاقية شينغن SHEINGEN، تطوير اتّحاد أوروبا الغربية UEO،...الخ)، من أهم الاتفاقيات اتفاقية أمستردام التّي وقّع عليها رؤساء دول وحكومات خمسة عشرة دولة من الإتّحاد الأوروبي في ١٦ ـ ١٧ جوان ١٩٩٧، حيث ساهمت في توجّه جديد نحو الاندماج من خلال عمليّة مزدوجة (التّعميق / التّوسيع) ما أعطى للبناء الأوروبـي هويّة جديدة تساهم في توسيعه نحو الشّرق والجنوب.[2]

أمّا في الضّفة الجنوبية فإنّ دول المغرب كثيرا ما تسعى لتفعيل هذا التكتّل وربط علاقات تعاونيّـة مع دول الضّفة الشماليّة خاصّة الـدّول التي تربطها معها مصالح مختـلفة سـواء كانت أمنيـة، سياسيـة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، عسكرية بيئية،...الـخ، بينما على مستوى جهـوي تبقى مبادرات التّعـاون محـدودة خاصّة على المستوى المؤسّساتي كمنظّمة اتّحاد المغرب العربي.

المبحث الثاني: تهديد الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسّطية

المطلب الأول: تهديد الإرهاب الدولي لأمن المنطقة المتوسطية

يعتبر كلّ من الإرهاب الدولي والهجرة غير الشّرعية من الهواجس الأمنية الأساسية في المنطقة المتوسّطية لذلك تمّ اختيارها دونا عن غيرها لاعتبارين أساسيين: أولاهما متعلّق بخصوصيّة المنطقة المتوسطية، فتهديدي الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية يحتلان مركز الصّدارة في جلّ الاتّفاقيـات والمبادرات الأمنية والخطابات الدّبلوماسيـة، على حساب تهديدات أمنية أخرى، وبذلك يمكن اتّخاذها كنموذج

---

١ وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التّحولات العالمية المعاصرة، المرجع السابق، ص ٣٩.

٢ مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، المرجع السابق، ص ص (٣٧ ـ ٣٨).

لتحليل العلاقات الأمنية بين دول شمال وجنوب المتوسط، إضافة للمبرّر الثاني والمتعلّق بالظّرف الزّماني فكلاً التهديدين ظهرا في المتوسط قبل انتهاء الحرب الباردة لكن الذي تغيّر هو التحوّل في طبيعة التّهديد بسبب تحوّل الفواعل الدّولية وتحوّل مصادر التّهديد.

الفرع الأول: خصوصية تهديد الإرهاب في المنطقة المتوسطيّة

١ ـ مفهوم تهديد الإرهاب الدولي:

تعتبر ظاهرة الإرهاب الدّولي من الظّواهر التي حظيت بقدر هائل من التّعريفات ومع ذلك لم يتحقق حتّى الآن الإجماع على أيّ تعريف من القدر الوفير للتّعريفات بالرّغم من الجهود الجبّارة التي بُذلت في المؤتمرات والنّـدوات، ولم يتعدّى تعريفه اللغوي المشتقّ من الرّعب والتّـرويع والذّعر والخوف الشّديدين، ومن بين أبرز التّعريفات تعريف ليفا سور Levasseur: "بأنّه الاستخدام العمد أو المنظّم لوسائل أو أساليب من خصائصها إثارة الرّعب بقصد هدف أو أهداف محدّدة في نيّة الفاعل أو الفاعلين، ويرى جيفانوفيتش Givanovitch " أنّ الإرهاب هو تلك الأعمال التي من طبيعتها أن تثير لدى الشّـخص إحسـاسا بالتـهديد الـذي يسبقه الإحساس بالخوف تحت أيّ صورة"، لذلك فالإرهاب الدولي يُعنى بالفعل أكثر من أيّ جانب آخر في ظلّ التّناقضات الفكرية المنظّرة له.[١]

ويكتسب الإرهاب الدّولي الصّفة الدّولية في حـالة تـوفّر عنصر خارجي دولي، الذي قد يتعلّق بجنسية الفعل الإرهابي أو بالمصـالح التي تضرّرت من جراء ذلك، أو بالمكان الذي لجأ إليه مرتكبو الأفعال الإرهابية.[٢]

ظهر مصطلح الإرهاب لأوّل مرّة في فرنسا سنة ١٧٩٤ خلال فترة الثّورة واستعمل بعد ذلك من قبل الرّوس في القرن التاسع عشر وأعيد انتشاره مع الاعتداءات

١ محمـد عبـد المطلـب الخـشن، تعريـف الإرهـاب الـدولي بـين الاعتبـارات الـسياسية والاعتبـارات الموضوعية، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧، ص ص (٨١ – ٨٢).

٢ محمد عبد المطلب الخشن، المرجع السابق، ص ١٢٣.

والاغتيالات الحالية مع تغيّر معناه مرّات عديدة[1]، لكن بالرّغم من المحاولات الكثيرة للمنظّمات الدّولية والـدّول ومراكز البحث المتعـدّدة للتوصّل إلى تعريف دقيق للإرهاب، لكن هذا لم يمنع المجتمع الدّولي من سنّ اتفاقيات دولية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله.

تمّ عقد الكثير من الاتّفاقيات قامت الدّول بتبنيها لمكافحة الإرهاب منذ أوّل اتفاقية حول تحويل الطائرات (١٦ ديسمبر١٩٩٧) والاتفاقية الدّولية لردع تمويل الإرهاب (٩ ديسمبر ١٩٩٩)، لكن هذه الاتفاقيات لم تُعرّف الإرهاب بدقّة، لأنّ الدّول منقسمة في رؤيتها للإرهاب، فالاتفاقية الدّولية لردع الاعتداءات الإرهابية والتّـفجيرات ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ ترى بأنّ الإرهاب " هو مخالفة يقوم بها كلّ شخص بإرادته وعن قصد ونيّـة، عن طريق توزيع أو وضع أو تفجير أو تحويل طاقة متفجّرة أو أيّ طاقة مميتة، في مكان عام أو مؤسسات حكومية أو عامة أو نظام نقل عام أو بنية تحتية ما للدّولة، بهدف إحداث أضرار بشرية ومادية أو بيئية، أو بهدف التّسبب في إحداث دمار كبير وشامل لمكان ما أو مؤسسة أو نظام أو بنية تحتية، وعندما تتسبب هذه الخسائر المدمّرة في خسائر اقتصادية معتبرة".[2]

أمّا في دول الإتحاد الأوروبي لا توجد في كثير من دوله قواعد خاصّة تشير للإرهاب الدّولي، فالقوانين الخاصّة بالإرهاب يصادق عليها فقط كمخالفات للقانون العـام، ففي فرنسا مثلا تعود مرجعيّة القوانين الإرهابية إلى القانون الجنائي، حيث يُعرّف الإرهاب بأنّه "هو تمهيد للسّلوك الذي يهدف إلى التّأثير على الحكومة أو إلى تخويف كلّ أو جزء من العامة، بهدف تنفيذ سبب أو غرض سياسي أو ديني أو مذهبي أو شخصي، ويتركّب هذا السّلوك الإرهابي من عنف ضارّ ضد أشخاص أو أضرار بالغة ضد أموال

---

١ Marie Claude Smouts , Dario Battistella , Pascal Vennesson , **Op-cit**, p٤٨١.

٢**Ibid,** p ٤٨٢.

أو مؤسسات أو مسببة لأضرار بالغة الخطورة للصحة وللأمن لكلّ أو جزء من العامة".[1]

وقد تبني الإتحاد الأوروبي تعريفا للإرهاب إثر الاعتداءات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث تبنّت اللجنة الأوروبية في (١٩ / ٠٩/ ٢٠٠١) مفهوما ذو انسجام جماعي للإرهاب، يتمثل في أنّ المخالفات الإرهابية هي مخالفات مرتكبة عن قصد من طرف فرد أو جماعة ضدّ دولة أو العديد من الدول ومؤسساتها وشعوبها من أجل تهديدها وإحداث إصابات بالغة الضّرر في بنياتها السياسيّة الاقتصادية أو الاجتماعية أو تدميرها كليا "[2] وهكذا فإنّ الدّافعية والنّية أو القصد للذين يقومون بأعمال إرهابية لإحداث أضرار سياسيّة في الدّول المستهدفة، هي التّي تحدّد الخاصيّة الإرهابية المخالفة وتميّزها عن مخالفات القانون العام.

يمكن بناء تصوّر مفاهيمي للإرهاب بناءا على جوهره المتّفق عليه في كثير من الأطروحات الفكرية والنظرية، حيث يعتبر بأنّه استخدام العنف أو التّهديد به لإثارة الخوف والذعر، حيث يعمل الإرهابيون على قتل الناس أو اختطافهم، كما يقومون بتفجير القنابل واختطاف الطائرات، إشعال النيران.[3]...الخ.

إنّ مفهوم الإرهاب الدولي معني ب " الفعل " ـ كما ذكرنا سابقا ـ وما يمكن أن يحدثه من تأثير بعيدا عن التوجّهات النّظريّة التي تستجيب لإيديولوجيات معيّنة، فقد يأخذ مفهوم الإرهاب الدّولي أشكالا وصورا مختلفة، منها -على سبيل المثال لا الحصر-تعرّض شخص من الأشخاص للاحتجاز على يد خاطفين في طائرة مثلا يعتبر الأمر إرهابا، والمنطق إياه يسمح لكلّ مواطن في العالم تهدّده أساطيل البحرية الأمريكية في مياهه

١Marie Claude Smouts , Dario Battistella , Pascal Vennesson **Op – cit** , p٤٨١

٢ **Ibid** ; p ٤٨٣.

٣ مراد ابراهيم الدسوقي، "المؤتمر الدولي حول أمن البحر الأبيض المتوسط: قضايا وتحديات جديدة" مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٣، السنة الثانية والثلاثون، يناير ١٩٩٦، ص ١٥.

الإقليمية أن يعتبر هذا إرهاب دولي[1]، وبعيدا عن الخلفيات النظرية يمكن تبني خصائص معيّنة للإرهاب الدولي.

فخصوصيّـة الإرهاب كتهـديد قـدّم خصائصها الباحث الأمريكي "بـول واثر" Pol Wather كالآتي:

١- إنّ الإرهاب مظهر بسيكولوجي لكونه يتعاطى مع الطبيعة الإنسانية من خلال الحالة النـّفسية التي يحدثها، سواء على مستوى الفرد أو الحكومة وصانعي القرار، وحتّى على المستوى الإقليمي فالعالمي أيضا.

٢- أنّه ذو طبيعة لا تمـايزية (أي لا تميـيز في هدفه بين رجل وامرأة، طفل أو كهل...الخ).

٣- كما أنّ الإرهاب يتميّز بصفة المفاجأة، أو عدم القدرة على التنبّؤ بوقائع العنف.

٤- للإرهاب محتوى سياسي، أي لا يكون لدوافع ذاتية أو مصالح شخصية.[2]

نجد بعض الدّول تنظر إلى بعض أعمال العنف على أنّها من قبيل الإرهاب الـدّولي، بينما بعضها الآخر قد ينظر إلى هذه الأفعال على أنّها مجرّد استعمال مشروع للقـوّة يهدف إلى تحقيق غايات مشروعة ومقبولة دوليـا، فجوهره إذن يتركّز على خلق حالة من الرّعب أو الفـزع بطريقة تمكّن محدّثها من فرض سيطرته لتحقيق هدف معين.[3]

تكمن خطورة عدم وضوح مفهوم الإرهاب الدّولي باعتباره مهدّدا لأمن وسلامة واستقرار المجتمع الـدّولي، واستفزاز خطير للمشاعر الإنسانية والضّمير العالمي وعامل من عوامل التوتّر في العلاقات الدّولية بيـن الشّعوب والدّول المختـلفة.[4]

---

١ الإرهـاب، ط ٢، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ١٩٩٠، ص ٤١.

٢ ثامر ابراهيم الجهماني، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع جانفي ٢٠٠٢،ص ٢٥.

٣ حمد النيل النويري، "مشكلة تعريف الإرهاب الدولي"مجلة العلوم القانونية، العدد السادس، ديسمبر ١٩٩١، ص ١١٦.

٤ المرجع نفسه، ص ١١٤.

٢ ـ طبيعة تهديد الإرهاب الدولي في المنطقة المتوسطية:

قبل التطرّق لطبيعة الإرهاب في المنطقة المتوسطيّة، ارتأينا التّطرق لطبيعة الظّاهرة فيما إذا كانت ظاهرة جديدة أم أنّها امتداد واستمرار للإرهاب الذي ساد قبل نهاية الحرب الباردة ؟، وهذا هو جوهر النّقاش الذي ساد في تسعينيات هذا القرن، حيث انقسم الباحثون إلى فريقين، الفريق الأول يؤيّد مقولة أنّ الإرهاب ظاهرة جديدة بحجّة أنّ تزايد قدرة التّدمير الشّامل التي صارت في مقدور الإرهابيين أن يمتلكوها، مثل ما حدث في أحداث الهجمات الكيميائية التي شنتها فرقة أوم باليابان في سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥، وحتى مبدأ التفاقم الذي أصبح يميز ظاهرة الإرهاب ؛ إذ لم تكن أي عملية قد تسببت في أكثر من ١٠٠ قتيل في حين بلغ ٢٩٨٥ عدد قتلى هجوم القاعدة على الولايات المتحدة الأمريكية يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

أما الرأي الثاني لطبيعة الإرهاب الدولي بأنّه لم يسجّل تغيّـرا نوعيا في طبيعته فهو من حيث الأساس لا يزال كما كان منذ القديم، وإرهابيو اليوم لهم كالسابق أغراض سياسية ورمزية.[١]

إنّ مشكلة الإرهاب الدّولي تتصاعد بصورة مطردة، حيث تدلّ الإحصاءات على أنّ هناك تزايدا متصلا في أعداد العمليات الإرهابية والخسائر النّـاجمة عنها، بما يؤكّد أنّ الإرهاب سيظلّ في العقود القادمة من الزّمان مشكلة متضاعفة بحيث تمثّل النّمط الأكثر استخداما في الصّراع السياسي، ومن ثمّ فانّ مواجهة مشكلة حقيقية في المستقبل لا تكون إلاّ من خلال دراسات ترتكز على الحقائق.[٢]

كما أنّ الرّصد الدّقيق للعمليات الإرهابية على مستوى العالم ليس أمرا ميسورا، لأنّ

---

١ M.Francois Heisbourg , 'Aproche à long terme du Terrorisme' **Confluences Internationales**, Institut National d'Etudes de Strategie Globale: Alger , ١/٢٠٠٧,p p (٥-٦).

٢ أحمد جلال عزّ الدين، "ظاهرة الإرهاب نظرة تحليلية" **مجلة الأمن**،العدد الثالث، جمادى الآخرة ١٤١١، جانفي ١٩٩١، ص ١٤٠.

بعض العمليات لا يعلن عنها، كما أنّ البعض الآخر قد يعلن عنها باعتبارها جرائم جنائية عادية، وفي نفس الوقت يركّز الباحثون على العمليات التي تقع في المناطق الأخرى.[1] كما قد يتمّ تجاوز ما يحدث في دولهم من إرهاب ليركزوا على دول أخرى لأجل اعتبارات سياسية على رأسها زعزعة الاستقرار والأمن بهذه الدول، ممّا يفتح المجال لتدخّلات تتجاوز صلاحيّات الدّول والأقاليم.

إنّ وقائع الإرهاب الحديث - والتي سادت العالم بصورة لم تشهدها البشرية من قبل- تختلف من حيث النّوع والدّرجة عن كلّ ظواهر الإرهاب القديم، فقد أصبح الإرهاب الحديث ملازما ومستفيدا من كلّ الثّـورات العلمية وثورات المعرفة والتكنولوجيا وثورات الاتصال والانتقال كما أصبح أيضا ملازما ومستفيدا من تطوّر أنماط وصور الصراع السياسي التي تفرضها الظّروف الحالية لتوزيع القوى وأشكال ومحدّدات الصّراع الدّولي.[2]

تُعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط من بين الأقاليم التي عانت كثيرا من الأعمال الإرهابية، لذلك فإنّ دعم مسيرة العمل الأمني المتوسطي تعتبر أكثر من ضرورة، عن طريق تعزيز وتكريس آفاق التعاون والتفاهم فيما يخدم المصالح المشتركة بين دول المتوسّط، باعتبارها مرتبطة بسلسلة من الرّوابط الدينية والتاريخية والحضارية والجوارية.[3]

توجد في المنطقة المتوسطيّة العديد من المنظمّات المتطرّفـة، مثل الماسونية وهي منظمة يهودية سريّة، تعمل في الخفاء لتحقيق مصالح اليهود الكبرى، من أجل قيام دولة إسرائيل العظمى، وكذا الصهيونية وهي كذلك منظمة يهودية تنفيذية مهمتها تنفيذ المخططات المرسومة لإعادة مجد بني إسرائيل، ثم إقامة مملكة إسرائيل العظمى، كما نجد منظمة ITA وهي منظمّة تطالب باستقلال إقليم الباسك عن اسبانيا، ومنظمة IRA التي

---

١ المرجع نفسه، ص ١٤٤.

٢ أحمد جلال عز الدين، المرجع السابق، ص ١٣٩.

٣ عبد الجبار شعيبي، "نحو بناء تعاون امني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب" مداخلة من الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ٢٩/ ٣٠/ أفريل ٢٠٠٨)، ص ١٤٧.

تطالب باستقلال ايرلندة الشمالية عن بريطانيا، منظمّة الألويّة الحمراء في ايطاليا.[1]

كما أنّ بعض الجماعات الإرهابية المنتمية لشبكات إرهابية كتنظيم القاعدة، أعلنت مسؤوليتها عن بعض الأعمال الإرهابية في أوروبا، وتعود أصول بعض منفذيها لدول عربية خاصة من منطقة المغرب العربي.

أمّا في دول المغرب العربي فتنتشر الجماعات الإرهابية بمختلف مسمياتها وانتماءاتها في معظم الأراضي المغاربية والتي تتخذ من هذه الأخيرة مواقع لها، منها "الجماعة السّلفية للدّعوة والقتال" في الجزائر، "الجماعة المغربية السّلفية المقاتلة" بالمغرب "الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة" بليبيا،على غرار موريتانيا وتونس، كما يبق البت بصفة رسمية في دول المغرب العربي عن حقيقة هذه الجماعات من المسائل الحساسة وتعالَج فقط على نطاق وطني، وتقوم هذه الجماعات بالإعلان من حين لآخر مسؤوليتها عن بعض الأعمال الإرهابية التي تقوم بها على مستوى بعض دول المغرب العربي، منها أحداث ١١أفريل ٢٠٠١ وأحداث ١٦ ماي٢٠٠٣ في المغرب، إضافة لأحداث متفرّقة في الجزائر وتونس،...الخ، والتي تعدّ في النّهاية من مؤشّرات وجود الإرهاب في المنطقة المغاربية.

الفرع الثاني: منظور دول شمال وجنوب المتوسط للإرهاب الدولي

١ ـ منظور دول الضفة الشمالية للإرهاب الدولي:

إنّ الخطاب السّائد في دول القوس اللاّتيني يعمل على اعتبار أنّ المسلمين هم إرهابيين، وتشن لذلك حملات واسعة في هذه الـدّول، إذ يرى بعض أصحاب هذه الحملة أنّ كل مسلم هو إرهابي محتمل، فكلّ مسلم عندهم إسلامي بطبعه، وكلّ إسلامي سيصبح إرهابيا بالضّرورة، كما يصرّح بذلك الكاتب الفرنسي أنطوان سفير Antoin Sefair في مقولته: "Derrière chaque musulman se cacherait un islamiste chaque islamiste serait un terroriste en puissance".[2]

---

١ عبد الجبار شعيبي، المرجع السابق، ص ١٤٣.

٢ عبد السلام بلاجي، "العوامل الداخلية والخارجية المغذية للتطرف "ندوة التطرف و مظاهره في المجتمع المغربي (الرباط، ١٠ – ١١ مايو ٢٠٠٤)، الرباط: أكاديمية المملكة المغربية سلسلة الندوات، ٢٠٠٥،

وتعمّدت الكاتبة الصحفية الايطالية أوريا نيا فالا تشي، إلى نشر خطاب ملؤه الحقد والكراهية على كلّ من يمتّ إلى الإسلام والمسلمين بصلة، فهي ترى أن كُل العرب والمسلمين في أفضل أحوالهم متطرّفون، وفي أَسْوَئها مجموعة كبيرة من أمثال أسامة بن لادن، فيجب إعلان الحرب عليهم، وعدم الانجرار إلى التّمييز بين أحدهم والآخر، كلّهم متطرّفون وقتلة ومتخلّفون وأميّون."[1]

إنّ خطاب تهديد دول جنوب المتوسّط لدول شماله يعاني أزمة مصداقية فكيف لدول مغلوب على أمرها ومنقسمة على نفسها أن تهدّد أحد، فكيف بأن ترقى كتهديد استراتيجي وإيديولوجي بل الدّول الغربية سعت إلى تغذية ذلك بخطاب وإعطاءه شرعيّة، عن طريق حملة إعلاميّة ضدّ دول المنطقة العربية ككلّ، بالاتهام بحيازة الدّول العربية أو السّعي لامتلاك أسلحة الدّمار الشّامل بداية بالعراق، الجزائر تمّ اتهامها بوجود مفاعل نووي بعين وسارة، ليبيا (حول الملفين النووي والكيميائي)، وفي هذا الشّأن تمّ تدعيم هذه الإستراتيجية الجديدة بعد زوال الخطر الشيوعي عن طريق أطروحة صدام الحضارات لصامويل هنتنكتون S.Hunntington بقراءة حضاريّة وأمنية لنجدة الغرب، لكن في الواقع العملي هي غير مقنعة.[2]

إنّ الموجة التي تعتمدها الدّول الغربية في مكافحة الإرهاب ناتجة عن الخوف الغربي من الديانة الإسلامية، ومن انتشارها في دولها خاصّة بتزايد أعداد المسلمين داخل الدّول الأوروبية (سواء كانوا مهاجرين من دول المغرب العربي أو غيرها من الدول العربية، وحتّى الأوروبيين الذين يعتنقون الإسلام) -حتى في باقي الدول الغربية- مما قد يسمح لهم من تكوين رأي عام مساند لقضاياهم بالرّغم من سياسات التّشديد التي تعتمدها معظم الدّول الأوروبية في التّعامل مع المتشدّدين.[3]

ص ١٠٩.

١ المرجع نفسه، ص ١١٠.

٢ عبد النّور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق، ص ١١٦.

٣Fatma Zohra Filali ,̣ Le Terrorisme Islamiste: expression d' un conflit de

٢ ـ منظور دول الضفة الجنوبية للإرهاب الدولي:

لا تتّفـق دول المغـرب العربي مع الدول الأوروبية في نظرتها للإرهاب الدّولي، لكن تتّفق في رفض كلّ ما يؤدي لزعزعة الأمن والاستقرار مهما كانت طبيعة الفاعل وإيديولوجيته، كما تركّز دول المغرب العربي على اعتبار الإرهاب قضيّة محليّة ينبغي تدعيم مختلف الدّول التي تعاني من هذه الظّاهرة دون أن تؤثّـر على مدى سيادة الدول.

كما ترفض معظم دول المغرب العربي السّماح لقوات حلف شمال الأطلسي بالتّواجد على سواحلها، واعتبار ذلك تهديدا لأمنها، خاصّة في ظلّ محاولات الولايات المتحدة الأمريـكية لنشر قواتها على مستوى البحر المتوسط في إطار حربها على الإرهاب.[1]

المطلب الثاني: تهديـد الهجرة غير الشرعية لأمن المتوسط:

الفرع الأول: خصوصيّة الهجرة غير الشّرعية في المنطقة المتوسطيّة

١ ـ مفهوم الهجرة غير الشرعية:

يشير قاموس "المورد" إلى أنّ معنى الهجرة يتراوح من النّزوح إلى الإرتحال من مكان إلى آخر[2]، أمّا قاموس "ويبستر" فيشير إلى ثلاثة معاني لكلمة الهجرة هي: الحركة من دولة أو مكان أو من محلّ إلى آخر، والهجرة هي المرور أو العبور الدوري من منطقة أو مناخ إلى آخر.[3]

---

civilisation " **Mondialisation et sécurité: sécurité pour tous ou insécurité partagée** , Alger: ANEP, ٢٠٠٣ ; p p (٢٦٢-٢٦٣).

١ إسماعيل دبش، " السياسة الخارجية الأمريكية النفوذ والمصالح " برنامج في دائرة الضوء، (القنـاة الوطنية الجزائرية، يوم ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٩).

٢ مصطفى عبد الله خشيـم، "الهجرة في إطار العلاقات الدولية"**مجلة دراسات**، السنة الثامنة، العدد ٢٨، ٢٠٠٧ ص ٢٥

٣ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

مفهوم الهجرة في اللّغة الانجليزية يعني ثلاث معاني:

١) الهجرة من منظور الدول المستقبلة "The receiving countries"، حيث يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح التّوطين "Immigration" تهتم هذه الدول بالأهداف المرجوة من الهجرة لا بالأسباب المؤدية إليها.

٢) الهجرة من منظور الدول المرسلة أو المصدرة "The sending countries"، حيث يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح التّرحال أو النّزوح "émigration"، كما أنّها يطلق عليها الهجرة القسرية التي تحدث نتيجة كوارث طبيعية أو حروب وبالتالي تعتبر مرادفة أيضا لمفهوم اللاّجئين Refugees فالدول المصدّرة تهتم بالأسباب لا بالأهداف.

٣) الهجرة من منظور الدّول الأخرى أو العالم ككلّ، يطلق عليها مصطح الهجرة migration والذي يعني في هذه الحالة الهجرة الطوعية من مكان إلى آخر أو من بلد إلى آخر "Voluntary displacement"، ويعتبر هذا المصطلح من أكثر المفاهيم استخداما في أدبيات اللغة الانجليزية.[١]

إنّ الهجرة على غرار العمليّات الأخرى على المستوى الدولي، لا تنحصر في علاقة ضيّقة بين وحدتين سياسيتين صغيرتين معزولتين (الدول)، بقدر ما هي عمليّة تتمّ داخل نظام دولي هو في حدّ ذاته ناتج عن التّحولات العالمية، والدّول بدورها كفاعل في هذه المنظومة فهي تقوم بدور مهمّ يحدّ أكثر فأكثر من فاعليّة سياسات الدّول في مجال تنظيم مسارات الهجرة وتأثيراتها على المجتمعات المحليّة في الدّول المتقدّمة.[٢]

كما توجد أنواع عديـدة للهجرة، تتعلّق إمّـا بالمهاجر نفسه أو بنطاق الهجرة، أو بالمدّة الزّمنية للهجرة، أو بالوضع القانوني للهجرة، وهي على التّوالـي (هجرة طوعية / إجبارية، محلية / خارجية أو دولية، دائمة/ مؤقتة، هجرة فردية/ جماعية، هجرة شرعية/

---

١ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

٢عبد السلام يخلف، "الهجرة الدولية بين سيـادة الدول ومتطلبات الحاجـات الإنسانية"العـالم الإستراتيجي،العـدد ١، مارس ٢٠٠٨، ص ١٤.

غير شرعية، وما يهمّنا في دراستنا التّصنيف الأخير باعتباره متعلّق بنمط الهجرة في المنطقة المتوسطية.

هجرة شرعية: هي ذلك النّوع من الهجرة المرتبط بسلامة الإجراءات القانونيّة لعمليّة الهجرة، حيث تتّم بجوازات سفر أو وثائق معتمدة من قبل الدّولة المهاجر إليها وموافقتها عن طريق عقود عمل محدّدة المدة وبترخيص من الدّولة المستقبلة.

هجرة غير شرعية: التي تتمّ بطرق غير قانونية، حيث يقوم المهاجر بدخول دول أخرى دون وثائق سفر أو موافقات وعبر طرق ووسائل غير قانونية،[1] وهذا النّوع من الهجرة هو موضوع دراستنا.

فالهجرة غير الشّرعية تعني أنّ المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو دون إذن للدّخول المسبق أو اللاّحـق، ويستخدم المهاجرون غير الشّرعيين أساليب عديدة للوصول إلى الدّول الصّناعية التي تتوافر فيـها فرص منها:

التّعـاقد مع شركات التّهريب، والتسلّل من خلال الحدود والزّواج المؤقت أو الزّواج الشّكلي الذي يهدف للحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتّبعة في بعض البلدان، والبعض الآخر يستخدم الوثائق والجوازات المزوّرة، أو تلك التي يتمّ الحصول عليها بطرق غير مشروعة كرخص القيادة وبطاقات الضمان الاجتماعي، وبطاقات عبور الحدود، إضافة إلى أنّ بعض السّائحين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحدّدة لتصبح إقامتهم غير مشروعة في هذه الحالة.

كما تشير دراسة عمر معـن خليل للآثار الاجتماعية لظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين" سنة ٢٠٠٤ إلى أنّ ظروف الأزمات الاقتصادية المتلاحقة تُنَشّط حركة تهريب الأشخاص الذين يبحثون عن فرص عمل لتحسين أوضاعهم الاقتصادية. وتقوم بالتّهريب البشري عصابات تبحث عن الأرباح الطائلة، مستغلّـة الأزمات الاقتصادية

---

١ البشير الكوت، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الإفريقية" **مجلة دراسات**، طرابلس: المركز العالمي وأبحاث الكتاب الأخضر، السنة الثامنة، العدد ٢٨، ٢٠٠٧، ص ٥٢.

والحروب والكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة وبعض الدّول النّامية.[1]

أما خصائص الهجرة كتهديد أمني فقد أصبحت الهجرة اليوم عاملا مؤرّقا للكثير من الدّول سواء الدّول المستقبلة أو المرسلة للهجرة وحتّى دول العبور(كدول المغرب العربي في المنطقة المتوسطية)، إلاّ أنّ الهجرة كظاهرة عالمية تتميّز بمجموعة من السّمات تتمثّل فيما يلي:

١) أنّ معظم المهاجرين غير الشّرعيين يهاجرون من دول ومناطق فقيرة وذات مستويات معيشية منخفضة، إلى دول ومناطق غنيّة ذات مستويات معيشية عالية، وهي تأخذ اتجاه أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا بالدرجة الأولى، ومصادر هذه الهجرة هي دول أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية.

٢) ظاهرة الهجرة تعرف معارضة على مستوى دول العالم، وتعمل الدول على مكافحتها بكافّة الوسائل وتصدر بشأنها التّشريعات للحدّ من ظاهرة تدفّق المهاجرين.

٣) إنّ الدّول الغنيّة لا تقدّم مساعدات بما يكفي للحدّ من تيار الهجرة غير الشّرعية.[2]

أمّا بالنّسبة لتفسير أسباب الهجرة فمن بين النظريّات المفسّرة للهجرة الدوليّة نظريّة الدّفع و الجذب " التي تري أنّ تنقّل العمالة عبر الحدود الدّولية يعود إلي الفقر والتخلّف في المناطق المنتجة للمهاجرين، فعوامل الدّفع تتمثّل في الصّعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسيّة في المناطق الأفقر في العالم، و عوامل الجذب تتمثّل في الحالة الجيّدة في الدّولة المستقبلة مقارنة مع دولهم الأصلية، وهي المتغيّرات السّببية التي تحدّد عدد المهاجرين وتوجّهات تدفّقهم.[3](انظر الملحق رقم ٠١)

---

١ عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرّياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٨، ص ص (١٧ ـ ١٨).

٢ البشير الكوت، المرجع السابق، ص ص (٥٣،٥٤).

٣ عبد السلام يخلف،"الهجرة الدولية بين سيادة الدول و متطلبات الحاجات الإنسانية " المرجع السابق،

بالإضافة إلى العوامل الديمغرافيّة التي تدعّم الاختلافات الهيكليّة بين المناطق المختلفة ذات الاقتصاديات الهشّة ومستوى مرتفع من الولادات السّنوية مقابل المناطق المتطوّرة ذات الاقتصاديّات القويّة، إذ هي في نموّ متزايد ومُتسارع ومستوى متدنّي من الخصوبة ففي دول غرب وجنوب أوروبا تقلّصت معدّلات الخصوبة إلي ١,٥ طفلا للمرأة الواحدة أي أضعف من النّسبة الضرورية لإعادة إنتاج السّكان، ممّا يؤدّي إلى وجود أعداد كبيرة من المسنين ونقص اليد العاملة.[١]

ومن أسباب الهجرة الدّولية أيضا الأسباب الاقتصادية، انطلاقا من الطّرح النّظري إلى الطرح الواقعي، فنظريّات الاقتصاد النيوكلاسيكية ترتكز على أنّ المهاجرين يسعون للحصول على رواتب أكبر وفرص اقتصادية أحسن ممّا هو متوفّر في دولهم الأصلية فإنّ الهوة الموجودة في الأجور تعدّ سببا كافيا للقيام "باختيار عقلاني" هو الهجرة، وعليه بالنّظر إلى الإحصائيات فإنّ أعداد المهاجرين مرشّحة للارتفاع مستقبلا أكثر فأكثر[٢]، خاصّة في ظلّ التّحولات العالميّة الرّاهنة في بعدها الاقتصادي.

٢ ـ طبيعة الهجرة غير الشّرعية في المنطقة المتوسطية:

قبل فترة نهاية الحرب الباردة كانت الهجرة بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية لا تشكّل أيّ مشكلة بين بلدان الضفتين، طالما أن أوروبا كانت في حاجة إلي عمال من شباب المنطقة، ولكن اليوم تظهر كتهديد لدول الضفتين خاصة (فرنسا و ايطاليا وإسبانيا) فكلا الطّرفين يصلهما آلاف المهاجرين غير الشّرعيين، وهذا ما يستدعي خطط مشتركة بين دول الضفتين.[٣]

تقـدّر إحصائيات العدد الإجمالي للمهاجرين في العالم بـ ١٢٠ عام ١٩٩٠ و١٧٥

ص ١٤.

١ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

٢ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

٣علي الحوات،"الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا عبر بلدان المغرب العربـي أسـبابها ونتائجهـا و بعـض الحلول للتعامل معها" مجلة دراسات، السنة الثامنة،العدد الثامن والعشرين،٢٠٠٧، ص ١٠.

مليون شخص عام ٢٠٠٠ يعيشون بطريقة مؤقتة أو دائمة خارج بلدانهم الأصلية وهو العدد الذي يمثل ٣% من سكان العالم، وضعف العدد المسجل عام ١٩٧٠، يعيش ٦٠% من المهاجرين في الدول المتقدمة، ٥٦ مليون في أوروبا و ٤١ مليون بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك يشير إلى أن ١ من ١٠ أشخاص يعتبر مهاجرا بالإضافة إلى وجود ١٢ مليون لاجئ ومليون من طالبي اللجوء، ويتزايد عدد المهاجرين على المستوى الدولي بأعداد قليلة أسرع بقليل من تزايد سكان العالم.[1] (انظر الملحق رقم ٠٢)

والملاحظ أنّ المُتأثّر الأوّل بحملات الهجرة هي الدّول المتطوّرة بحيث أنّ ٤,٦ بالمائة من سكّان هذه الدّول هم من المهاجرين مقابل ١,٩ % من سكان الدّول المتخلّفة أما أهمّ مناطق الاستقطاب فهي على التّوالي: أوقيانوسيا ١٧,٨%، ثم أمريكا الشّمالية ٨,٦% ثم أوروبا ٦,١%، أمّا المناطق المصدّرة للمهاجرين فهي على التوالي: آسيا ١,٤%، وأمريكا اللاّتينية ومنطقة الكاريبي ١,٧% ثم إفريقيا ٢,٥%.

ولكن منذ التّسعينات إلى اليوم تحوّلت بلدان المغرب العربي إلى مراكز عبور للهجرة الأفريقية إلى أوروبا، خاصة إلى اسبانيا وايطاليا (إلى جانب استمرار منطقة المغرب العربي للهجرة المغاربية التقليدية إلى فرنسا واسبانيا وباقي الدول الأوروبية.

ويتجّه المهاجرون الأفارقة القادمون من جنوب الصحراء إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي خاصّة ليبيا والمغرب والجزائر إلى حدّ ما، وهكذا أصبحت بلدان المغرب العربي تضمّ أنواعا مختلفة ومتداخلة من الهجرة الشرعية وغير الشرعية، كما تضمّ أيضا جنسيات متعدّدة ومتنوّعة من أبناء المغرب العربي نفسه ومن الأفارقة الذين يعبرون الصحراء الكبرى ويستقرون مؤقتا في بلدان المغرب العربي، ثمّ يهاجرون إلى جنوب أوروبا عبر البحر المتوسط، وبتسهيلات وتنظيم شبكات تهريب محترفة في هذه النشاطات غير المشروعة.[2] (انظر الملحق رقم ٠٣)

كما تصاعدت أرقام الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا خلال السنوات

---

١ علي الحوات، المرجع السابق، ص١٠.

٢ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الأخيرة خاصة من خلال مضيق جبل طارق، إلاّ أنّ تشديد الإجراءات عبر هذا المعبر حوّل مُعظم المهاجرين إلى مجرى ليبيا- إيطاليا والمغرب، جزر الكناري، ففي سنة ٢٠٠٦ بلغ عدد المهاجرين الذين ضبطتهم السلطات الإسبانية ٢٨ ألف مهاجر، وضبطت السلطات الإيطالية نحو ١٦ ألف مهاجر في جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، إضافة إلى الآلاف الذين لقو حتفهم في البحر، ومن المعلوم أنّ إيطاليا كانت قد قامت بتسوية أوضاع نحو ٧٠٠ ألف مهاجر غير شرعي، كما قامت اسبانيا بتسوية أوضاع نحو ٦٠٠ ألف مهاجر غير شرعي وهو ما أثار استياء بعض دول الإتحاد الأوروبي كفرنسا و ألمانيا واعتبروه تشجيعا لتيار الهجرة غير الشّرعية إلى الإتحاد.[١]

تعتبر الجزائر، تونس، ليبيا، مناطق عبور للمهاجرين القادمين من أفريقيا السوداء حيث بدأت هذه الدّول تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة، وتعدّ ليبيا منطقة عبور للهجرة القادمة من النيجر، تشاد، السودان، نيجيريا، وغانا، من بين ٢٠٥ مليون مهاجر حوالي ٣٠٠ ألف مهاجر يوجدون في ليبيا.[٢]

لقد ظلّ عدد طالبي اللّجوء الذين تقدّموا إلى مكتب مفوّض الأمـم المتّحدة السّامي لشؤون اللاّجئين في شمال أفريقيا متواضعا لغاية سنة ٢٠٠٤، وعلى أبعد تقدير كان ضئيلا في كلّ عام بكلّ دولة، غير أنّ الأرقام تزايدت زيادة مطردة نتيجة العنف والصراع الدائر في عدد من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، ونشاط مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بفرض المزيد من الضوابط الحدودية، ففي أوائل عام ٢٠٠٧ استضافت المغرب بصفة رسمية ٥٠٠ من اللاجئين و١,٣٠٠ من طالبي اللجوء، بينما استضافت الجزائر ١٧٥ من اللاجئين و٩٥٠ من طالبي اللجوء، كما استضافت ليبيا ٨٨٠ من اللاجئين و ٢٠٠٠ من طالبي اللجوء، وكذلك تونس ٩٣

---

١ البشير الكوت، المرجع السابق، ص ٥٧.

٢ غالية بن زيوش، "الهجرة والتّعاون الأورو ـ متوسطي منذ منتصف السبعينات "مـذكرة لنيـل شـهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، (جامعة الجزائر، كليـة العلـوم الـسياسية والإعـلام، معهد العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية، أفريل ٢٠٠٥)، ص ١٢٤.

من اللاجئين و٦٨ من طالبي اللجوء.[1]

وتعد دول المغرب العربي من المعابر الرّئيسية للهجرة غير الشرعية إلى دول القوس اللاّتيني، وتوضّح بيانات منظمّة الهجرة الدّولية أنّ حجم الهجرة غير الشرعية إلى دول الإتحاد الأوروبي يصل نحو ١,٥ مليون شخص، وغالبيتهم من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتشير إحصائيات الأمم المتّحدة إلى أنّ نحو مليوني شخص قد نزحوا إلى المملكة المغربية برا من بعض الدّول الأفريقية، خلال الخمس سنوات الأخير (أي منذ سنة ٢٠٠٣).

ويتّجه معظم هؤلاء إلى دول القوس اللاّتيني بحرا فخلال عام ٢٠٠٦ م توجّه أكثر من ٢٧٠٠٠ شخص لاجئ إلى جزر الكناري عن طريق قوارب قديمة غير مؤهّلة للرّحلات البحرية، ووصل من هؤلاء ١٤٥٠٠ إلى الأراضي الإيطالية، بينما وصل أكثر من ١٦٠٠ شخص إلى أراضي جزيرة مالطا، كما لقي بعضهم حتفهم غرقا حسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[2]

الفرع الثاني: منظور دول ضفتي المتوسط للهجرة غير الشرعية

١ ـ منظور دول الضفة الشمالية للهجرة غير الشرعية:

ترى دول القوس اللاّتيني أنّ الهجرة غير الشرعية تمثّل خطرا عليها من عدّة نواحي ولعدّة اعتبارات هي:

١. الإخلال بالبناء الديمغرافي في حالة استمرار الوضع الذي يمكن معه أن ينقلب التوازن السكاني، بحيث يصبح العنصر المهاجر يشكل أغلبية السكان.
٢. الإخلال بالنواحي الأمنية:إذ من المحتمل ارتكاب المهاجرين غير الشرعيين للجرائم وزعزعة الأمن بالدّول الأوروبية، نتيجة عدم وجود مناصب عمل مناسبة لهم، أو استغلالهم من طرف الجماعات المسلّحة كتنظيم القاعدة ممّا يهدّد الدول الأوروبية

١ جوهانس فان دير كلاو، 'تحديات الهجرة متعددة الأبعاد في شمال إفريقيا' مجلة نشرة الهجرة القسرية، العدد ٢٨، أغسطس ٢٠٠٧، ص ١٣.

٢ عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، المرجع السابق، ص ص (٤٣ ـ ٤٤).

في عقر دارها.

٣. الإخـلال بالوضع الاقتصادي: بتنافس اليد العاملة المهاجرة اليد العاملة المحلية، خاصة وأنّها هجرة غير شرعية ما يؤدي إلى عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة الوافدة وتأثيراتها.[١]

تعتقد دول القوس اللاّتيني بوجود علاقات محتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبحت من الاحتمالات الواردة بخصوص وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين وتحوم الشبهات حول المسلمين منهم على وجه الخصوص والذين يأتون من الشرق الأوسط ودول أفريقيا خاصّة، ويستدلون على ذلك بجملة من الأعمال التخريبية التي طالت بعض الدول الأوروبية؛ كالأحداث الإرهابية بمترو أنفاق لندن وقطارات مدريد وباريس ومحاولات تفجير طائرات بريطانية وغيرها، كما يمكن أن تشكّل ردود فعل مسلمي أوروبا لبعض السلوكيات كتفسير محتمل لبعض الأحداث الإرهابية؛ مثل ما أثارته الرّسوم الكرتونية حول الرسول صلى الله عليه وسلّم وما قد تثيره أي أحداث أخرى من ردود الفعل، خاصة وأنّ المسلمون يشكّلون نسب لا بأس بها في معظم دول أوروبا بنحو ١٠ % من سكان فرنسا على سبيل المثال.[١]

إن دول شمال المتوسّط تنظر للهجرة غير الشرعية القادمة في دول جنوب المتوسط إلى أنّها بسبب البطالة وعدم الاستقرار السياسي، ما يستدل به الباحث الإسباني ألفانسو ريبير Alfonso Ribir بقوله: " إذا كان التهديد بالنّسبة لأوروبا يأتي من الجنوب (التطرّف، المخدّرات، الهجرة) بسبب الظروف الاقتصادية التي تعاني منها دول جنوب المتوسط، وإذا انتهجنا سياسة فاعلة لدفع التّنمية فإنّ الخطر سيتقلص بشكل يتناسب والنموّ في هذه المنطقة "وهو ما يذهب إليه الخبير الاسباني خوان أنطونيو ساكولوجا حيث يصف النموّ السّكاني في شمال أفريقيا بالقضيّة الخطيرة التي يجب أن تُعدَّ لها أوروبا العُدة ويستشهد بقول وزير الخارجية الفرنسي الذي يقول فيه " إذا لم نساعد

---

١ البشير الكوت، المرجع السابق، ص ص (٥٩،٥٨).

١ البشير الكوت، المرجع السابق، ص ٥٨.

بلدان شمال أفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني فإنّ شمال إفريقيا سيحل ببيوتها"، ويضيف بأنّه لا يمكن بأيّ حال من الأحوال مساعدة البلدان النامية هكذا كرما وحسن أخلاق ولكن يجب على الإتحاد الأوروبي الدّفاع عن مصالحه".[1]

٢ ـ منظور دول الضفة الجنوبية للهجرة غير الشرعية:

على المستوى الفردي، فإنّ الظّروف الصعبة في هذه الدول هي المبرّر الوحيد للهجرة، فكأنها الحل للوضع المتردي الذي يعيشونه في دولهم التي صارت عاجزة عن تلبية أدنى متطلبات الحياة العادية من العمل والسكن، التعليم، الصحة، وإلاّ فكيف نفسر المغامرة التي يُقْدمُ عليها الشباب المهاجر، إذ تتعرّض حياته للعديد من الأخطار كالموت، الاعتقال، الطرد....الخ، حيث يؤكد تقرير منظّمة العمل العربية لعام ٢٠٠٥م أنّ نسب البطالة في معظم الدول العربية تعدّ من أعلى نسب البطالة في العالم، حيث تبلغ ٢٣,٧ % و١٥% و١٣% و١٢% في كلّ من الجزائر وتونس وليبيا والمغرب على التّوالي.[2]

أمّا على مستوى الحكومات فدول جنوب المتوسط تعتبر الهجرة أداة فعالّة لتخفيض الضّغط على سوق العمل الوطنية ووسيلة هامة لجلب مداخيل معتبرة من العملة الصّعبة بفضل التّحويلات المالية للمهاجرين نحو بلدانهم الأصلية من ناحية، وأيضا تحاول دول المغرب العربي استغلال الوضع من أجل الحصول على مساعدات من الدول الأوروبية.

إنّ دول جنوب المتوسط طالما استنكرت نشاط الجماعات المسلحة- التي تعتبرها دول شمال المتوسط بأنّها المتسبّبة في الأعمال الإرهابية- لأنّها تأثّرت بنشاطها هي الأخرى في الجزائر، والمغرب، وتونس، فهي ترفض إيواء أوروبا لهذه الجماعات باسم حقّ اللّجوء السياسي، ولكن لمّا رأت الحكومات الأوروبية أنّ هذه الجماعات

---

١ مصطفى بخوش، "الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة" العالم الاستراتيجي، العدد ٢، أفريل ٢٠٠٨، ص ٢٢.

٢ عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، المرجع السابق، ص ٤٤.

تستهدفها بالدّرجة الأولى أيقنت أنّه لا غنى لها عن التّعاون مع الدول الأصل، لتصبح الجماعات الإسلامية عدوّا مشتركا، خصوصا بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي شكلت تحوّلا هامّا في الإستراتيجية الدّولية تجاه التّنظيمات الإسلامية في العالم وأوروبا. جاء في مقال نشرته جريدة الخبر بالجزائر الصادرة بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٠٢ بأنّ قاضي مكافحة الإرهاب الفرنسي جون لوي بروغيير أكّد أن شبكات الإرهاب الجزائرية والمغربية تشكلّ أكبر تهديد لفرنسا وصرح بأنّ اثنا عشر ألف شخص من الإسلاميين تم اعتقالهم لتهمة الإرهاب.[١]

المبحث الثالث : التّهديدات البيئية في المنطقة المتوسطية

تُعرَّف البيئة من النّاحية اللّغوية بأنّها مشتقة من الأصل (بوأ) الذي أخذ منه الفعل الماضي (باء)، وجاء في معجم "لسان العرب": " باء إلى الشيء رجع إليه، أي أنّ البيئة هي النّزول والحلول في المكان"، والبيئة اصطلاحا هي الوسط الطبيعي الجغرافي والمكاني والإحيائي الذي يعيش فيه الكائن الحي بما في ذلك الإنسان، وأيضا هي المناخ الاجتماعي، السياسي والأخلاقي والفكري المحيط بالإنسان، والبيئة في المعاجم الإنجليزية لها مصطلحان متداخلان (Environment) ويعني مجموعة الظروف أو المؤشرات الخارجية التّي لها تأثير في حياة الكائنات بما فيها الإنسان، ومصطلح Ecology (الإيكولوجيا) هي علم البيئة، وهي الوسط أو المجال المكـاني الذي يعيش فيه الإنسان، وما يجري من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثّر بها ويؤثّر فيها.[٢]

أمّا التهديدات البيئية فهي كلّ ما يضر بحياة الكائنات الحية وبقائها من إنسان أو حيوان أو نبات، من خلال ما تتعرّض له الموارد الطبيعية اللاّحيوية والحيوية كالهواء

---

١ غالية بن زيوش، المرجع السابق، ص ٦٢.

٢ عبد القادر رزيق المخادمي، التلوّث البيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ط٢، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٦، ص ١٧٨.

والجوّ، والأرض وباطنها من كلّ متغيّرات تُحدثُ لا توازن في تفاعل عناصرها.[1]

من المدارس المهتمة بقضايا الأمن البيئي "مدرسة بحوث السّلام" من خلال كتاب بعنوان "Silent Sping"، إذ تعتبر أنّ كلّ من الثّغرات المناخية وتأثيرات النّشاط الصناعي على طبقات الجوّ، التّلوث النّاجم عن زيادة معدّلات النّمو كلّها مسائل تدخل في صميم تهديدات العامل الأيكولوجي للأمن، ويتلخص الأمن البيئي بارتباطه بحماية النظام الأيكولوجي*(البيئي) بالدّرجة الأولى أين يتمّ التّركيز على بقاء واستمرار الأصناف (الأنواع) البشرية وبالتالي مركزية الكائن البشري عن سواه من الكائنات الحية الأخرى.[2]

منذ منتصف الثّمانينات تمّ القيام بعدّة دراسات ركّزت تحديدا على تأثير كلّ من الحركات البشرية و السّكانية، الحركة العمرانية، الزّراعة، الصّناعة، الطّاقة، السياحة والنّقل على الأمن، وخلّصت العديد من مراكز البحث الأوروبية إلى اعتبار التّهديد البيئي ينحصر أساسا في:

- إنّ الخطر الديمغرافي الذي يشكله جنوب المتوسط في نظر الأوروبيين سيزداد حدة إذا ما فُسّر من زاوية تأثيره على البيئة الإقليمية في المتوسط، خاصة الجهة الغربية منه، إذ أنّ الكثافة السّكانية أدّت إلى اتساع المناطق الحضرية والتّجمعات الصناعية الكثيفة في المدن الكبرى في الدّول الأوروبية الأمر الذي أفرز تلوّث الفضاء المتوسّطي والضّغط المركز لهذه التّجمعات الحضرية على المصادر الطبيعية.

---

١ المرجع نفسه، ص ١٤٥.

* النظام الإيكولوجي: هو وحدة بيئية متكاملة، تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية في مكان معين، يتفاعل بعضها ببعض وفق نظام دقيق ومتوازن في حركة دائبة لتستمر في آداء دورها في المساعدة على الحياة، ويتأثر النّظام البيئي بالتلوث (الماء، الهواء، التربة،التلوث الصّوتي (الضوضاء)، وأخطار انقراض بعض الكائنات الحية، قضية ثقب الأوزون، تغيّرات المناخ. مأخوذة من المرجع:عبد الرزاق رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص ١٤٨.

٢ عمار حجار، المرجع السابق، ص ٧٦.

- ندرة الموارد الطبيعية وفي مقدّمتها الماء بازدياد الضغط على المصادر المائية الطبيعية مع تراجعها في آن واحد، مع عدم التّساوي في هذه المصادر بين الشمال والجنوب المتوسطيين ٨٦ % في الشمال و١٤% في الجنوب، خاصة وأنّ الماء عنصر أساسي من عناصر التنمية، مما يضع احتمال نشوب نزاعات بين هذه التّجمعات حول عنصر الماء.[١]

تنقسم التّهديدات البيئية إلى عدّة أنواع، واخترنا في دراستنا كلّ من تهديدي التغيّرات المناخية وتلوّث مياه البحر المتوسّط، باعتبار خطورتها على الخصوصيّة الجيوستراتيجية للمنطقة المتوسطية.

المطلب الأول: تهديد التغيّرات المناخية للمنطقة المتوسطية

الفرع الأول: خصوصية التّغيرات المناخية في المنطقة المتوسطية

١ ـ مفهوم التغيّرات المناخية:

إنّ المتغيّرات المناخية تتميّز كظاهرة مناخية من ناحية القواعد الفيزيائية المتحكّمة في الظاهرة، إذ يعتبر محيط الأرض بمثابة غطاء من شأنه الاحتفاظ ببضعة قليلة من الحرارة التّي يشعها الكوكب، وتعمل الغازات المؤثرة على الاحتباس الحراري* الصادرة عن نشاط الإنسان والمتكونة من ٧٧% من غاز الكربون الناتج عن الفحم والبترول والغازات المحروقة على مضاعفة شدّة هذه الظاهرة منذ قرنين، لقد بلغت تركيزات غاز الكربون المتواجدة في المحيط مستويات لم تُشهد منذ ٦٥٠٠٠٠ سنة ٣٧٩ جزء بالمليون في

---

١ منيرة بلعيد، "الدّيناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة" أعمال الملتقى الدولي "الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع وآفاق" (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، يومي ٢٩ / ٣٠ أفريل ٢٠٠٨)، ص ١٠٥.

* الغازات المؤثرة على الإحتباس الحراري: تتكون من مطروحات ثاني أكسيد الكربون CO٢ (٧٧ % من المطروحات الإجمالية الناتجة عن الإنسان في ٢٠٠٤) من الميتان Co٤، من بروتوكسيد الآزوت (N٢o)، ومن الغازات المبردة الأخرى (FRIGORIGENE GAZ) (SF٦ , PFC , HFC).

٢٠٠٥ مقارنة ب ٢٨٠ جزءا بالمليون قبل العصر الصناعي (١٧٥٠)، وارتفعت نسبة الغازات ب ٢٤ % بين سنتي ١٩٩٠ - ٢٠٠٤.[١]

تتعدّد أنواع الغازات والشّوائب التّي تتصاعد إلى الهواء نتيجة إحراق الوقود في المصانع والمحركات ومحطّات الطاقة، وغيرها، لكن أهمّ هذه الغازات هي ثاني أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت وبعض أكسيد النّتروجين بالإضافة إلى بعض الشّوائب المحملة بأبخرة بعض الغازات الثّقيلة مثل الرصاص.[٢]

٢ ـ مظاهر التغيّرات المناخيّة في المنطقة المتوسطية:

تتمثّل طبيعة التغيّرات المناخية في الآثار التي تسبّبها التّغيرات المناخية ـ المهدّدة للأمن البيئي ـ المسجّلة إلى يومنا هذا هي:

- ارتفاع درجات الحرارة، كما يتّضح في ذوبان الثّلج والجليد، وفي الارتفاع للمستوى العالمي لوسط البحر، تعرف هذه الظاهرة "بالتّدفؤ المناخي"، كما تعيد السّرعة المتوسّطة له خلال الخمسين سنة الأخيرة (٠,١٣° للعشرية) ما يمثّل حوالي ضعف ما كانت عليه خلال المائة سنة الأخيرة.
- إحدى عشر من الإثني عشر سنة الأخيرة من السنوات الأشد حرّا منذ ١٨٥٠.
- ارتفع مستوى البحر بـ ١٧ سم خلال القرن العشرين وبـ ٣ مم سنويا بين ١٩٩٣ و٢٠٠٣، أي ما يقارب ضعف المعدّل المسجّل خلال القرن العشرين كلّه.
- سُجّل ارتفاع لعدد الإعصاران الاستوائية في شمال المحيط الأطلسي وفي مناطق أخرى من الكرة الأرضية منذ سنة ١٩٧٠.[٣]

توضّح الدّراسات الإستشرافية بأنّ ظاهرة التدفّؤ المناخي ستزداد شدّة إذا لم يتّم السّيطرة عليها من طرف الجميع، إذ من المقدّر أنّها ستبلغ في سنة ٢١٠٠ من ١,١° إلى ٦,٤°،

---

١ " برلمانات العالم ومخاطر التّغيرات المناخية " مجلة الفكر البرلماني (مجلة يصدرها البرلمان الجزائري)، العدد ١٨، ديسمبر ٢٠٠٧، ص ٢٤٠.

٢ عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص ٣٨.

٣ عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص ٢٤١.

كما سيبلغ ارتفاع مستوى الوسط للبحر ما بين ١٨ و ٥٩ سم، من المحتمل أيضا من ٩٠% إلى ٩٥ % نسبة تردّد الظّواهر الطبيعية باستمرار أكثر وفي أحيان كثيرة ستتبع بأخرى أشدّ كارثية، كما يتوقّـع ذوبان الغطاء الثّـلجي والطّافية الجليدية وارتفاع في حموضة المحيطات.*

من مظاهر التغيّرات المناخية أيضا:

- تضاعف بعض الطوارئ المناخية من زوابع، فيضانات، الجفاف... الخ.
- انقلابات العديد من الأنظمة الايكولوجية، مع انقراض ٢٠% إلى ٣٠% من أنواع الحيوانات والنباتات.
- أزمات متعلّـقة بالموارد الغذائية في معظم أنحاء العالم (آسيا، إفريقيا،المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية)، ينخفض الإنتاج الزّراعي مسبّبا أزمات غذائية خطيرة لتصبح محلّ للنّزاعات والهجرة بين الشّعوب والدّول.
- أخطار صحيّة، زيادة على عواقب أمواج الحرّ والكوارث كالفيضانات، سيكون للتّغير المناخي تأثير مباشر على الأنظمة البيئية وعلى تنقّلات الأمراض الحيوانيّة التي تؤذي الإنسان.
- تنقّلات السّكان: سيؤدي ارتفاع مستوى البحر إلى فيضان بعض المناطق السّاحلية (في إفريقيا، وآسيا)، ممّا يسبب اختفاء بلدان بكاملها (المالديف، توفالي) وهجرة هامة لسكانها.[١]

من الآثار الأساسية التي تسبّبها التغيّرات المناخية نضوب طبقة الأزون، لتؤدّي إلى تهديد كبير، فالطبقة الأوزونية تحمي المخلوقات البشرية والكائنات الحية الموجودة على سطح الأرض من الإشعاع فوق البنفسجي الصادر عن الشمس والذي ثبت أنّه يمكن أن يزيد من خطر الإصابة بسرطان الجلد زيادة حادة.[٢]

---

* نتائج الدراسة التي قام بها الفوج الحكومي لخبراء حول تطور المناخ (GIEC).

١" برلمانات العالم ومخاطر التّغيرات المناخية "مجلة الفكر البرلماني، العدد ١٨، ديسمبر ٢٠٠٧، ص ٢٤٢.

٢ نعمة الله عنيسي، مخاطر تلوث البيئة على الإنسان، بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩٨،ص ٥٠.

الفرع الثاني: تأثيرات التغيّرات المناخيّة

١ـ أسباب التغيـّرات المناخية:

إنّ المتسبّب الأساسي في التغيّرات المناخيّة هو نشاط الإنسان، حيث تبلغ نسبة تسبب نشاط الإنسان في التّغير المناخي ب٩٠% حسب تقدير خبـراء تطـوّر المناخ (GIEC)، فالإنسان من خلال نشاطاته اليومية مسؤول عن إفراز الغازات المؤثّرة على الاحتباس الحراري، بالمقارنة بالفترات السّابقة فمثلا مابين سنة ١٩٧٠ و ٢٠٠٤ زاد غاز ثاني أكسيد الكربون (Co٢) من ٧٠% إلى ٨٠% ففي سنة ٢٠٠٠ بلغ ٤٠ مليار طن ومن المقدّر أنّه سيرتفع ب ٢٥% إلى ٩٠% في ٢٠٣٠ أي ما يقارب ٤٩ إلى ٧٧ مليار طن من غاز ثاني أكسيد الكربون، التزويد بالطّاقة.[١]

أمّا بالنّسبة للغازات المسبّبة للاحتباس الحراري، فإنّ عدّة عوامل قد منعت حتى الآن الخفض الفعال لها، على رأسها التكاليف الباهظة لخفض الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري، لذلك فمن المفترض أن تقع هذه العملية على عاتق الدّول الغنيّة خاصة وأنّ أكبر سبع دول مطلقة لهذه الغازات (والتي تطلق ٧٠% من مجموع ما يطلق من غاز ثاني أكسيد الكربون).[٢]

ويتّفق العلماء على أنّ الأنشطة البشرية تتسبّب في سخونة الأرض، عن طريق إفرازات المصانع الكبرى للغازات، فالولايات المتحدة الأمريكية تطلق ٢٥ % من الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري، تليها الصّين ثم الإتّحاد الأوروبي، فروسيا فاليابان فالهند فالبرازيل.[٣]

إنّ التّغيرات المناخية ناتجة بالأساس عن تزايد عدد السّكان والمنتوج الدّاخلي الخام للمواد الطاقويّة بالنّسبة للشّخص الواحد، بالرّغم من أنّه عوّض قليلا بانخفاض الشدّة الطّاقوية بالاعتماد خاصّة على الطّاقة الشّمسية، وهذا ما يجعل من الدّول السّائرة في طريق النموّ والأقلّ تقدّما تساهم بأكبر النّسب من الإفرازات العالمية.

---

١ "التغيرات المناخية"، المرجع السابق، ص ٢٤٥.

٢ جوزيف إي ستيغليتز، (تر: هشام عبد الله)، المرجع السّابق، ص ٢٠٩.

٣ المرجع نفسه، ص ١٩٢.

٢ ـ نتائج التّغيرات المناخيّة على المنطقة المتوسطية:

ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة للتّغيرات المناخية وما يعرف بالاحتباس الحراري، الذي يؤدّي إلى وفاة الكائنات الحيّة بما فيها الإنسان، وانتشار الأمراض في أنحاء العالم من خلال الفيضانات والدّمار البيئي وموجات الحرّ وأحداث مناخية أكثر حدة.[١]

كما تؤدّي التغيّرات المناخيّة إلى اتّساع ثقب طبقة الأوزون، لشدّة تأثّرها بتصاعد الغازات المنبعثة على سطح الأرض إلى الأعلى ، بحيث تصل إلى طبقة الأوزون، التي هي عبارة عن جزيء يتألّـف من ثلاث ذرات أوكسجين، وهو نسبيا غير مستقر ونادر الوجود في الجوّ، بحيث يتركّز معظمه في طبقة الستراتوسفير على بعد يتراوح ما بين عشرة وخمسين كيلوا مترا فوق سطح الكرة الأرضية.[٢]

كما أنّ طبقة الأوزون تقوم بامتصاص كلّ الأشعّة فوق البنفسجيّة عالية الطّاقة الصّادرة عن الشّمس لتحمي الكائنات الحيّة من آثارها الضارّة، وطبقة الأوزون شديدة التّأثر بالأضرار التّي يسببها الكلورين والفلورين والبرومين، وهي مركبات كيميائية شديدة التّفاعل، ففي وقت قريب كانت هذه الطبقة بمأمن نسبيا من هذه المركّبات إلاّ أنّ استمرار الغازات المنبعثة من الأرض أدّت إلى تفكّك طبقة الأوزون تدريجيّا تحت تأثير الأشعّة فوق البنفسجيّة الواردة من الشّمس لتطلـق المركّبات الكيماويّة -المذكورة سلفا- التّي تعمل عمل مادّة حافرة أو وسيطة في تدمير الأوزون، فكلّ ذرّة من ذرّات الكلورين تستطيع القضاء على حوالي ١٠٠٠٠٠ ذرّة أوزون وسطيا قبل أنّ يتمّ إزاحتها من طبقة الستراتوسفير، ولأسباب معقّدة تبلغ معدّلات ضياع الأوزون حدودها العظمى في فصل الرّبيع، ففي سنة ١٩٩٥ كانت مستويات الأوزون في طبقة الستراتوسفير فوق سماء أوروبا وأمريكا الشمالية أدنى بنحو ١٠% ممّا كانت عليه خلال سبعينات القرن العشرين ووصل معدل التّدهور في بعض الأماكن إلى ما بين ٢٠ % - ٢٥%.[٣]

---

١ عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السّابق، ص ١٣.

٢ جون بيليس، ستيف سميث، المرجع السّابق، ص ٦٨٣.

٣ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

إنّ الآثار التي يسبّبها الاحتباس الحراري تتمثّل في موجات الحرّ الشّديدة، انتشار الأمراض المُعْديَة، الجفاف، الفيضانات، وغيرها من الظّواهر الكارثيّة.[1]

المطلب الثاني: تهديد تلوث المياه في البحر المتوسط لأمن دول شمال وجنوب المتوسط

الفرع الأول: خصوصيّة تهديد المياه في المنطقة المتوسطية

١ ـ مشكل المياه في البحر المتوسط:

إنّ خطورة تلوّث الماء بمثل أهميّة الماء كعنصر أساسي في حياة الكائنات الحيّة فقد قدّر علماء الإنتاج والتّغذية، أنّ المياه العذبة اللاّزمة لشرب الإنسان والحيوان الأليف، تبلغ مقدار عشرة أطنان في العام لكلّ طنّ من النّسيج الحيّ، وأكثر من ذلك أضعافا ما يحتاج إليه للاستحمام وغسل الأيدي والثّياب وغيرها، وأما المياه اللاّزمة في الصّناعة لغسيل المواد وتأمين دورتها الصّناعية، فأكثر بكثير وهي تبلغ ٢٥٠ طنّا من الماء في صنع طن واحد من الورق و٦٠٠ طن أو أكثر في صنع طن واحد من سماد النترات أو طن من المطاط الصناعي، ومع ذلك فهذه الأرقام تعدّ شيئا قليلا بالقياس إلى المقادير التّي تشتّد الحاجة إليها في الزّراعة، فزراعة ما ينتج طنا من القمح أو الأرز أو ألياف القطن يحتاج إلى ١٥٠٠ طن و٤٠٠٠ طن و١٠٠٠٠ طن من الماء على التّوالي.[2]

والإستهلاك الفردي لمياه البحر المتوسّط يُنذر بمشكلات كبرى حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنّ الزيادة المنتظرة في الاستهلاك في دول شمال المتوسط ستصل إلى ٥٠ %، أمّا في دول الجنوب فستصل إلى ٤٠ %، إلى جانب الاستهلاك اليومي فهناك أيضا ندرة في موارد الميّاه المخصّصة للزّراعة وحاليا يزرع حوالي ١٦ مليون هكتار تتوافر لها موارد مائية بنسبة ٨٠%، وتشير التّقديرات إلى أنّه في المستقبل سيتطلّب زراعة ١١ مليار هكتار أخرى إلى ١١٠ مليار متر مكعب من المياه سنويا، لا يتوافر إلاّ حوالي ثلثها فقط، بعبارة أخرى فإنّ جهود التّنمية الزّراعية في دول الحوض كلّه سوف تصطدم بندرة

---

١ Philippe Marchesin , **Les nouvelles menaces: les relations Nord – Sud des années ١٩٨٠ à nos jours** , Paris: KARTHALA , ٢٠٠١ ; P ٦٩.

٢ نعمة الله عنيسي، المرجع السّابق، ص ٩٦.

المياه، وبالتّالي ستتأثّر بإمكانيات التّوسع الزّراعي لدول البحر المتوسط.[1]

٢ ـ طبيعة تلوّث مياه البحر المتوسط:

نظرا لما يتميّز به البحر المتوسط من مواصفات جيوستراتيجية كما سبق وأن ذكرنا في الفصل الأول من هذه الدراسة، فمن المعلوم أنّه بحر شبه مغلق لذلك فإنّ عملية تنظيفه وتجديد مياهه تتطلب وقتا، حيث يتمّ تطهير وتجديد ما يقّدر ب٣٢٦٤٠٠ كلم٢ من ماء البحر سنويا ومن المنتظر أن تكون إزالة التّلوث الكلّي للبحر المتوسّط في غضون ٩٠ سنة، وهي فترة طويلة جدّا يتعرّض خلالها المتوسّط إلى التلـوّث.[2]

كما أنّ درجة ملوحته تتراوح بين ٣٦ في الألف و٣٩ في الألف، ما يجعله بحرا هشا، لا تسهل فيه عمليـة التّـصفية الذّاتية، ولا يستطيع هضم النّفايات التّي ترمى فيه بسهولة، مقابل هذه الوضعية الهشّة تُرمى فيه مئات الأطنان سنويّا من المعادن من زنك وزئبق ورصاص وغيره، وأكثر من ٢٥ ألف طن من صناعات التّصفية البترولية، وتوجد فيه نفايات لأكثر من ١٥٠ ألف معمـل، ونفايات لأكثر من ٤٠٠ مليون ساكن على ضفافه، بحيث البحر المتوسط فقد ما بين ٥٣% من حيويّته، فالنّفايات البترولية النّاتجة عن استغلال البترول بقاع البحر، والنّفايات البترولية النّاتجة عن ما ترميه السّفن في مياهه، وهي الحاملات للبترول، أي ما تنتجه عمليّات غسل خزّانات السّفن في الطريق بما يتجاوز الأربعمائة ألف طن (٤٠٠٠٠٠طن) سنويا.[3]

كما يؤكّد الخبراء بأنّه لا يمكن استخراج لترات من ماء البحر المتوسط وتحليلها دون أن نجد فها كميّات هائلة من الرّصاص، وأحيانا الزّئبق والزّنك وغيرها من النّفايات الكيماوية.

---

١ حسن أبو طالب، المرجع السّابق، ص ٦٥.

٢ مليكة آيت عميرات، "ضفتا المتوسط معالم جديدة للتّعاون" مجلة الجيش، العدد ٥٤١، أوت ٢٠٠٨، ص ٢٥.

٣ "أيّ مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتّحاد الأوربي ؟" مطبوعة سلسلة الدورات، الدورة الأولى، لشبونة، ٣ مايو ١٩٩٥، ص ١٨٢.

الفرع الثاني: تأثيرات تلوّث مياه البحر المتوسط

١ ـ أسباب تلوّث مياه البحر المتوسط:

من مسبّبات تلوّث مياه البحار الفضلات التي يمكن أن تسبب إزعاجا كبيرا للسّكان المقيمين على ضفاف البحار(نفط البحرSea oil تلك المادة الزّيتية القطرانية التّي تتجمّع على الشّواطئ، نتيجة تصريف السفن للنّفط في البحر، كما أنّ الخطورة تكمن في أنّ النّفط يتأكسد ببطء والمادة القطرانية ما زالت قيد عملية التّحلل الميكروبيولوجي).[١]

إنّ ما تسبّبه مراكز البترول والغاز المتواجدة على طول السواحل المتوسطية وحركة ناقلات البترول العملاقة التي تتسبب في تسرب حوالي ٦٥٠٠٠٠ طن سنويا من البترول، ما يخلق مشاكل بيئية خطيرة تؤثّر على استمرارية الثّروة السّمكية وعلى النّشاط السياحي لبلدان المتوسط وارتفاع نسبة كمية غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 التي تُلوّث الأجواء المتوسطيّة.[٢]

وهناك حركة سير ناقلات البترول الشّديدة إذ تمثل ثلث البترول المنقول عبر العالم بالرّغم من أنّ البحر المتوسط يمثل أقل من ١% من محيطات العالم.[٣]

وتزداد خطورة الوضع في حالة زيادة الاستهلاك للبترول مستقبلا، حيث من المحتمل في سنة ٢٠٢٥ زيادة الاستهلاك المتعدّد الأغراض للبترول ب ١٥ مليار طن، واليوم يقدّر ب ٥ مليار طن وما يزيد الوضع سوءا أنّ دول الضّفة الجنوبية للمتوسّط ستصبح مستوردا للنّـفط، وهذا وضع جديد بالنّسبة لها على خلاف دول شمال الضفة.[٤]

السبب الثاني لتلوّث مياه البحر المتوسّط " التّمركز الصناعي على سواحل البحر

---

١ نعمة الله عنيسي، المرجع السابق، ص ٩٢.

٢ منيرة بلعيد، المرجع السابق، ص ص (١٠٥ ـ ١٠٦).

٣ Aldo Manos " The protection of the mediterranean " **La Méditerrranée ; points de vue de la rive Nord** , CEDSI: Paris , N° ١٤ , Octobre , ١٩٩٣ , p ٤٧.

٤ حسن أبو طالب، المرجع السابق، ص ٦٤.

المتوسطي " لما له من آثـار سلبيّـة، فانطلاقا من برشلونة إلى جنوه مرورا بمرسيليـا، يوجد ما لايقلّ عن ٥٠ ألف مشروع؛ إسبانيا١٧ ألفا، إيطاليا ١٥ألفا، فرنسا حوالي ١٨ ألفا، وعلى الساحل الإفريقي الشمالي (تونس، الجزائر) هناك صناعة غذائية واسعة الانتشار لاسيما صناعة تعليب الأسماك، فالجزائر، ووهران وتونس وسوسة وصفاقص تعتبـر كلّها مراكز صناعية كبرى، إضافة إلى حوالي عشر مناطق أقّل أهميّة، عنابة، سكيكدة، القل، جيجل، بجاية، مستغانم، أرزيو، الغزوات، المهدية، بنزرت.[١]

كما تشهد دول السّاحل الجنوبي للمتوسط(دول المغرب العربي) مصانع البلاستيك والألمنيوم، مصانع الزّنك، مصانع الفوسفات في عنابة (الجزائر) الذي يطرح في البحر يوميا ٢٦٠٠ طن من المواد السامّة على عمق ستّة أمتار فقط.[٢]

أمّا على طول السّاحل الشّمالي للمتوسّط لدول القوس اللاّتيني؛ فالسّاحل الإيطالي يضمّ عدّة مراكز صناعيّة كبرى مثل: ليفورن ونابولـي، جزر سردينيا وصقليّة وكورسيكا المشهورة بمناطقها المنجمية ومقالع الدّخان، ويصبح بذلك المجموع ٥٠ ألفا من المصـانع باستثناء كورسيكا الموزعة بتفاوت على امتداد ستّة آلاف كيلومتر من الشّواطئ[٣]، بالرّغم من إمكانية معالجة تأثير المصانع السّلبي عن طريق تطهير الفضلات السّائلة وتنقيّة المياه من المواد السّامة الموجودة. إلا أنّها تتطلّب تقنية عالية قد لا تتوفّر لجميع المصانع.

يمكن تلخيص مصادر تلوّث مياه البحر المتوسط إلى:

ملوّثات كيميائية: تشمل المواد الطاقويّة من بترول ومشتقاته، الذي ينتج عن عمليات نقل وشحن وتفريغ خزّانات البترول بمياه البحر المتوسط، وينتج أيضا عن مخلّفات محرّكات السّفن من زيوت ومواد طاقـويّـة.

ملوّثات عضوية: النّاتجة عن مياه الصّرف والنّفايات ومخلّفات المصانع بالإضافة

---

١ عبد القادررزيق المخادمي، المرجع السابق، ص ١٢٤.

٢ عبد القادررزيق المخادمي، المرجع السابق، ص ١٢٤.

٣ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

إلى قمامات المناطق السّاحلية خاصة في المناطق التي تعرف تمركز ديمغرافي كبير.

ملوّثات فيزيائية: وتشمل التّفجيرات الناتجة عن التجارب النوويّة والحروب والمواد الإشعاعية، التي تنتقل إلى المياه بطرق مختلفة،هذا دون أن ننسى إرتطام ناقلات النفط أو غرقها وما ينتج عنه من تسرب كبير للنّفط.[1]

٢ ـ نتائج تلوّث مياه البحر المتوسط:

رغم أنّ المشاكل البيئية بحدّ ذاتها ليست مشاكل مستجدّة فقد زاد التّصنيع والنموّ السّكاني السّريع نسبة كبيرة من حجم وكثافة الاستغلال الجائر للموارد الطبيعيّة خاصة منها الميّاه، الأمر الذي أفرز مجموعة واسعة من المشاكل الدّولية والعالمية الملحة.[2]

حسب ما أكّـده تقرير منظمّة الأغذية والزّراعة العالمية حول التلوّث البحري وتأثيره على الموارد الحيّة، والحالة الغذائيّة العالمية في حاضرها ومستقبلها، إذ جاء في الـتّقرير أنّ تلوّث مياه البحر تصيب مجاري ومسطّحات المياه الدّاخليـة (أنهار، بحيرات عذبة أو مالحة) التّي تعدّ المورد الرّئيسي لإمداد الإنسان بحاجاته اليوميّة من الماء.

بما أنّ معرفة درجة التّلوث لمصادر الميّاه المعدنية (عذبة أو مالحة) بقياس محتوى الأكسجين داخلها؛ أي كميّـة غاز الأكسجين الذائبة في الماء واللاّزمة لحياة الكائنات فيه فإذا تزايد تركيز عناصر التّلويث، فإنّ ذلك يؤدي إلى استهلاك الأكسجين المذاب في الماء وينتج عن ذلك اختناق أعداد كبيرة من الأحياء المائية، وتغدو هذه المناطق المعدومة الأكسجين مياه ميتة.[3]

إنّ نظرة دول القوس اللاّتيني ودول المغرب العربي للتّهديدات الأمنية ومن ثم تصوّرها تساهم في تحديد السّياسة المنتهجة تجاه التّهـديد، فسياسة أيّ دولة تجاه أيّ مسألة هي انعكاس لنظرتها لهذه المسألة، وهذا ما سنتعرض له في الفصل الأخير.

---

١ طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة، الأزاريطـة (مـصر): دار الجامعة الجديدة:، ٢٠٠٩، ص ص (١٩١ ـ ١٩٤).

٢ جون بيليس، ستيف سميث، المرجع السابق، ص ٦٥٥.

٣ عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص ص (٧٤-٧٥).

خلاصة الفصل الثاني:

بعد معالجتنا لمختلف العناصر الواردة في مضمون هذا الفصل توصّلنا إلى الملاحظات التّالية:

١- تتأثّر دول شمال وجنوب المتوسّط بالتّهديدات الأمنيّة التي أفرزتها تحوّلات ما بعد نهاية الحرب الباردة، من خلال المتغيّرات الأمنية التي أثرّت على طبيعتها، أبرزها تحول الفواعل الدولية إلى فواعل شبكية لا يمكن معها بأيّ حال من الأحوال تجاوز سياسات الترابط التي تفرضها على الفواعل المختلفة إذ تتجاوز سياسات التّرابط التي تفرضها على الفواعل المختلفة. حيث تتجاوز حدود النطاقات الإقليمية مما جعل البيئة الأمنية مجال مشترك تؤثر تفاعلاته على الجميع، مما يقتضي تدخل الجميع، خاصة في ظل عالم لا يمكن حسم التطورات التكنولوجية السريعة في وسائل النقل والاتصالات لسرعتها واستمراريتها.

٢- بعد نهاية الحرب الباردة تحوّلت مصادر التّهديدات الأمنية من خلال تفاعل مجموعة من العوامل المتنوّعة والمعقّدة؛ من أسباب سياسية لتوجّهات السياسة العالمية والفواعل الكبرى فيها وما يمكن أن تفرضه من خيارات أمنية على الأطراف الدولية، والاقتصادية من خلال نمط الاقتصاد العالمي بانتشار نماذج موحّدة من أنماط الاستهلاك والإنتاج والتّسويق...الخ، والأسباب الاجتماعية والثقافية من توسّع العلاقات والرّوابط الاتّصالية بين الأفراد والمجتمعات ما يجعل قوة التّأثير متاحة في مجالات إقليمية متباعدة ناهيك عن النّطاقات الإقليمية المتجاورة إقليميا.

أمّا الأسباب الإستراتيجية والعسكرية فهي الأخرى جعلت من خيارات التّهديد متاحة لكلّ الفواعل الدّولية كلّ حسب مصالحه الذّاتية، فغياب إستراتيجية واضحة لحدود استعمال السّلاح النّووي جعل مختلف دول العالم تتوجّس من احتمال امتلاكه واستعماله، وهذا ما خلق منطق تراجع الأمن في البيئة الأمنية العالميّة خاصّة في ظلّ تزايد سرعة انتشار التّهديد لزوال الحدود المادية التقليدية للدول والأقاليم واتساع الرّوابط الإقليمية.

٣- يعتبر تهديد الإرهاب الدولي في المنطقة المتوسطية محلّ تجاذب وتناقض الكثير من الأطروحات الفكرية والنظرية والمواقف الرّسمية وغير الرّسمية، من خلال تحليل المبرّرات المفسّرة لهذه الظّاهرة التي تتراوح بين جذورها التّقليدية لما قبل الحرب الباردة ومحدوديّتها، وبين حداثة الظّاهرة لأنماط جديدة، كما أنّ دول شمال المتوسط تسعى لترويج خطاب إعلامي يستجيب لأطروحات متجذّرة للصراع التاريخي بين الغرب (المسيحي واليهودي) والمسلمين، فدول القوس اللاّتيني كثيرا ما تعتبر أنّ المسلمين هم إرهابيين وما يحدث في دولها من أعمال إرهابية هي بتنظيم من الجماعات الإسلاميّة. في حين دول جنوب المتوسّط تعتقد أنّ الإرهاب لا يزال ذا طابع محلي بالرّغم من حساسية الموضوع بالنّسبة لرفض أيّ تحرّكات غربية على المجال الإقليمي لدول المغرب العربي باعتباره يؤثـر على سيادتها وقدرتها على استتباب الأمن بمفردها دون تدخّل طرف خارجي.

٤- إنّ الهجرة غير الشرعية يصعب تفسيرها لتعقّـد دوافعها وغموض المسألة بسبب تداخلها مع جوانب عديدة أخرى فهي تتراوح بين كونها تهديـد فعلي وتهديد مفتعل؛ حيث يُفسّر الطرح الأول أسباب الهجرة غير الشرعية لتراجع الظروف الاقتصادية والاجتماعية وسياسية في الدّول المصدرة للهجرة لتدفع بهم نحو مناطق أخرى لتحسين أوضاعهم المعيشية، لتوفّر عوامل الجذب في الدول المستقبلة للهجرة.

أمّا افتعال الظاهرة الإرهابية من طرف شبكات عالمية تعمل بطريقة غير شرعية في تنظيم تهريب الأشخاص من الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية بالرغم من صعوبة معرفة لصالح من تعمل هذه الشبكات وماهية أهدافها الفعلية وراء هذا السّلوك.

٥ - تتباين نظرة دول شمال وجنوب المتوسط للهجرة غير الشّرعية بالرغم من كثـافة أعداد المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء ومن دول المغرب العربي نحو أوروبـا، فدول القوس اللاّتيني تعتبر خطورة المهاجرين تتراوح بين تأثيرها السلبي في قدرة الدّول على استتباب الأمن خاصة في حال انتمائهم لجماعات إرهابية، كما قد تؤثر الهجرة غير الشرعية على الوضع الاقتصادي الأوروبي كمنافسة الفرد الأوروبي في

سوق العمل والضغط على الدول لوضع حلول تنموية لصالح هذه الشريحة.

في حين أنّ دول المغرب العربي تعتبر الهجرة فرصة للضغط على الدول الأوروبية لأجل إعادة النّظر في سياساتها نحو الجنوب وتدعيمها بالمساعدات لأجل تمويل مشاريع تنموية في دول جنوب المتوسط.

٦ - تَعرف دول القوس اللاّتيني ودول المغرب العربي على غرار باقي دول العالم تهديدات بيئية تتمثّل في التغيّرات المناخية وتلوّث مياه البحر المتوسط؛ فالتغيّرات المناخية تشمل كلّ ما من شأنه التّأثير على حياة الكائنات الحيّة وبقائها، من خلال ماتتعرّض له الموارد الطبيعية اللاّحيوية والحيوية كالهواء والجوّ والأرض والماء كعناصر حيوية أساسية للحياة خاصّة بالنّظر للطبيعة الهشّة للبحر الأبيض المتوسط كمورد حيوي لدول المنطقة المتوسطية.

٧ - تتأثّر دول شمال وجنوب المتوسّط بالتّغيرات المناخية لما لها من مظاهر تتجاوز الظروف الماديّة للحدود والأقاليم، كارتفاع درجات الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحر المتوسط، الفيضانات والزّلازل، الأخطار الصحيّة المؤثّرة على توازن الأنظمة البيئية كانتشار الأمراض الحيوانية المتنقلة للإنسان (أنفلونزا الطيور، أنفلونزا الخنازير...).

٨ - إنّ السّبب الرئيسي للتّهديدات البيئيّة هو النّشاط الإنساني وإفرازاته السّلبية لمختلف الغازات المؤثرة على الاحتباس الحراري، كما يتسبّب النشاط الإنساني في تلويث مياه البحر المتوسط على المدى الطويل خاصة بصفته بحر مغلق تطول فترة تجديد حيويّته، ما يؤثّر على الظّروف البيئية لنشاط الدّول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط خاصة وأنّ التمركز الصناعي مكثّف على سواحل المتوسط الشمالية والجنوبية ممّا يسهل تلويثه.

الفصل الثالث

علاقات التعاون الأمني بين دول شمال وجنوب المتوسط

تأثرت دول شمال وجنوب المتوسط بجملة من التحولات العالمية التي جعلت من التهديدات الأمنية الجديدة حقلا لسياسات تعاونية أمنية بمستويات متعددة، قد تستجيب للمصالح الخاصة بكل طرف، كما قد تستجيب لطموحات مشتركة، فالتعاون الأمني يتّخذ عدّة أشكال، فقد يكون ثنائي أو إقليمي أو دولي، ونجاح التّعاون بين الدّول مشروط بتحقيق أهدافه، والذي لا يمكن تحقيقه إلّا إذا توافرت رغبة أكيدة ونوايا حسنة لدى كافة الأطراف المتعاونة.

فكما يعتقد المفكر الانجليزي توماس هوبز T. Hobes بأنّ العلاقات بين الدول ترتكز على علاقات قُوّة وليس على علاقات حَقّ، فهي تخضع للعبة المصالح الوطنية،[1] إلّا أن تشارلز غلاسر Charles Glasser يرى عكس ذلك عند مناقشته لتحاليل وافتراضات الواقعية البنيوية، إذ يُؤَكّد بأنّهُ يوجد نطاق واسع من الظروف التي يمكن للخصوم أن يحققوا فيها أهدافهم الأمنية على أفضل وجه عبر السياسات التعاونية، بدلا من السياسات التنافسية، في مثل تلك الظروف ستختار الدول التعاون بدلا من التنافس لذا فإن الأمن يُرَى على أنّه مشروط بالظّروف السّائدة في حينه.[2]

المبحث الأول:سياسات دول شمال وجنوب المتوسط

المطلب الأول: سياسات دول شمال وجنوب المتوسط المتعلقة بالإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية

الفرع الأول:السياسات المتعلقة بالإرهاب الدّولي(مستوى دولاتي وجهوي)

١ ـ سياسات دول شمال المتوسط المتعلقة بالإرهاب الدولي:

---

١ عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت: دار أمواج، ٢٠٠٣، ص ٥٥.

٢ جون بيليس، ستيف سميث، المرجع السابق، ص ٤٢٢.

أدركت الدّول الأوروبية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تهديد الإرهاب الدولي واقتنعت بآثاره المحتملة ضدّها، لذلك تمّ تبني استراتيجيات مختلفة على مستوى الدول واستراتيجيات موحدة على مستوى الإتحاد الأوروبي.

تتبع دول القوس اللاتيني سياسة محددة تجاه تهديد الإرهاب في توجهاتها العامة ضمن الاتحاد الأوروبي، من خلال اعداد أنظمة معلومات تقوم بجمع المعلومات عن الأجانب والمهاجرين الشرعيين وطالبي اللجوء خوفا من احتمال ممارستهم لأعمال إرهابية، من بين الأنظمة نظام "EUROSTAT" الذي يتولى جمع المعلومات الخاصة بالهجرة في إطار أعمالها حول الديمغرافيا، إضافة إلى نظام شنغن للمعلومات (S.I.S) هذا الأخير عبارة عن بنك للإعلام الآلي يتولى التركيز على جمع المعلومات الخاصة بالأجانب التي تقدمها كل دولة عضوة في الإتحاد الأوروبي، كما أنّ له فرع في كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، وتوضع المعلومات المتوفرة في متناول الشرطة والقنصليات حسب طلبها.[1]

يمكن اعتبار هذه السياسة لأخذ الحيطة والحذر من الأجانب المقيمين في الدول الأوروبية، وجمع المعلومات قد يفيد في احتمال انتمائهم إلى جماعات إرهابية أو لهم خلفيات تربطهم بجماعات إرهابية، هذا إلى جانب سياسة المحاربة والمواجهة التي تتبناها العديد من الأنظمة الأوروبية لأجل مكافحة الإرهاب على المستوى المحلي، وهذا ما يعد حافزا لتدعيم القدرات العسكرية وأجهزة المراقبة، ففي فرنسا -على سبيل المثال لا الحصر- في الفترة الممتدة مابين شهر نوفمبر ١٩٩٣ وشهر ديسمبر ١٩٩٥ تمت خمسة عشر (١٥) عملية بين اعتقال وإيقاف ضدّ الإسلاميين، تمّ بعدها طرد المئات من الجزائريين دون محاكمة بتهمة انتمائهم لجماعات إرهابية.[2]

كما تم إعلان الحكومة الفرنسية بإعادة تنظيم قواتها العسكرية وإلغاء نحو ٨٣ وحدة عسكرية داخل فرنسا اعتبارا من سنة ٢٠٠٩، وتوزيع قواتها بطريقة جديدة بما

---

١ غالية بن زيوش، المرجع السابق، ص ١١١.

٢غالية بن زيوش، المرجع السابق، ص ٨٦.

يتناسب ومواجهة التهديدات الجديدة وخاصة الإرهاب وانتشار التسلح.[1]

في هذا الصدد قال رئيس الحكومة فرانسوا فيبيون ستفقد القوات البرية نحو عشرين وحدة عسكرية وكتيبة وستفقد القوات الجوية نحو ١١ قاعدة جوية وستفقد القوات البحرية قاعدة واحدة واعتبر فيبيون أنّ إعادة تنظيم الجيوش يأتي نتيجة ظهور تهديدات جديدة وخاصة تطور الإرهاب بشكل كبير، موضحا أنّ فرنسا لم تعد معرضة لغزو ضد أراضيها على حد قوله في عرض تبرير الإصلاحات التي ستدخلها بلاده على الخارطة العسكرية، وأوضح فيبيون أنّ خطة تحديث الدفاع هي خلاصة لما جاء في "الكتاب الأبيض" حول الدفاع الذي صاغ العقيدة العسكرية لفرنسا في العقدين القادمين، وشدّد على ضرورة أقلمة وسائل الدّفاع مع مواجهة التهديدات الجديدة، كما قال بأنّ القارة الأوروبية أصبحت هي المنطقة الأكثر استقرارا وأمنا في العالم، ولكن في الوقت نفسه ظهرت تهديدات جديدة، ووصف العالم بأنّه ليس أخطر ممّا كان ولكنه أقل استقرارا على حدّ وصفه.[2]

٢ ـ سياسات دول جنوب المتوسط المتعلقة بالإرهاب الدولي:

تتبنى دول المغرب العربي سياسات مختلفة في التّعامل مع تهديد الإرهاب، فالجزائر عرفت عشرية سوداء من جراء الأعمال الإرهابية لذلك فهي تتميز بخبرة على باقي الدول في التعامل مع هذه الظاهرة، ما كان محفزا لمبادرات مصالحة مع الجماعات الإرهابية المسلحة، من خلال قانون "المصالحة الوطنية" كأسلوب سلمي في التعامل مع الإرهابيين بالإضافة إلى الإجراءات الأمنية المشددة خاصة منها العسكرية على غرار كل دول المغرب العربي.

إن مسألة التعامل مع الإرهابيين ما زالت من المواضيع الحساسة في دول المغرب العربي خاصة في ظلّ الضغوط الغربية على ضرورة شن حرب على الإرهاب، فدول

---

١ وكالة إيلاف، "فرنسا تعيد تنظيم جيوشها لمواجهة تهديدات الإرهاب" **مجلة الجيش**، العدد ٥٤١، أوت ٢٠٠٨،ص ٣٨.

٢ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المغرب العربي ترفض الإقرار بتحركاتها وعملياتها العسكرية ضد الإرهابيين، كما أنّ الطابع العام للسياسات تجاه الإرهاب ذات بعد وطني بالنسبة لدول المغرب العربي.

الفرع الثاني: السياسات الدولاتية والجهوية لدول شمال وجنوب المتوسط المتعلقة بالهجرة غير الشرعية

١ ـ سياسة دول الشمال المتعلقة بالهجرة غير الشرعية (مستوى دولاتي وجهوي):

تعتبر الهجرة نقطة محورية في الخلاف الدّائر بين التنظيمات السياسية والحزبية في أوروبا عموما، وقد أثّرت بشكل واضح على تحديد السياسة المنتهجة بخصوص الهجرة بين سياسة متساهلة مع المهاجرين، وأخرى أكثر تشددا حسب انتماء التيار المتواجد في السلطة (حزب اليمين واليسار)، وحسب توجهات الرّأي العام السّياسي في الدّول الأوروبية.

أمّا على مستوى الطبقة السياسية فإنّ الأحزاب اليمينية في أوروبا بشكل عام تتبنّى خطابا يتميز بشدة عدائه للمهاجرين، هذا التيار الذي برز بقوة على السّاحة السياسية الأوروبية واستطاع كسب تأييد واسع في أوساط الرّأي العام الأوروبي، كما حدث في الانتخابات الرّئاسية الفرنسية في ماي ٢٠٠٢ أين تبيّن صعود حزب اليمين بزعامة لوبان Le Pen الذي ركز في حملته الانتخابية على معاداة الأجانب والمهاجرين، وقد حضي بتأييد واسع في هذه الانتخابات ب ٥,٥ مليون صوت، وتمكن من المرور إلى الدّور الثاني من الانتخابات رفقة منافسه جاك شيراك.

كما صدر في تقرير عن أوضاع المسلمين في أوروبا لعامي ٢٠٠٤- ٢٠٠٥ بتخصيص مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية فقرة عن المؤشرات السلبية تمّ التأكيد فيها على تزايد ظاهرة الخلط المتعمّد للربط بين الإرهاب والإسلام، لاسيما من قبل الأحزاب والجمعيات الأوروبية اليمينية، والتي جعلت أحد أبرز أهدافها طرد المسلمين من المجتمعات الأوروبية، وقد أسهم ذلك في تزايد مظاهر التّضييق على المسلمين الأوروبيين، ففي فرنسا ارتفعت أشكال العنصرية ضدّ المسلمين وشملت

أغلب المدن الفرنسية، كما صاحب ذلك حملات واسعة ضدّ الإسلام والمسلمين عبر وسائل الإعلام المختلفة.[1]

وفي إيطاليا أيضا ظهرت مجموعة من المشكلات التي واجهت الجالية المسلمة فيها، خاصة في ضوء عدم اعتراف السلطات الرسمية بالإسلام كدين رسمي،عكس الحال مع اليهودية والبوذية، ويمكن تفسير ذلك بأنّه يرجع للثقافة الأحادية للكنيسة الكاثوليكية التي تعتبر الآخرين خارجين عن العقيدة وغير آدميين، وعدم توسيع مفهوم"من هو الإيطالي"، يضاف إلى ذلك دور اليمين الإيطالي المتطرف وتظاهراته ودعوته للحكومة بطرد الجالية الإسلامية من إيطاليا وفرض قيود عليها ؛ وأن تمنع المسلمين من دخول إيطاليا، وإغلاق جميع المراكز الإسلامية والمساجد في كلّ أنحاء المدن الإيطالية.[2]

تتبنى دول القوس اللاتيني سياسات معيّنة لمواجهة الهجرة والتعامل معها تبعا لظروف كل بلد، من الأمثلة على سياسة التّمييز ما حدث سنة ٢٠٠٠ في إسبانيا، فعلى إثر الحركة الاحتجاجية للمهاجرين غير الشرعيين، تَحَصَّل خمسة آلاف مهاجر غير شرعي من أصول مغاربية على عقود عمل مؤقتة لجني الفواكه، منحتها لهم الحكومة الإسبانية ورغم حصولهم على هذه الوثائق الرسمية فإنّ الحكومة في النّهاية سَلّمت عقود عمل لفائدة عمال من بولونيا ورومانيا (٦٥٠٠ بولوني و١٠٠٠روماني) وتمّ إبعاد المغاربة، أما ردّ الفعل فكان عبارة عن حركة احتجاجية قويّة في أوساط المهاجرين المغاربة، بحوالي ٤٠٠٠ شخص تظاهروا في منطقة Huelva ضدّ ما أسموه ب"اللاأمن المدني".[3]

---

١ علي عواد، "دمج المسلمين في المجتمعات الأوروبية بين رؤيتين" مجلة النشرة، المعهد الملكي للدراسات الدينية: عمان، العدد ٤١، السنة الحادية عشرة، ٤/ ٢٠٠٧، ص ٤٣.

٢ المرجع نفسه، ص ٤٤.

٣N.Bel" l 'Europe organise la clandestinité " **Le Monde Diplomatique** , N ٥٨ ,Avril , ٢٠٠٣, p٦.

نتيجة للأعداد المتزايدة للمهاجرين من دول المغرب العربي إلى دول القوس اللاتيني فأنّ عدّة بلدان أوروبية فرضت قيودا وضوابط على الهجرة الشرعية وغير الشرعية معا، خاصة بالتّشديد في منح تأشيرة الدّخول إلى أراضيها.[1]

إنّ عدد المهاجرين غير الشّرعيين هم الأكثر عرضة للاعتداء ويعتبرون بمثابة العدوّ الأول، ولهذا نلاحظ ارتفاع حركات اعتقال المهاجرين، خاصة السريين منهم، في الدّول الأوروبية وبشكل بارز في إيطاليا، اسبانيا واليونان التّي تعدّ مناطق حدودية بالنّسبة للمجال الأوروبي، يضاف لذلك أنّ حداثة الهجرة إلى هذه الدّول أدّت إلى غياب مهاجرين من جنوب المتوسط مستقرين لفترة طويلة تمكّنهم من مساعدة المهاجرين القادمين الجدد.[2]

ففي فرنسا صادق البرلمان الفرنسي في شهر أكتوبر ٢٠٠٣ على قانون الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي القاضي بتشديد إجراءات دخول وإقامة المهاجرين، مما يبرر تزايد المهاجرين بطرق سرية ـ كما سبق وأن ذكرنا ـ من أهم ما تضمنه هذا القانون:

ـ إنشاء نظام لمراقبة البصمات والهوية عند طلب التأشيرة وعند الحدود، مدّة الحجز الإداري للأجانب تتراوح من ١٢ يوما إلى ٣٢ يوما مع إنشاء مناطق حجز أو انتظار تتولّي شركات خاصة نقلهم إليها.

ـ يمكن رفض منح رخصة الإيواء مع فرض مبلغ قدره ١٥ أورو مقابل الرّخصة وإلتزام الشّخص الذي يتولى إيواء المهاجر بدفع مبالغ الطرد في حالة المهاجر السري.

ـ منح رخصة الإقامة لمدة عشر سنوات تمنح بعد خمس سنوات من الإقامة بعدما كانت ثلاثة، رخصة الإقامة للمتزوج من فرنسية يمنح له بعد سنتين من الإقامة بدلا من سنة واحدة، ويعاقب بخمس سنوات سجن وغرامة مالية تتعدى ١٥ ألف أورو لكل محاولة تزوير، كما يمكن سحب الجنسية الفرنسية في حالة ارتكاب أعمال إرهابية.

---

١ علي الحوات "الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها"، المرجع السابق، ص ١٠.

٢ غالية بن زيوش، المرجع السابق، ص ٨٧.

كما أنّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي أصدر رأيا استشاريا يؤكد على ضرورة فتح المسالك الشرعية لدخول المهاجرين ودافع عن هجرة مُنَظّمَة للمساهمة في النّمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية.[١]

كما تبنت دول القوس اللاتيني سياسة عسكرة الحدود، ومن الأمثلة الدّالة على ذلك أنّه في سنة ١٩٩٥ ألقى حراس الشواطئ الإسبانية القبض على ١٣٦٣ مهاجرا غير شرعي حاولوا التّسلل إلى الأراضي الإسبانية بطريقة غير قانونية، وخلال الستة أشهرالأولى من سنة ١٩٩٦ تمّ إلقاء القبض على حوالي ألف مهاجر سري أغلبهم من الشّباب المغربي.[٢]

وفي منتصف عام ٢٠٠١ حاول ألف مهاجر الوصول إلى الأراضي الإسبانية في يوم واحد، منهم من اعتقل ومنهم من أصيب بحروق خطيرة بعدما انسكب الوقود في القارب وخلال عام ٢٠٠٣ تمّ بالمغرب تفكيك ١٢٠٠ شبكة متخصصة في تهريب الأشخاص. وحسب المصادر الأمنية الإسبانية، فإنّ ما مجموعه ٢٨ ألفا و٨٩٠ مهاجرا سريّا تمكنوا في بداية سنة ٢٠٠٦ من الدّخول إلى جزر الكناري على متن قوارب تقليدية.[٣]

إنّ لجوء دول القوس اللاتيني إلى التّعاون مع الدول الأصل من شرق وجنوب المتوسط راجع إلى عجز سياسات الدّول لوحدها عن معالجة فعالة لقضية الهجرة، وهذا ما أعلنته هذه الدول بصفة رسمية، فمثلا مركز العبور المسمى " سانغوت " Sangotte في

١ المرجع نفسه،ص٩١، نقلا عن:

L.Guemache ," France , adoption du projet de loi sur l 'immigration , Agérieus rentrez chez vous (les principaux points du projet de loi) "Liberte´, ٣٠ Octobre ٢٠٠٣,p٢.

٢ نجاح قدور " الهجرة السري في بلدان المغرب العربي: حالة المغرب " مجلة دراسات، السّنة الثامنة، العدد ٢٨، ٢٠٠٧، ص ٧١.

٣ نجاح قدور، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

إيطاليا والذي تتم إدارته من قبل الصليب الأحمر عرف هروب حوالي ٨٠٠٠ مهاجر سرّي، أمّا في اسبانيا فقد أكّدت مصادر رسمية لجريدة " الخبر " الجزائرية أنّ المراكز المخصصة لاحتجاز المهاجرين السريين في انتظار ترحيلهم أصبحت عاجزة عن استقبال المزيد من المهاجرين وتوفير الرّعاية الصّحية والغذائية المطلوبة، ففي مركز" الماطورال " الواقع بجزر الكناري والمخصص لاستقبال ٦٠٠ مهاجر تمّ حجز أكثر من ١٢٠٠ مهاجر سرّي ألقي القبض عليهم في ظروف صحية وإنسانية جدّ صعبة، مما خلق استنكار منظمات الدّفاع عن حقوق الإنسان.[١]

أما في إطار التعاون الثنائي بين الدول، فإن فرنسا وإيطاليا قامتا بإنشاء " مركز للتّعاون بين أجهزة الشرطة والجمارك " في سنة ٢٠٠٣ على مستوى الحدود المشتركة للبلدين يتولّى محاربة الهجرة السرية، وتمّ بين فرنسا وألمانيا تأسيس مركزين مماثلين في ١٩٩٧ و٢٠٠٠ للتّعاون بين أجهزة الدّرك، الشرطة والجمارك، كما تمّ في شهر نوفمبر ٢٠٠٣ إنشاء " وكالة أوروبية لمراقبة الحدود الخارجية " لها فروع في الدول التّي تشكل منافذ رئيسية لعبور الهجرة السرية خاصة إيطاليا، إسبانيا واليونان، هدفها تكثيف التّعاون من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية.[٢]

إنّ كل من إسبانيا وإيطاليا بحكم أنهما دولتان تقعان في مواجهة مباشرة مع الهجرة من الجنوب، فقد كانتا مصدرا للهجرة لفترة غير بعيدة وصارتا مقصدا للمهاجرين القادمين من جنوب البحر المتوسط، وبالتالي عرفتا نسبا مرتفعة من المهاجرين - كما سبق وأن ذكرنا في الفصل الثاني- ففي سنة ١٩٩٠ دخل حوالي ٥٥٣ ألف مهاجر أغلبيتهم دخلوا اسبانيا بطريقة غير مشروعة[٣]، والأمر نفسه عرفته إيطاليا، ويمكن تفسير

---

١ المرجع نفسه، ص ١١٨.

٢ نجاح قدور، المرجع السابق، ص ١١٢.

٣ المرجع نفسه، ص ٩٤.، نقلا عن:

L. Garcia , **l' Espagne entre le Magreb et l'Europe** , **dans le Maghreb L' Europe et la France** , éditions centre National de Recherches Scientifiques , ١٩٩٢ , p ١٦٨.

ذلك بأنّ كلّ من إسبانيا وإيطاليا لا يوجد بهما مهاجرين قدامى لمساندة القادمين الجدد مّما يضطرهم للّجوء إلى الهجرة السريّة، ونظرا لاعتبار كلا الدّولتين من أهم نقاط العبور فإنهما تتعرضان لضغوط شديدة من قبل الإتحاد الأوروبي لضمان مراقبة أكثر صرامة لحدودها، الوضع الذّي أدّى إلى موقف متشدّد وشديد العداء تجاه المهاجرين وبالخصوص من الدّول المغاربية والدول الأفريقية مما يفسر تضاعف عدد المهاجرين الذين يتم طردهم من إسبانيا وإيطاليا سنويا.

خصصت وزارة الدفاع الإسبانية قمرا صناعيا لمراقبة قوارب المهاجرين من أفريقيا وسواحل اسبانيا والبرتغال، وسيغطي القمر الصناعي " سبانسات " إسبانيا والبرتغال ودول أفريقيا الغربية مثل السنغال وموريتانيا ومالي، حيث نشرت إسبانيا في السابق منذ ٢٠٠١ رادارات إلكترونية على طول سواحلها في مضيق جبل طارق وسواحل جزر الخالدات لمراقبة السواحل.[١]

من خلال ما سبق فإنّ سياسة دول القوس اللاّتيني تختلف من دولة لأخرى لكن تتفق على هدف واحد، لذلك يمكن اعتبار أنّ الدول الأوروبية تتبنّى خطاب مزدوج، فهي تؤكّد على خطورة الهجرة على المستوى الدّاخلي، لذا ترى ضرورة غلق الحدود، وفي الوقت نفسه تفتح حدودها أمام هجرة الكفاءات.

أمّا على مستوى سياسة **الإتحاد الأوروبي المتعلّقة بالهجرة غير الشرعية** فإنّ دافع أوروبا في سياستها تجاه الهجرة السرية ناتج عن ما تسببه كتهديد للمواطنين في سوق العمل، ففي حالة الركود الاقتصادي يؤدي إلى فقد المواطنين بالدول المستقبلة لوظائفهم وتصبح بالتالي المنافسة في سوق العمل على أشدها بين المواطنين والمهاجرين، ونظرا لزيادة الطلب على العمالة الوافدة ذات الأجور المتدنية، وعليه يتولد عنه عقدة كره الأجنبي وتزداد المطالب المنادية بطرد المهاجرين حتى وإن كانوا يتمتعون بجنسية الدولة المستقبلة، إلى جانب المطالبة بسنّ قوانين صارمة تمنع قدوم مهاجرين جدد. في حين أنّها لا تشدّد

---

١ "أسبانيا تسخر قمرا صناعيا لمراقبة الهجرة السرية إلى سواحلها" **مجلة الجيش**، العدد ٥٤٠، جويلية ٢٠٠٨،ص ٤٤.

على العمالة الماهرة وهجرة الأدمغة "Brain Drains" حيث إنّ السّماح لهم بالهجرة يرجع غالبا لاعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية، مثل الاستفادة من التّخصصات الدقيقة، والطلب المتزايد على العمالة الماهرة.[1]

تنقسم دول الاتحاد الأوروبي إلى أربعة مجموعات تتمثل في وجهات نظر للهجرة تتمثل فيما يلي :

* أنّ كل من ألمانيا، النمسا وهولندا تعطى الأولوية للتحكم في الحدود الخارجية وتهتم في سياستها بالتوسع نحو أوروبا الشرقية، الأمر الذي يستدعي إعطاء الأولوية لمراقبة الحدود التي ستنتقل نحو الشرق، والنمسا تؤكد على العمل بنظام الحصص (système des guetats) حسب الجنسيات في مجال التجمع العائلي.
* أمّا فرنسا، بريطانيا، وأيرلندا فتركز على تشجيع تنقل المهاجرين من مستعمراتها القديمة مع ضرورة تكثيف التعاون في مجال الهجرة مع الدول الأصلية.
* أمّا الدول الاسكندينافية فتركز في سياسة الهجرة على ضرورة احترام حقوق الأجانب خاصة ما يتعلق بتقديم الحماية اللازمة للاجئين.
* أما إيطاليا، اليونان، إسبانيا والبرتغال فترى أنّ الهجرة وسيلة لمواجهة العجز الديمغرافي في أوروبا، وتركز على ضرورة التعاون الأوروبي لوقف الهجرة غير الشرعية.[2]

نظرا للثقل الديمغرافي باعتباره الإسفنجة التي تمتص جهود التنمية في جنوب المتوسط(حسب بعض المحللين من الضفتين)، لذلك تقوم المجموعة الأوروبية بتحريض من أعضائها المجاورين للمتوسط ببناء سد من قوانين الحماية والإجراءات الردعية في مواجهة ما يسمونه بزحف الفقراء الجنوبيين المتمسكين بثقافاتهم "السفلى" والرافضين للاندماج في الثقافات العليا والاندماج Intégration هي الكلمة المرادفة للقطيعة الكبرى عند هـ.بيرين أي رفض الاختلاف الثقافي المصدر الأول لثراء حضارات المتوسط

---

١ مصطفى عبد الله خشيم، المرجع السابق، ص ٣٦.

٢ غالية بن زيوش، المرجع السابق، ص ٩٤.

وحيوية مجتمعاته.[1]

كما تلجأ الدول الأوروبية لسياسة التنسيق بين المصالح المختصة في مراقبة الهجرة السرية وتشجيع تبادل المعلومات بينها لمحاربة الشّبكات التي تعمل في تمرير المهاجرين، حيث تفرض القوانين الأوروبية إجراءات صارمة في مراقبة المشتبه بهم.

واتّخذت اللجنة الأوروبية عدة توصيات سنة ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٥ من أجل تجسيد التعاون في تنفيذ إجراءات الإبعاد، كما أكّدت على ضرورة إبرام اتفاقات استعادة مع " الدول الغير آمنة ' أي الدول المرسلة للمهاجرين بإعادة مهاجريها إليها، كما يتمّ فرض عقوبات مالية على شركات النّقل التي تنقل مهاجرين سريين لا يتوفّر لديهم الوثائق المطلوبة.[2]

تقوم الدول بإجراءات الرقابة في مناطق العبور (المطارات، والموانئ والمناطق الحدودية) وكذا عند الاستفادة من خدمة عمومية، وهناك إجراءات رقابية خاصة بالعمل السري، فعلى صاحب العمل التأكد من أنّ الأشخاص الذين يشغّلهم في وضعية قانونية ويتعرّض صاحب العمل الذي يُشغّل عمالا من المهاجرين غير الشرعيين لعقوبات إدارية أو جنائية طبقا لقوانين الدول.

٢ ـ سياسات دول الجنوب المتعلقة بالهجرة غير الشرعية (مستوى دولاتي وجهوي):

تتّخذ كلّ دولة سياسة معينة تجاه الهجرة سواء كانت من الدول المستقبلة أو المصدرة لها، من خلال إصدار تشريعات وقوانين وقرارات ولوائح مّلزمة تُنظّم عملية الهجرة، فعلى مستوى طبيعة العلاقات يتجسّد مدى وجود عملية تنسيق وتعاون جهوي Sub – régional، إقليمي Régional، أو عالمي Global تجاه الهجرة الشرعية وغير الشرعية، وطالما أنّه على مستوى العالم لا توجد سلطة ملزمة Binding Authority فإنّ

---

١ محمد العربي ولد خليفة، النظام العالمي: ماذا تغير فيه وأين نحن من تحولاته؟، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٨، ص ١٤٤.

٢ غالية بن زيوش، المرجع السابق، ص ١١١.

الدول المتضررة والمستفيدة من الهجرة تقوم بعملية تنسيق وتعاون تجاه مشاكل الهجرة التي تواجهها.[1]

فدول أوروبا اليوم تطالب بلدان المغرب العربي بأن تكون أشبه بدوريات حراسة لبواباتها ومنافذها الجنوبية ودون أن تتفهّم أوروبا العلاقات والروابط البشرية والتاريخية والثقافية والعرقية والاقتصادية بين سكان شمال إفريقيا وبقية أجزاء إفريقيا، هذا إضافة لحقيقة الجغرافيا الأفريقية.[2]

نتيجة لضغط الدول الأوروبية على دول جنوب وشرق المتوسط باتخاذ إجراءات متشددة في مواجهة المهاجرين الأفارقة، ففي ليبيا مثلا وبغض النّظر عن المعاملة التي يتعرّض لها المهاجرون الأفارقة من قبل رجال الشرطة وأصحاب العمل، هاجم مواطنون ليبيون في أكتوبر ٢٠٠٠ على منزل يأوي مهاجرين أفارقة وقاموا بضربهم والاستيلاء على ممتلكاتهم، وعند وصول الشرطة قامت باحتجازهم ونقلهم إلى مركز الشرطة أين قضوا ٤٠ يوما.[3]

أمّا سياسة دول جنوب المتوسط المتعلّقة بالهجرة غير الشّرعية تبقى على المستوى الدّولاتي، منها ما اعتمدت الجزائر من سياسة مزدوجة في مواجهة اللاّجئين من الطّوارق الماليين والنيجيريين الذين استقروا في الجنوب الجزائري وشكلوا مجموعات مسلحة.

أمنيا: دعّمت وحدات حراس الحدود المكلّفة بحراسة حدود يبلغ طولها ٦٢٨٠ كلم بتزويدها بعتاد حديث، ثم بعد ذلك تمّ وضعها تحت وصاية وزارة الدّفاع الوطني[4] فحسب مصالح الدرك الوطني ففي سنة ٢٠٠٣ قامت خلال سنوات ماضية باكتشاف

---

١ مصطفى عبد الله خشيم، المرجع السابق، ص ٤٠.

٢ علي الحوات، المرجع السابق، ص ص (١٢-١٣).

٣ A. Bensaad,' Voyage au bout de la peur avec les clandestins du sahel' , **le Monde Diplomatique**, septembre ٢٠٠١, p١٧.

٤ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق، ص ٥٦.

وإبعاد حوالي ٦٠٩٢ مهاجر سري في المناطق الحدودية مع النيجر، مالي والمغرب ٣٢% من أصل نيجيري، ١٤% من مالي، ٩% من المغرب و ٨% من غينيا.[١]

دبلوماسيا: توجهت مساعيها الحميدة بإبرام اتفاق تامنراست في جانفي ١٩٩١ بين الحكومة المالية وحركة الأزواد، لوضع حدّ لحوالي ستّة أشهر من التّمرد، ونصّ هذا الاتّفاق على منح منطقة الأزواد حكما ذاتيا وعلى تنمية المنطقة.[٢]

كما بدأت الحكومة الجزائرية تطلق حملات توعية ضدّ الهجرة إلى أوروبا التي تتم عبر " قوارب الموت "، ومن هذه الحملات حملة وزارة الشؤون الدينية، التي دعت علماء الدّين وأئمة المساجد إلى تبصير الشباب بالأخطار التي يواجهونها، والمغامرة التي يخوضونها بقطع مسافات طويلة في قوارب غير آمنة بحثا عن الهجرة إلى إيطاليا واسبانيا وفرنسا. ويعمل العلماء على إعداد فتوى صريحة تحرم الهجرة سرا عبر القوارب، وتنهي عن التعامل مع شبكات تهريب الأشخاص. والجدير بالذكر أن حرس السواحل الجزائري قد أحصى ٧٤ شخصا انتشلوا من البحر في عام ٢٠٠٦ م، عندما انقلب بهم الزورق وهم في طريقهم إلى اسبانيا.[٣]

قامت المملكة المغربية في عام ٢٠٠٣ م بسن قانون جديد ينص على فرض عقوبة بالسجن لمدة قد تصل إلى عشرين عاما على كل من يساعد اللاجئين على الفرار عبر الأراضي المغربية، وقد منح الاتحاد الأوروبي المغرب ٦٧ مليون أورو لمساعدته للسيطرة على الهجرة غير المشروعة وتعزيز أمن حدوده، واتخاذ إجراءات صارمة ضد تهريب البشر، وتحسين الإطار القضائي.[٤]

أما تونس فقد صادق البرلمان التونسي على مشروع قانون جديد يهدف إلى محاربة الهجرة السرية. ويقرّ بنظام رادع لكل الأشخاص المشاركين والمستفيدين من تنامي

---

١ غالية بن زيوش، المرجع السابق، ص ١٢٥.

٢ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق، ص ٥٦.

٣ عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، المرجع السابق، ص ص (٤٨ ـ ٤٩)..

٤ المرجع نفسه، ص ٤٥.

ظاهرة الهجرة السرية، التي أصبحت تشكل مصدر قلق للحكومة التونسية والدّول الأوروبية المجاورة. كما نص القانون على توسيع مجال الأفعال التي تُعد الهجرة السرية جريمة يحاكم عليها القانون، ويعاقب القانون الأشخاص الذين يكونوا عصابات أو تنظيمات بغرض تنظيم عمليات هجرة سرية أو المتهمين بالمساعدة في تهريب الأشخاص، أو إيواء الأشخاص المهربين أو تهريبهم، أو إعداد الأماكن لإخفائهم أو توفير وسائل نقلهم...الخ.[1]

وقامت دولة الجماهيرية الليبية في سنة ٢٠٠٥ بالتوقيع على اتفاق تعاون مع إيطاليا، تلتزم فيه بقبول تنقّل رجال الأمن الإيطاليين إلى ليبيا في مهمّة متابعة وإيقاف المهاجرين غير الشرعيين، وبالتعاون مع السّلطات الجزائرية تمّ فتح مركزين للاعتقال والحجز في رقّان بالصحراء الجزائرية، وفي سبحا في الصحراء الليبية.

تعتبر المغرب بدورها نقطة عبور أساسية عبر إسبانيا حيث سنويا تمر ١٠٠ شاحنة تَعبُر مضيق جبل طارق لضحايا الغرق في المضيق، كما سجّل عبور ٢٥ ألف شخص عبر جزيرة "سبتة" باتجاه إسبانيا، رغم عمل السلطات الإسبانية على تشديد الرقابة على هؤلاء المهاجرين.

وفي سنة ٢٠٠١ قامت إسبانيا بطرد ٤٤٨٤١ مهاجر في وضعية غير شرعية، كما قامت إسبانيا سنة ١٩٩٢ بالتوقيع على اتفاقية تعاون مع المغرب يلتزم بموجبها المغرب باستعادة جميع المهاجرين المارين عبر إقليمه إلى غاية سنة ١٩٩٥ ، والسلطات المغربية وافقت على استعادة ٦٥ مهاجر قدموا من إفريقيا السوداء مقابل ٣٠٠ أورو على الفرد الواحد وتعهد إسبانيا بتحسين وضعية المهاجرين المغاربة وتخفيض ديونه، وتنفيذا لهذا التعاون اتفق وزيرا داخلية البلدين شهر نوفمبر ٢٠٠٣ على إحداث هيئة مشتركة دائمة تجتمع سنويا توكل لها مهمة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمكافحة الهجرة السرية، في نفس الشهر أوقفت الشرطة المغربية ١٤٢ مهاجر سري في محاولة لعبور مضيق جبل طارق باتجاه إسبانيا.[2]

١عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، المرجع السابق، ص ٥٠.

٢ غالية بن زيوش، المرجع السابق، ص ١٢٤ نقلا عن:

أما على مستوى دول المغرب العربي مجتمعة، فلا وجود لعمل أو تصور مشترك ففي اتحاد المغرب العربي يمكن للدول الأعضاء في هذا التنظيم أن تتقدم بتصور موحد مقابل التّصور الأوروبي الموحد في إطار سياسة أوروبا للهجرة، لكن مثل هذا العمل المشترك غير موجود بسبب الإختلافات السياسية التي تحول دون الوصول إلى طرح ومناقشة مثل هذه المسائل التي تعتبرها الأنظمة قضايا من الدرجة الثانية، فبالرغم من عقد قمم مغاربية كالتي عقدت في الجزائر في ديسمبر ٢٠٠٣، كان من الممكن أن تكون فرصة لمناقشة تصوّر مشترك بين الدول الأعضاء حول قضايا الهجرة وهو الطرح الذي تقدم به الطرف الجزائري لكن الخلافات السياسية حالت دون ذلك.

المطلب الثاني: سياسات دول شمال وجنوب المتوسط المتعلقة بالتهديدات البيئية

الفرع الأول: السياسات المتعلقة بالتغيرات المناخية

١ ـ سياسات دول المتوسط المتعلقة بالتغيرات المناخية:

إنّ كلا من دول المتوسط بشمالها وجنوبها مدركة لضرورة وضع حل للتّغييرات المناخية والتقليل من آثارها الكارثية.

فبالنسبة لدول شمال المتوسط على المستوى الدولاتي فهي تعتمد سياسات مختلفة بناءا على موقعها، وما تسببه لها من أضرار إفرازات الغازات السامة ؛ فإيطاليا تتمتّع بتشريع في مجال تصنيف المنشآت من أجل حماية البيئة، ما يُخضع نشاط المؤسسات للتصريح أو للترخيص، غير أنّ مراقبة كافة المؤسسات المصنّعة تبقى غير منتظمة كما هو الحال في فرنسا، كما تحوّلت مؤسسة " إيكو ـ ديكو " تدريجيا إلى تقديم الخدمات (في تصميم هندسة منشآت، في مجال المعالجة، وتجميع النفايات الصناعية والبرامج المعلوماتية ...)، كما تلعب شركة " ENIE " (إيني) الإيطالية دورا مهما في مجالات المحروقات، والفحم والموارد المتجددة، وحفظ الطاقة، أما معهد إعادات البناء الصناعي فهو يطوّر نشاطات أبحاثه في عدة قطاعات كالمعلوماتية والنقل الجماعي الاتصالات والأبحاث المتعلقة بمحركات الدّيزل، وخصّصت هذه الشركات ميزانيات هامّة لتكوين طاقمها وحتى إطارات قادمة من دول الجنوب، وأنشأ المعهد المذكور مدرسة تُعْنى بالبيئة في

Agence de presse Reuter dans, **le Monde**, ٢٠ Novembre ٢٠٠٣.

مدينة إركولانو.[1]

أما فرنسا فمن سياستها، إحصاء ٩٠٠ موقع صناعي ملوث، وفتح متابعات قضائية ضدّ المؤسسات المخالفة للقانون، وارتفعت تكلفة حماية البيئة في سنة ١٩٩٦ إلى مائة وثلاثين (١٣٠)مليار فرنك، أي بنسبة نمو ٥ % مقارنة بسنة ١٩٩٣.

وفي إسبانيا تحتل ظاهرة التلوث الصناعي مكانة بارزة وهذا ماتُركّز عليه السلطات المحلية على غرار باقي الدول الأوروبية، والبرتغال هي الأخرى تعمل على حماية البيئة من خلال المؤسسات المكلفة بحمايتها. وفي أغلب الدّول الأوروبية فإن وزارات البيئة يطلق عليها "وزارات المستحيل" حسب ما جاء في عنوان كتاب لوزير فرنسي للبيئة، نظرا لأن نشاط وزارة البيئة بطبيعته هو نشاط بين القطاعات، فهي تتعلق بالصناعة والنقل والزراعة والصحة والتّهيئة العمرانية... الخ، كما أنه في الغالب ماتتمتع وزارة البيئة بالوزن السياسي الكافي للتّأثير على نشاط الوزارات الأخرى، بل إن تأثيروزارة البيئة على القرارات المالية الجبائية ذات الصلة بحماية البيئة قد تقلص أكثر كذلك فإنّ الأجهزة الضرورية للنّشاط ما بين القطاعات لم تكن كافية في معظم الدّول وهذا ما يحول دون فعالية ونجاعة الأنشطة الجارية.[2]

السياسات المتعلقة بالتغيرات المناخية في دول جنوب المتوسط، نظرا لاعتبار أنها نادرا ماتهتم بإثارة القضايا البيئية، إذ تعد قضية الحفاظ على البيئة مسألة ثانوية بحسب الحاجة المستعملة للتنمية، ولكن في الواقع رغم هشاشة المؤسسات وقانون البيئة وضعف إلزاميته، فهناك وعي متنام أن مستوى معيشة السكان، وصحّتهم ومستقبلهم مرتبط أيضا بإيجاد الحلول للأزمة البيئية.[3]

بالمقارنة بين دول الضفتين فإنّ الإهتمام بمجال القضايا البيئية في الدّول

---

١ عبد اللطيف بن أشنهو، ياسين بن أشنهو، **المحيط والتنمية في حوض المتوسط**، الجزائر: منشورات زرياب، ٢٠٠٤، ص ١٥١.

٢ عبد اللطيف بن أشنهو، ياسين بن أشنهو، المرجع السابق، ص ص (٨٨- ٩٠).

٣ المرجع نفسه، ص ١٠١.

الأوروبية دخل مجال السياسة والمنافسة الحزبية في حين في دول الجنوب عكس ذلك تماما، فقلّما نجد حزبا يهتم بالتهديدات البيئية، فالحركات السياسية الخضراء غير موجودة تماما بالرغم من أن الجمعيات بدأت تتطور في دول المغرب العربي، ففي المغرب -على سبيل المثال- توجد " جمعية آفاق " في طريق تحوّلها لحزب سياسي، ممّا قد يجعل من القرارات البيئية ذات وزن في العملية السياسية وفي صنع قرارات النظام السياسي.[١]

كما أنّ الرّأي العام في دول القوس اللاّتيني كثيرا ما يهتم بالقضايا البيئية، ويدْعَم ذلك بوسائل الإعلام والاتصال المختلفة، لكن في دول المغرب العربي يبقى ذلك محدودا فالمتابع لوسائل الإعلام المغاربية يلاحظ ـ مجرد ملاحظة بسيطة إذ يتطلب الأمر دراسات لتحليل مضمون مدى اهتمام الصحافة المغاربية بالقضايا البيئية ـ بأنّها نادرا ما تتناول المسائل البيئية، وإذا ما تناولتها فمن خلال كوارث الزلازل والفيضانات، أو أزمة نقص المياه الحادة في المدن أو تلوث الشواطئ، ويمكن تبرير ذلك بعدم وجود كفاءات تقنية فيما يتعلّق بالإعلام في مجال البيئة.

تتمتّع دول القوس اللاّتيني بانتمائها إلى الاتحاد الأوروبي، ما يجعل الاتّحاد مصدرا لقوانينها ومصدر لأساليب التّدريب المتخصصين والتمويل، فالرأي العام في هذه الدول حذر في التّعامل مع القضايا البيئية، كما أصبح الرأي العام المهتم بالبيئة يشكل ضغطا متزايدا على مسار القرارات السياسية والمتعلّقة بالبيئة.

ويتميّز الاتحاد الأوروبي باتّخاذه مواقف صارمة منها ما حدث في مفاوضات "كيوتو" (KYOTO) حول تخفيض الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري، فقد عرفت أوروبا كيف تتمسك بموقفها الصارم والموحّد إزاء الولايات المتحدة الأمريكية المتحفظة جدا في التّخفيض السّريع والمهم لهذه الإفرازات، إذ ستقلّص هذه الإفرازات بنسبة ٧,٥% بالنّسبة للولايات المتحدة الأمريكية و٨% بالنسبة لليابان.[٢]

٢ ـ السياسات العالمية المتعلّقة بالتغيرات المناخية:

---

١ المرجع نفسه، ص ٩٧.

٢ عبد اللطيف بن أشنهو، ياسين بن أشنهو، المرجع السابق، ص ص (٨٢ ـ ٨٣).

إنّ البيئة قد أضحت قضية عالمية، حيث أنّ التهديدات البيئية تنطوي على صفة العالمية نظرا لكيفية تفاعلها في البيئة العالمية، فالمركّبات التي تحتوي على عناصر الكربون والهيدروجين والفلور والكلور (المعروفة اختصارا ب CFC) التي تطلق في الجوّ، تساهم في تفاقم مشكلة استنزاف الأوزون ضمن طبقة الستراتوسفير، بغض النّظر عن المكان الذي تطلق منه، تماما كما تساهم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في التّغيير المناخي الذي يشهده العالم، فآثارها إذن تمس دول العالم ككلّ، وبذلك فالتهديدات البيئية لا يمكن التعامل معها إلا من خلال التعاون على مستوى عالمي.[١]

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٩ عقد " قمة الأرض" في مدينة ريودي جانيرو عام ١٩٩٢، وقبلها أنشأت عام ١٩٨٨ هيئة علماء دولية هي الهيئة الحكومية المعنية بالتغيّر المناخي تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بهدف دراسة الخطر الذي يمثله التغيّر المناخي[٢]، إلى أن تم عقد مؤتمر ريودي جانيرو، الذي تم من خلاله توقيع **معاهدة الإطار*** حول التغير المناخي (FCCC) من قبل ١٥٣ دولة وأضحت بعد ذلك سارية المفعول خلال ثمانية عشر شهرا أي بتاريخ ٢١ مارس ١٩٩٤.

ونصت المادة الثانية من معاهدة الإطار حول التغير المناخي ب" ضرورة ضمان تثبيت النسبة التي تتركز بها غازات الاحتباس الحراري في الجوّ عند مستوى يمنع تدخّل الأنشطة البشرية على نحو خطر على النّظام البيئي".[٣]

---

١ جون بيليس، ستيف سميث، المرجع السابق، ص ٦٥٣.

٢ جون بيليس، ستيف سميث، المرجع السابق، ص ٦٩٠.

* **معاهدة الإطار**: هي اتفاق بين دول، تحدد المبادئ والمعايير والأهداف والتنظيمات والإجراءات الخاصة بالتّشاور واتخاذ القرارات والمراجعة، كما أنها تتضمن نصوصا بشأن مراجعة لاحقة مرنة أو تطوير للقواعد والإلتزامات، مأخوذة من المرجع: جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤، ص ٧٠١.

٣ المرجع نفسه، ص ٦٩٣.

عقدت مجموعة الدول الثمانية من ٧ إلى ٩ جويلية ٢٠٠٨ قمة لأجل التغيرات البيئية، ولأول مرة اجتمعت الدول الأكثر تصنيعا في العالم على ضرورة تقليص وبمقدار النصف من حجم انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون إلى غاية ٢٠٥٠ فاتحة المجال إلى إتفاق شامل من المتوقع إبرامه في ديسمبر ٢٠٠٩ بكوبن هاغن، كما أقرت مجموعة الثمانية على تخصيص مبلغ قدره ٦ ملايير دولار، يموله البنك العالمي من أجل دعم فكرة إنشاء صندوقين ماليين دوليين يُخَصّص أحدهما (الصندوق المالي الدولي من أجل التكنولوجيا النظيفة) للمشاريع التكنولوجية ذات الاستهلاك الضعيف للمحروقات في الدول السائرة في طريق النمو.[1]

أفرزت الوعود الجديدة لمجموعة الثمانية بعد تلك المبرمة في هلينغدام سنة ٢٠٠٧ رد فعل من طرف مجموعة الدول الخمسة (الصين، الهند، أفريقيا الجنوبية، البرازيل المكسيك) التي ترى أنّ هذه الجهود غير كافية رغم أنها تعتبر قفزة نوعية، حيث طالبت مجموعة الدول الخمسة الصاعدة اقتصاديا من الدول المتقدمة بضرورة تقليص الدول الثمانية إلى غاية ٢٠٢٠ من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري بحوالي ٢٥ إلى ٤٠ % مقارنة ب ١٩٩٠،وما بين ٨٠% إلى ٩٥% إلى غاية سنة ٢٠٥٠، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الوعد الجديد على المدى الطويل على أن تقوم الهند والصين بنفس الإجراءات.

وحسب الوكالة الهولندية للتقسيم البيئي تسببت الصين في ٢٠٠٧ في انبعاث نسبة ٢٤ % من الغازات الملوثة ماجعلها تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، لتتّفق الدول مجتمعة في اجتماع للدول الاقتصادية الكبرى (يضم هذا الاجتماع مجموعة الدول الثمانية ومجموعة الدول الخمسة إضافة إلى أستراليا وأندونيسيا وكوريا الجنوبية) على الإعلان عن بيان نهائي يهدف إلى تقليص انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري على المدى البعيد (إلى غاية ٢٠٥٠) دون إعطاء أي توضيحات حول البرنامج.[2]

---

١ مليكة آيت عميرات، "مجموعة الثمانية من غلين إيقلز إلى هوكايدو" **مجلة الجيش**، العدد ٥٤١، أوت ٢٠٠٨، ص ٢٩.

٢ مليكة آيت عميرات، "مجموعة الثمانية من غلين إيقلز إلى هوكايدو"، المرجع السابق، ص ٢٩.

الفرع الثاني: السياسات المتعلقة بتلوث مياه البحر المتوسط

١ ـ سياسات دول المتوسط المتعلقة بتلوث مياه البحر المتوسط

إن الإستراتيجيات والسياسات المتبعة في مختلف الدول لأجل حماية البيئة تبقى كثيرة التنوع بحيث تتفاوت في أهميتها وخاصة في فعاليتها، حيث لعب كل من البنك العالمي والاتحاد الأوروبي دور متناميا لتشجيع حماية البيئة أو فرضها فرضا، وذلك على دول ضفتي المتوسط.

كما لعبت الحكومات الوطنية في بعض الحالات دورا طلائعيا، خصوصا في الضفة الشمالية، خاصة من خلال العمل الجماعي بين الدّول المنتمية للاتحاد الأوروبي حيث تجد هذه السياسات البيئية دعما قويا من الاتحاد الأوروبي، أما دول جنوب المتوسط فعلى العكس تبقى القرارات الوطنية المتعلّقة بتلوث البحر المتوسط هي الأرجح، حتى وإن كان هناك تأثير دولي يمارس عليها خلال السنوات الأخيرة خاصة من طرف البنك العالمي وبصورة ثانوية من طرف الاتحاد الأوروبي.[١]

بالنّسبة لسياسات دول جنوب المتوسط الدولاتية، فمن تجارب مكافحة تلوث المياه ونقصها من خلال التّحكم في كمّيات استعمالها، فتجربة تسيير المياه الحضرية في تونس ما بين سنة ١٩٨٠ و ١٩٩٦ بفضل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه SONEDE وهي شركة عمومية تولت مهمة توزيع المياه بالاعتماد على مبدأ تحديد التعريفة حسب شريحة الاستهلاك، فقد تمت مضاعفة سعر المياه بثلاث مرات تقريبا للشرائح الأقل استهلاكا، وبأربع مرات للشرائح الأكثر استهلاكا، وأدى هذا التنوع في الأسعار إلى تقليص استهلاك الأوساط الاجتماعية الميسورة، خاصة في مدينة تونس والمناطق التي تشهد نموا اقتصاديا سريعا.[٢]

تنتهج الدول المغاربية سياسات محلية في التعامل مع التلوث المائي للبحر المتوسط كالحرس على نظافة الشواطئ والمناطق المشاطئة للبحر، ولكن تبقى إمكانياتها محدودة لغياب

---

١ عبد اللطيف بن آشنهو، ياسين بن آشنهو، المرجع السابق، ص ٦٦.

٢ عبد اللطيف بن آشنهو، ياسين بن آشنهو، المرجع السابق، ص ص (١٢٤ ـ ١٢٥).

التّقنيات المتطوّرة في معالجة المياه وحفظها من تسرّب نفايات المصانع وناقلات البترول عبر البحر المتوسط، بالرغم من أنّ واقع قلّة المياه في أفريقيا ؛ فحسب التقديرات الأممية فإنّ أفريقيا تملك مصادر غنيّة بالمياه لكن تبقى نسبة ٤ % من المياه المستغلة بسبب غياب المنشآت الخاصة لاستغلالها من جهة، وغياب الاستثمار من جهة أخرى، وقد قُدّرت تكاليف هذه الأخيرة ب ١٢ مليار دولار في السنة حسب المختصين في هيئة الأمم المتحدة، وبأنّ نصف سكان منطقة جنوب الصحراء الأفريقية يعانون من هذا المشكل.[١]

أما في دول شمال المتوسط فإنّ كلفة المياه صارت أكثر كلفة من ذي قبل لا سيما في النّشاط المنزلي ممّا اضطر السّكان إلى التّقليل من حجم استعماله، وتجدر الإشارة إلى أنّ الاستهلاك الفردي للمياه الصالحة للشّرب يعرف تراجعا في بلدان شمال المتوسط خاصة في فرنسا التي عرفت ارتفاع سعر المياه بوتيرة أسرع مقارنة مع بلدان أخرى وذلك لعدّة أسباب، من بينها الارتفاع السّريع جدّا لضرائب إزالة التلوّث التي تقبضها وكالات الأحواض، نتيجة لاعتماد المواصفات الأوروبية الشّديدة الصّرامة في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية وإزالة التلوث.[٢]

في إيطاليا تبقى مشاكل المياه شأنا محليا إذ عادة ما تضطلع البلديات بمسؤولية تسيير المياه والتّطهير، إضافة إلى مراقبة النّفايات الملوثة التي تطرح في الأنهار والأراضي، كما أن نسبة ٣٠% من المياه تضيع أثناء التقاطها من نقاط التوزيع، وهذا نتيجة لسياسات اللامركزية الإدارية في إدارة الموارد المائية وحماية البحر المتوسط من التلوّث في ظلّ انعدام القدر الكافي من المواصفات والعقوبات، وبالرغم من أنّ الاتحاد الأوروبي قدّم لإيطاليا مساعدة تمثّل ٥٠% من إجمالي الغلاف المالي المخصّص لتحسين شبكة المياه، كما أصدر الاتحاد تعليمات بشأن الحفاظ على مياه البحر المتوسط من التلوّث، إلاّ أنّ إيطاليا تأخّرت في إدراج تعليمات الاتحاد الأوروبي في قوانينها الوطنية حتّى يسمح للمقاطعات المحلية بالمصادقة عليها.

---

١ مليكة آيت عميرات، "التحديات الأفريقية" مجلة الجيش، العدد ٥٤١، أوت ٢٠٠٨، ص ٢٦.

٢ عبد اللطيف بن أشنهو، ياسين بن أشنهو، المرجع السابق، ص ١٠٥.

وتؤكد التّعليمة الأوروبية المتعلّقة بمعالجة المياه القذرة، أنّ ذلك يستلزم استثمارات ضخمة، حيث ستجد بعض السلطات الإقليمية نفسها عاجزة عن توفير الموارد المالية اللازمة[1].

٢ ـ السياسات العالمية المتعلّقة بتلوث مياه البحر المتوسط:

إن صفة العالمية لتلوث مياه البحر المتوسط يمكن تبريرها بأنّها تتخطى الحدود القومية، ذلك أنّها بطبيعتها تعبر الحدود الفاصلة بين الدول، إذ أنّ ثاني أكسيد الكبريت المنبعث من إحدى الدّول تحمله الرياح ليستقر على شكل أمطار حامضية تهطل على البلدان الواقعة في طريقها، والنّفايات التي تدفن في بحر مغلق أو نصف مغلق تطال بآثارها كل الدّول المطلة على هذا البحر، وهذا ما يفرض على الدول والأطراف الفاعلة تبني سياسات عالمية لمواجهة التحدي.[2]

منذ سبعينات القرن العشرين تمّ اعتماد العشرات من الاتفاقيات والبرامج البيئية ومن أمثلة ذلك سلسلة من المعاهدات المتعلّقة بحماية بيئة المتوسط على غرار غيره من البحار وتمثّل اتفاقية برشلونة ومخطط العمل من أجل البحر المتوسط منذ ١٩٧٦ كبداية أولى لإدراك الأخطار المستقبلية لتلوث البحر المتوسط، منها:

مخطط العمل من أجل البحر المتوسط: حيث وقعت عليه ١٦ دولة متوسطية في ١٩٧٦ ببرشلونة اتفاقية لحماية البحر المتوسط من التلوث وصادقت على مخطط العمل من أجل البحر المتوسط PAM الذي دخل حيز التنفيذ في ١٩٧٨.

برنامج المراقبة المستمرة والبحث في مجال التلوث في البحر المتوسط (MED – POL)، الذي تمّ وضعه بمساهمة خمسة وثمانين مخبرا علميا، جرى على عدة مراحل أهمها التّشديد على معرفة المناطق السّاحلية ثمّ على البرامج الوطنية لمراقبة التلوّث البحري وتقييمه، في بداية البرنامج كانت بعض الدّول فقط تطبّق هذا البرنامج لتتطوّر حاليا إلى ضبط التلوث وتكوين الموظّفين والعمال لانجاز المهام والأنشطة المقررة.

---

١ عبد اللطيف بن أشنهو، ياسين بن أشنهو، المرجع السابق، ص ص (١٠٦ ـ ١٠٧).

٢ جون بيليس، ستيف سميث، المرجع السابق، ص ٦٥٤.

بالنسبة لتلوث البحر المتوسط فكثيرا ما كان موضوع حمايته محل اهتمام العديد من البروتوكولات الموقعة بين الدول المتوسطية، منها أيضا بروتوكولات بشأن التعاون لأجل حماية البحر من أضرار النفط والمواد الضارة الأخرى في حالات الطوارئ من تسرب لأنابيب البترول أو غيرها، من البروتوكولات أيضا ما اهتمت بالتنوع البيولوجي من البروتوكولات الموقعة في سنة ١٩٩٦ بين دول ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية نصت على طرق حديثة للتخلص من النفايات الخطرة عبر حدود البحر المتوسط.[١]

وبالموازاة مع البرنامج، تم وضع مراكز للنشاطات الجهوية، يختص كل مركز بمجال معين مثل الكشف الهوائي، التلوث بسبب السفن، الإنتاج النقي، حماية الفصائل المهددة بالانقراض، الاستكشاف المنهجي لعلاقة البيئة بالتنمية.[٢]

إلى جانب هذه الاتفاقيات، قام البنك العالمي بمعية البنك الأوروبي للاستثمار بالبرامج من أجل البيئة في البحر المتوسط، وتبنت المؤسسات في عام ١٩٩٠ برنامج الدّعم التقني لحماية البيئة في حوض المتوسط METAP:

في مرحلته الأولى (١٩٩٠ – ١٩٩٢) قدم الدّعم من أجل إعداد سياسات وبرامج بيئية وتعبئة الأموال للمشاريع المتعلّقة بالمياه، وتسيير النّفايات السّامة، ومحاربة تلوث البحر وتهيئة السواحل، وفي مرحلة ثانية (١٩٩٣ – ١٩٩٥) دعّم البرنامج مساعدته التّقنية لفائدة البيئة بتمويله لمائة (١٠٠) مشروع.

المرحلة الثالثة تمتد إلى سنة ٢٠٠٠، لدعم القدرات الوطنية للتّسيير خصوصا في مجال الثروات المتجدّدة.[٣]

---

١ Ahmed Bedjaoui ," Environnement et développement: le role des médias et des sociétés civiles dans les pays du Maghreb " **Voix pour l'avenir commun l'environnement et la société en Méditerranéé,** N ٧٦ ; ١٩٩٩ , p ١٠٨.

٢ عبد اللطيف بن أشنهو، ياسين بن أشنهو، المرجع السابق، ص ص (٧١-٧٢).

٣ المرجع نفسه، ص ص (٧٢ – ٧٣).

المبحث الثاني: علاقات التعاون الأمني بين دول شمال وجنوب المتوسط

المطلب الأول: مبادرات التّعاون الأمني بين دول شمال وجنوب المتوسط

الفرع الأول: السياسات الناتجة عن مبادرات التعاون الأمني

١ ـ مسار تطور علاقات التعاون الأمني:

أولا: قبل مؤتمر برشلونة ١٩٩٥م

إنّ الإستراتيجية الأوروبية اعتبرت منذ القدم دول المغرب العربي كمنطقة عبور لعمق القارة الإفريقية، لذا فقد حاولت منذ احتلالها لها انتهاج إستراتيجية تسمح لها بالسيطرة على هذه المنطقة للعبور لإفريقيا، فدول المغرب العربي لها خصائصها الجيوسياسية (كما سبق وأن ذكرنا في الفصل الأول).

ففي سنوات ١٩٥٤ و ١٩٥٦م تم اكتشاف آبار البترول والغاز في الجزائر وذلك ما جعل فرنسا تتعلق أكثر بالمنطقة، فاهتمام فرنسا تجسد في تأسيس مؤسسات منها شركة البحوث البترولية بالجزائر "**SNREPAL**" والشركة الفرنسية للبترول "**C.F.P.A**" والشركة الفرنسية لبترول الجزائر "**C.P.A**" وشركة البحث والاستثمار في النفط الصحراوي "**C.R.E.P.S**" بالإضافة إلى مجموعة مراكز البحوث والمكاتب الوطنية الفرنسية للاستثمار في مجال النفط.

وبعد التخلص من السيطرة الاستعمارية، عرفت دول المغرب العربي: خاصة منها تونس، المغرب والجزائر مشاكل اقتصادية خانقة لم تستطع احتواءها بمفردها، فكان عليها البحث عن سبل التعاون مع التكتلات الإقليمية والدول المجاورة لها فكانت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وعلى رأسها دولة فرنسا نظرا لما تحتله علاقتها مع هذه البلدان من مكانة نتيجة لعامل الاستعمار والقرب الجغرافي ففي نهاية ١٩٦٢م قدمت الجزائر طلبا إلى الجماعة الأوروبية قصد التشاور والتفاوض من أجل بحث سبل التعاون بين الطرفين لكن طلب الجزائر قد أُجّل نظرا للاختلافات التي وقعت بين الوفد الفرنسي وبريطانيا في موضوع الجزائر.

لكن بالرغم من هذه الصعوبات فقد استطاعت الجزائر تحقيق خطوات متقدمة في

مستوى الحوار مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية وذلك من خلال جملة من اللقاءات أبرزها لقاء ديسمبر ١٩٦٤، أما تونس فقد قامت بأول مبادرة للدخول في مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في أكتوبر ١٩٦٢ وبالنسبة للمملكة المغاربية فقد طلبت هي بدورها الدخول في مفاوضات تمهيدية مع المجموعة الأوروبية في ٣٠ جانفي ١٩٦٤.[١]

وبعد سلسلة من المشاورات والمفاوضات بين الدول المغاربية: تونس، المغرب الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وافقت هذه الأخيرة على مبدأ الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة لمنتجات هذه البلدان.

كانت العلاقات بين دول الضفتين تقتصر على العلاقات الاقتصادية والتجارية حيث اهتمت اتفاقيات الشراكة بين دول المغرب والمجموعة الاقتصادية الأوروبية بالجانب التجاري وأهملت الجوانب السياسية والأمنية، إضافة إلى عدم التكافؤ في التعامل الأوروبي الذي يستبعد المنتجات الزراعية التي تدخل في إنتاج السلع المصنعة.

وهكذا وبعد عدة سنوات من التفاوض والتشاور في نطاق الارتباطات الثنائية تمّ التّوصل إلى تحقيق اتفاقيات ارتباط عام ١٩٦٩ بين كل من المغرب وتونس من جهة والسوق الأوروبية المشتركة من جهة أخرى، إذ تضمنت هذه الاتفاقيات ما يلي:

- إنشاء منطقة تجارة حرة.
- التقارب والتعاون في مجال المنتجات الزراعية والصناعية.

أما بالنسبة للجزائر فقد تم استثناؤها بسبب اعتراض هولندا على التعاون معها،وهذا ما جعلها تكتفي بإقامة علاقات تجارية مع ألمانيا وفرنسا ودول البينيلوكس.

إنّ إبرام هذه الاتفاقيات لم يكن نهاية المسار بل استمرت المشاورات والمفاوضات، فمنذ سنة ١٩٧١ تزايد اهتمام المجموعة الأوروبية بتطوير العلاقات التعاونية مع جيرانها في المتوسط استجابة لطموحاتها ومصالحها للعب دور نشيط على الساحة المتوسطية، ومع

---

١ إسماعيل الغربي، نصوص في العلاقات الدولية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٩٠م، ص ١٥٧

بداية السبعينات بدأت جولة أخرى من المفاوضات على ضوء تبني الجماعة الأوروبية لما يسمى "بالسياسة المتوسطية الشاملة" و قد انتهت بتوقيع مجموعة من اتفاقيات التعاون في أفريل ١٩٧٦ مع كل من تونس، المغرب والجزائر، والتي دخلت حيّز التنفيذ في جويلية ١٩٧٨.[١]

وقد شملت هذه الاتفاقيات أداتان رئيستان فاعلتان بمنح الأفضلية التجارية والمساعدات المباشرة لتلك الدول حسب البروتوكولات المالية المرفقة بالاتفاقات الموقعة.

إضافة إلى أنّها نصّت على ضرورة إزالة الحواجز الجمركية أمام المنتجات الصّناعية المغاربية ولكن مع استثناء مؤقّت للمنتجات النّفطية المكرّرة وإجراء تخفيضات كبيرة في الرسوم الجمركية أمام المنتجات الصناعية المغاربية، ووضع برنامج للتعاون الاقتصادي نصّ على مساعدة الجزائر في تحسين صناعتها البتروكيماوية.[٢]

كما خصّصت هذه الاتّفاقيات بعض فصولها للملف الاجتماعي، وأقرت بضرورة احترام مبدأ المساواة وعدم التّمييز، بمعنى حق المهاجرين المغاربة في المعاملات المماثلة في مجال الوقاية الاجتماعية، التّجمع العائلي، التكوين والسكن، إلاّ أن الكثير من البلدان الأوروبية لم تستطع احترام هذه الاتّفاقيات خاصة في ميدان الضّمان الاجتماعي، مختلف هذه الاتفاقيات لم تكن مرضية للطرف الأوروبي لأن امتيازاتها كانت قليلة ومحدودة، ولم تحقق رغبة الطرف الأوروبي في التّركيز على الجوانب الاقتصادية والفنيّة.[٣]

ومحاولة من الطرف الأوروبي للوصول إلى نتائج أفضل، جاء إعلان مارس ١٩٨٥ من المجلس الأوروبي، الذي نصّ على إعطاء السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية

---

١ عبد الله المهذبي، أحمد عبد الحكيم، "اتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوربية في استراتيجية العلاقات الدولية آفاق عام ٢٠٠٠" **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ١٨٤، جوان ١٩٩٤،ص ٦٨.

٢عبد الله المهذبي، أحمد عبد الحكيم، المرجع السابق، ص ٦٧

٣ ادريس ولد القابلة، "المغرب وأوروبا في إطار منظور الشراكة الأورومتوسطية" على موقع الانترنت: www.rezgar.com/debat/show.srtasp. ٢٠٠٨/ ٩/ ٢٨

الموسعة صيغة قابلة للتّطور، وقصد الوصول إلى نتائج ملموسة في مجال التّطور الاقتصادي ولكن ذلك لم يحصل، فالاتحاد الأوروبي توصّل إلى قناعة راسخة مفادها أن الشّراكة الأورومتوسطية عليها أن تمرّ أولا وبالضرورة عبر شراكة أورومغاربية، كما أنّها كفيلة بحلّ المشاكل العالقة التي ظلت تعكّر العلاقات بين دول المغرب ودول المجموعة الأوروبية، لذلك نجد أنّ المجموعة الأوروبية فيما مضى سعت إلى تحقيق نوع من الشراكة الأورو- مغاربية من خلال العديد من المحاولات الهادفة إلى تعميق العلاقات الاقتصادية ، وزيادة نمو التجارة بين الضفتين، وهذا ما استطاعت بالفعل تحقيقه خلال العقدين الأخيرين حيث قامت المجموعة الأوروبية بعملية واسعة لإعادة تقديم سياستها مع الدول المجاورة لها، خاصة الدّول المطلة على شرق وجنوب المتوسط وظهر هذا التوجه من خلال:

- بيان قمة المجلس الأوروبي في لشبونة جوان ١٩٩٢، الذي أكد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للمتوسط تماما كالشرق الأوسط، تشكل مناطق جغرافية للاتحاد الأوروبي مصالح قوية فيها، للحفاظ على الأمن والاستقرار.
- عودة المجلس الوزاري الأوروبي في اجتماعه بكورفويا باليونان جويلية ١٩٩٤ لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أوروبية متوسطية.
- إقرار القمة الأوروبية التي تم انعقادها بألمانيا في شهر ديسمبر سنة ١٩٩٤ بمضمون ورقة العمل المقدمة من اللجنة الأوروبية للاتحاد تتضمن الأسس العامة لسياسة أوروبية متوسطية [١] هذه السياسة الأورو-متوسطية التي تقوم على أساس تبني المجموعة نظرة جديدة تحقق بموجبها أهدافها بعيدة المدى وتعيد بموجبها تعريف أولوياتها الخارجية وتتبنى مجموعة من الإجراءات الرئيسية هي:
- دعم الإصلاحات الاقتصادية في البلدان المتوسطية بشتى الوسائل.
- تشجيع الاستثمار الخاص في كافة المجالات.

---

١ محمود أبو العينين،" العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة" مجلة السياسة الدولية،العدد١٤٠، أفريل٢٠٠٠، ص ٢٠.

ـ تحسين الوصول إلى السوق الأوروبية بهدف التصدير إليه.
ـ تعزيزالعلاقات مع دول الجوار الاقتصادي السياسي في الجنوب.

ولتحقيق التطبيق الفعلي لهذه السياسة جاء عقد الاجتماع الوزاري للشراكة الأورو-متوسطية يومي ٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ في برشلونة، حيث افتتح بخطاب ألقاه العاهل الإسباني خوان كارلوس الأول ثمّ بدأت المناقشات الرسمية في قضايا عديدة تهم جميع الأطراف، وتمت المصادقة على البيان الختامي في ٢٨/ ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥.[١]

ثانيا: مؤتمر برشلونة

جاء مؤتمر برشلونة ليعبّر عن وضع أسس جديدة للعلاقات بين الطرفين، أي بين دول الاتحاد الأوروبي من جهة ودول الجنوب بما فيها دول المغرب العربي، كما يمثل المؤتمر تعبيرا واضحا وصريحا عن الطموح الأوروبي خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بالزعامة في أن تحتل مكانة دولية متقدمة ومرموقة.

انعقد مؤتمر برشلونة يومي ٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٥، حيث ضم وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعددهم خمسة عشرة وزيرا، يمثلون كل من الدول: فرنسا، إسبانيا، البرتغال، ألمانيا، لوكسمبورغ، بلجيكا، بريطانيا، السويد الدانمارك، اليونان، فنلندا والنمسا، إضافة إلى وزراء ثماني دول عربية هي: المغرب تونس، الجزائر، مصر، سوريا، الأردن وفلسطين، إلى جانب مشاركة بعض الدول المتوسطية الأخرى وهي: قبرص، مالطا، تركيا و (إسرائيل).[٢]

حيث تبنى المؤتمر جدول أعمال شامل استهدف مناقشة وتحليل مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك للتوصل إلى تدعيم الروابط والعلاقات القائمة بين الطرفين، في مختلف المجالات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، المالية، الاجتماعية والثقافية...إلخ

انتهى المؤتمر بتوصل الأطراف المشاركة في الاجتماع إلى: اتفاق إقامة شراكة متعدّدة

---

١ محمد الأطرش، " حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية" مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٢، ١٠/ ٢٠٠١، ص ٢٥.

٢ محمد الأطرش، المرجع السابق، ص ١٣.

الجوانب بين الاتحاد الأوروبي من جهة، والبلدان المتوسطية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط من جهة أخرى، وذلك أساسا في ثلاث مجالات:

- الشراكة السياسية والأمنية: من أجل تحقيق الاستقرار والأمن على أساس الاعتماد على آلية الحلول السلمية للنزاعات والسيطرة على التّسلح – خصوصا أسلحة الدمار الشامل – إضافة إلى احترام العديد من المبادئ الأخرى في هذا السياق مثل: احترام العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[1]

ولكن رغم دعم الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط لهذه المبادئ خاصة مبدأ عدم الاستحواذ على الأراضي بالقوة، فإنّنا نجد اختراقا كبيرا لهذا المبدأ خاصة من طرف إسرائيل، والتي تستمر في عدوانها وأعمالها التخريبية ضد الشعب الفلسطيني وهذا ما يدفع بنا إلى القول أنّ إسرائيل أفرغت إعلان برشلونة من مضمونه وحالت دون تطبيقه، نتيجة الاستمرار بنهجها المعادي للسلام، ورغم اعتراف دول الاتحاد الأوروبي بخطورة ما تفعله إسرائيل ومسؤوليتها الكبيرة في إعاقة وضع الشراكة الأورو- المتوسطية موضع التنفيذ فإنّها امتنعت عن إدانة إسرائيل وعن تحميلها المسؤولية.[2]

- الشراكة الاقتصادية والمالية:

من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في الازدهار والرفاهية لدول المنطقة، وذلك من خلال إقامة علاقات اقتصادية إقليمية متداخلة ووثيقة وجعل العنصر الأساسي في هذه الشراكة هو تأسيس منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط بحلول عام ٢٠١٠، تعمل وفق مبادئ وأنظمة منظمة التجارة العالمية وسيصبح بعد ذلك في إمكان المنتجات الصناعية دخول السوق المتوسطي دون أيّ رسوم، وبالتالي التوصل إلى إنشاء أو تأسيس أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تتجاوز أعداد المستهلكين فيها حوالي ٦٠٠ مليون شخص.

---

١ المرجع نفسه، ص١٤.

٢ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

أما فيما يخص المساعدات المالية فيقوم المجلس الأوروبي بتقديم مساعدات مالية قدرت بـ ٤,٧ مليار وحدة نقدية أوروبية، وهذا من خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٥ و١٩٩٩. كما يساهم بنك الاستثمار الأوروبي B.E.U في تقديم قروض لدول جنوب الحوض المتوسط.[1]

غير أن المبلغ الفعلي الذي تم تقديمه كمساعدات مالية لدول الجنوب الحوض المتوسط لم يتجاوز ٩,٠ مليار أورو، في حين نجد أن اهتمام الاتحاد الأوروبي بحدوده الشرقية سيكلفه ٦٨ مليار دولار على مدى ٦ سنوات ونفس الشيء بالنسبة لمشروع "ميدا ٢" للسنوات المقبلة حيث نجد أن المفوضية الأوروبية طلبت أن تكون الأموال المخصّصة له مقدرة بـ٦،٧ مليار أورو غير أنّ الاتحاد لم يوافق إلا على ٥،٣ مليار أورو[2].

الشراكة الاجتماعية والثقافية:

ترتبط الشراكة الاجتماعية والثقافية بعنصر مهم يتعلق بهوية وكيان الدول حيث تلتزم الأطراف تحت بنود هذه الشراكة بتطوير المصادر البشرية الإقليمية، إضافة إلى التأكيد على دور وسائل الإعلام بمختلف أنواعها وأشكالها في تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان والتقارب بين الشعوب وكذلك أهمية قطاع الصحة في التنمية وضرورة التعاون الجدّي لتخفيف الهجرة وضرورة تحقيق تعاون حقيقي للحد من الهجرة غير الشرعية.

كما أن الاتفاق ركز على ظاهرة الهجرة المغاربية والتي تمثل لأوربا تصادم اقتصادي واجتماعي وثقافي بين طرفي الشّراكة.

٢ ـ أهم مبادرات التعاون الأمني المشتركة:

---

١ أسامة كنعان، "استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديد لمنطقة البحر المتوسط" مجلة التمويل والتنمية، مركز الأهرام للنشر والترجمة، العدد ٠٣، سبتمبر ١٩٩٦، ص ١٥.

٢ خالد الطراولي، "الشراكة الأوروبية المتوسطية شراكة حضارة أم شراكة سوق؟" من الموقع الإلكتروني: http://www.serch.htm ٢٠٠٨/١٢/١٢

لأجل معالجة قضايا الأمن المختلفة تبنى مؤتمر برشلونة عدة وسائل وتدابير لتحقيق متطلبات الأمن في المتوسط من أبرز التدابير الأمنية:

- إقامة جهاز يسعى إلى معرفة وتحديد مصادر الخطر والتهديد بين دول المنطقة ومحاولة تفاديها أو علاجها وإيجاد الحل المناسب لها.
- الإنفاق حول نزع أسلحة الدمار الشامل والسيطرة على تصدير الأسلحة التقليدية.
- تحقيق مناخ التعايش السلمي في المنطقة على أساس اتفاقيات تضمن حقوق الإنسان وتنظّم أمور الهجرة وحفظ حق الأقليات.
- تحقيق الأمن الإقليمي من خلال تبني اتجاه مشترك تنظّمه اتفاقيات تتعلّق بمكافحة الإرهاب ومواجهة مخاطر الهجرة غير الشّرعية وتجارة المخدرات والجريمة المنّظمة.[١]

من التّجمعات التّعاونية بين دول القوس اللاّتيني مجموعة الخمسة زائد خمسة(٥٥) التي ترجع بداية تجمعها إلى ما بعد المنتدى المتوسطي الأول في ٢٥-٢٧ماي ١٩٨٨، حيث عقد المنتدى الثاني بطنجة في (٢٣-٢٧ماي ١٩٨٩) واعتبر خلية تفكير لضمه العديد من المفكرين ورجال السياسة والدبلوماسيين من دول المغرب العربي الخمسة ودول القوس اللاتيني: إيطاليا،فرنسا، اسبانيا والبرتغال، ونتج عن هذه الخلية اجتماع وزراء خارجية الدول التسعة في أكتوبر ١٩٩٠، خلص ببيان مشترك جاء فيه أن هذه الدول تعمل على تحويل المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون، هذا سمي بمجموعة ٤٥ ثم مجموعة ٥٥ بعد انضمام مالطا في ١٩٩١.[٢]

يعتبر مشروع مجموعة ٥ '٥ من المشاريع المقترحة من طرف فرنسا لدول المتوسط الغربية، كما يعتبر منتدى غير رسمي يهدف لتحسين الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي للدول العربية، تطرح التصورات المتباينة سواء من الجهة الأوروبية والمغربية

---

١ طه المجدوب، "الأمن الأوروبي ـ المتوسطي من وجهة نظر مصرية" مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٤ أفريل ١٩٩٦، ص ١٠١.

٢ بونوار بن صايم "تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط" أعمال الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط، المرجع السابق، ص ٣٣.

من جديد عراقيل خطيرة لتحقيق هذا الطموح، حيث بعد اجتماعين وزاريين في روما ١٩٩٠ وفي الجزائر سنة ١٩٩١ بقي الحوار معلقا طيلة عشر سنوات إذ لم ينعقد المؤتمر الثالث لوزراء خارجية الدول العشرة إلا في جانفي ٢٠٠١، حيث انعقدت اجتماعات أخرى في السنوات ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣، ولكن عقبات نجاح المبادرة استمرت خاصة منها غياب كتلة مندمجة بالنسبة لدول المغرب العربي.[١]

ففي جميع اللقاءات التي جمعت مجموعة (٥ٰ٥) تدرج الهجرة وخاصة السرية منها ضمن القضايا المطروحة للنّقاش، باعتبارها مصادر تهديد لأمن المنطقة تتطلب التعاون بين دول الضفتين لمحاربتها، ففي لقاء وزراء دفاع الدول العشر المنعقد في شهر ديسمبر ٢٠٠٤ بفرنسا تمّ التأكيد على ضرورة التّعاون لمواجهة المخاطر المهدّدة للأمن في المنطقة على رأسها الإرهاب، وشبكات تهريب السلاح والمخدرات وكذا الهجرة السرية، واتّفق المجتمعون على تبني مخطط عمل مشترك لمواجهتها.[٢]

كما تسعى كل من فرنسا وألمانيا إلى تفعيل دور التعاون مع الدول الغربية لشمال وجنوب المتوسط، إضافة لتوسيع هامش الحركة الإقليمية لاسيما باتجاه دول حوض المتوسط من خلال إنشاء منظمة تجارة حرة بين أوربا ودول الجنوب عام ٢٠١٠ (بناءا على قرارات مؤتمر برشلونة ١٩٩٥)، ودول أوروبا دفعت منذ مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٠ ما نسبته ٢٥ % من التزاماتها، علما بأن ٦٠% من المساعدات الدولية لدول جنوب المتوسط تأتي من أوروبا.[٣]

إنّ مسار برشلونة رغم نقائصه إلا أنّه تمكن من تجاوز العديد من الأزمات محققا نتائج لا يستهان بها ولهذا السبب لا يعقل التّخلي عن هذا المسار بل يتعيّن دعمه وتعزيزه

---

١ Jean Francois Coustiliére , ˮ Sécurité en Méditerranée: une initiative au format ٥ٰ٥ ˮ**Défense Nationale** , Paris , N° ٤ , Mai ٢٠٠٥ , pp(٤٠-٤١).

٢ غالية بن زيوش، المرجع السابق، ص ٦٤.

٣ وليد عبد الحي، حسن نافعة، وآخرون، **آفاق التحولات العالمية المعاصرة**، عمان: دار الشروق، مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٢، ص ٢٥.

بمبادرة التّعاون المعزّز، ومن بينها الحوار ٥+٥ الذي يجمع بين دول الضفتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية للمتوسط.

من بين مزايا هذا الحوار:

ـ مجموعة ٥+٥ تشمل دولا كليبيا وموريتانيا التي لم تشارك في مسار برشلونة.

ـ طبيعته غير الرسمية التي تسمح بالتطرق للعديد من المواضيع خارج دائرة السياسة الخارجية ؛ منها الهجرة في إطار اجتماع وزارة الداخلية، أيضا المسائل العسكرية والأمنية في إطار اجتماع وزراء الدفاع ورؤساء هيئات الأركان، إضافة لاجتماع وزراء النقل ورؤساء البرلمانات.

ـ الحوار٥+٥ يمثل قيمة مضافة بالنسبة لمسار برشلونة خاصة أنه لا يعاني من الانعكاسات السلبية الناتجة عن صراعات الشرق الأوسط.[١]

الفرع الثاني: الأبعاد الأمنية للشّراكة والاعتماد المتبادل

١ ـ علاقات الاعتماد المتبادل الناتجة عن الشراكة بين دول المتوسط:

بما أن ما يجمع كلا من الضفتين هو الفوائد الاقتصادية التي يحاول كل طرف أن يجنيها من الآخر، فهي بمثابة العمود الفقري لأي علاقة تعاون أمني ما لم تركز على سياسة تنموية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط..[٢]

فإنّ علاقات الاعتماد المتبادل بين دول القوس اللاتيني ودول المغرب العربي من شأنها دفع التعاون الأمني كما تجعله الخيار الإستراتيجي الأفضل لدى الطرفين، فدول الجنوب بمثل ما تمثل تهديدا لدول الضفة الشمالية فهي مصدر للأمن الطاقوي

١ JUAN Prat y Coll , "Les Perspectives de l' Approche sous – Regionle dans le cadre du partenariat Euro Mediterraneen ," **Confluences Internationales** , Institut National d' Etudes de Strategie Globale : Alger , ١/٢٠٠٨ , pp(٤٠-٤١).

٢ Demain la Méditerranée: la parole est aux riverains du sud , Edition publisud: Paris , ١٩٩٥, pp (١٩٥-١٩٤).

لدول القوس اللاتيني، حيث تستحوذ كل من الجزائر وليبيا على أولى نسب الاحتياطات العالمية للغاز الطبيعي بالإضافة إلى مصر بنسبة ٥ % و ٣% من الاحتياطات العالمية من النفط وتشكل الجزائر في هذا الإطار الدّولة الأساسية من حيث تأمين الغاز لجنوب أوروبا من خلال الأنبوب المتوسطي (الجزائر ـ تونس إلى إيطاليا، وأنبوب الغاز المغاربي ـ الأوروبي) الجزائر، المغرب، اسبانيا والبرتغال.[١]

فالتحدي الذي يطرح على مستوى دول القوس اللاّتيني بأنّ الطلبات على الطاقة ستتزايد ما بين سنة ٢٠٠٠ وسنة ٢٠٢٥ بنسبة ٦٥% مقابل محدودية القدرات الإنتاجية ممّا يستدعي الاستثمار في الطاقات المتجدّدة، وهو ما تطرحه فرنسا في الوقت الراهن من خلال مقايضة الغاز الطبيعي بالطاقة النووية ذات الاستخدامات السلمية "، وتشير التّقديرات إلى تصاعد حاجيات دول الاتحاد الأوروبي للطاقة حيث ستتزايد الواردات من ٤٠ % سنة ١٩٩٩إلى ٥٠% سنة ٢٠١٠ إلى ٧٠% سنة ٢٠٢٠ وتصل إلى ٨٥ % سنة ٢٠٣٠، في الوقت الذي تعتبر فيه الجزائر ثالث ممون لأوروبا بعد روسيا والنّرويج، حيث تُؤمّن ما بين ٢٥ % إلى ٣٠ % من حاجيات السّوق الأوروبية وما بين ٥٠ % و٦٠ % من حاجيات إسبانيا وإيطاليا، ولديها مشروعين كبيرين لتموين أوروبا بالغاز من خلال مشروع MED-GAZ الذي يربط الجزائر بإسبانيا ومشروع "غالسي" الذي يربط الجزائر بإيطاليا، مع طموح الجزائر لوصول إنتاجها من الغاز الطبيعي إلى ٨٥ مليار متر مكعب سنويا ابتداء من ٢٠١٠. ولا تكتفي الجزائر بتصدير مواردها الطاقوية، بل شرعت في ربط هذه العلاقة الإستراتيجية مع دول القوس اللاّتيني إلى باقي الدول الأوروبية من خلال مشروع الأنبوب الأفريقي الذي يربط نيجيريا بالجزائر وبأوروبا عبر النيجر تتراوح طاقته مابين٢٠ و٣٠ مليار متر مكعب سنويا، على أن يكون جاهزا في حدود سنة ٢٠١٥.[٢]

---

١ مصطفى صايج،" الاتحاد المتوسطي: خلفيات وسيناريوهات " العالم الإستراتيجي،العدد ١،مارس ٢٠٠٨،ص ١٠.

٢ مصطفى صايج،" الاتحاد المتوسطي: خلفيات وسيناريوهات "، المرجع السابق، ص١٠.

على هامش مختلف المبادرات التعاونية بين دول المتوسط فقد تمّ توقيع اتفاقيات تعاون معظم دول المغرب العربي كل دولة على حدا، خاصة من طرف فرنسا على خلفية تأسيس الإتحاد المتوسطي، إذ وقّع الملك المغربي على اتفاقيات بلغت قيمتها حوالي أربعة ملايير أورو في عدة مجالات أهمها القطار المكوكي بين طنجة والرباط، وتحديث طائرات مروحية، وتجهيزات عسكرية، كما اتفق الرئيس الفرنسي والملك المغربي على تعاون في مجال الطاقة النووية السلمية تشيّد فرنسا بموجبها للمغرب محطة أو محطتين نوويتين لأغراض سلمية. كما فشل الرئيس الفرنسي في اقناع المغرب بشراء طائرات "رافال" الفرنسية، حيث فضل المغرب العرض الأمريكي بشراء ٢٤ طائرة "أف ١٦" بثمن ١,٦ مليار أورو، وهو مبلغ أقل مما عرضه الفرنسيون في صفقة طائرات رافال الذي حُدّد ب ٢,١ مليار أورو وهذا ما يجعل التنافس شديد بين أوروبا وأمريكا. فكل من دول القوس اللاتيني على رأسها فرنسا تنظر للمغرب كشريك مهم في المتوسط وهذا ما أكده رئيس البرتغال ماريوشواريس بقوله: "المغرب هو البلد الذي تربطه علاقات اقتصادية وسياسية أكثر مع الاتحاد الأوروبي من بين بلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط بحجم مبادلات تجارية تمثل ٧٠% من التجارة الخارجية المغربية، وللمغرب دور كبير في توقيع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة".[١]

وفي زيارة الرئيس الفرنسي للجزائر وقع على اتفاقيات للتعاون والشراكة بقيمة خمس مليارات دولار، نصفها يعود لشركتي "توتال" و"غاز دوفرنس"، والنصف الآخر سيعود لشركات فرنسية مهتمة بقطاع الخوصصة مع ما اقترحه من مشاريع في مجال الطاقة النووية، ونفس قضية التّنافس الأمريكي الأوروبي على دول المغرب العربي تطرح من جديد حيث تجاوزت قيمة المبادلات التجارية بين الجزائر وواشنطن ١٥ مليار دولار في الوقت الذي لم تتعد فيه ٨,٥ مليار دولار مع فرنسا في سنة ٢٠٠٧ وهو

---

١ خطاب الرئيس ماريوشواريس رئيس الجمهورية البرتغالية، في إطار الدورة الأولى لسنة ١٩٩٥، "أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي"، لشبونة ٣ ماي ١٩٩٥، الرباط: مطبوعات الأكاديمية المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، ص ١٨.

تراجع محسوس لفرنسا في السوق الجزائرية، مع إدراك صانع القرار في فرنسا بالتحدي الآسيوي في المنطقة وبالأخص من الصين وكوريا الجنوبية وحتى المنافسة في مجال الصناعات العسكرية حيث تشتد المنافسة بين روسيا وواشنطن وفرنسا لتقديم المبيعات والتجهيزات لدول الضفة الجنوبية.[1]

أما تونس فكانت تربطها علاقات هي الأخرى مع دول الضفة الشمالية، حيث كانت تونس السبّاقة إلى عقد اتّفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، إذ تم إمضاء في جويلية ١٩٩٥ ودخل حيز التّنفيذ في مارس ١٩٩٨، ويرجع المحلّلون هذا الميل التونسي للتبعية التي تعاني منها على مستوى تجارتها الخارجية اتجاه الدول الأوروبية، وكذا في سعيها من خلال إدخال إصلاحات اقتصادية ومصرفية وتفكيك للحدود الجمركية لتسهيل دخولها في المنطقة العالمية للتجارة، كما أنّها تحفزت بحكم استفادتها من قروض تفضيلية من قبل المؤسسات المالية والاقتصادية للاتحاد ومن فرنسا خاصة أنّها قدّرت نسبة هذه المساعدات ب ٥٥ % من ميزانية التّسيير التّونسية لسنة ١٩٩٨.[2]

كما أنّ الاتّفاقية المبرمة بين تونس والاتحاد الأوروبي تمحورت أساسا على الجانب الاقتصادي التجاري والمالي وتغاضت بالتالي عن الجوانب الاجتماعية والثقافية والقانونية فلم تمس جانب الإصلاحات السياسية التي أصر عليها إعلان برشلونة ١٩٩٥ الذي يشكّل الوثيقة المرجعية الأولى في الشّراكة بين دول الضّفّة الشمالية والجنوبية للمتوسّط، خاصة وأنّ النّظام التونسي مازال محل انتقادات شديدة من طرف العديد من المنظمات غير الحكومية الأوروبية النّشطة في مجال حقوق الإنسان.[3]

٢- علاقة التعاون الأمني بالتّهديدات الأمنية الجديدة:

بالرّغم من كثرة الاتفاقيات بين دول الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط

---

١ مصطفى صايج،" الاتحاد المتوسطي: خلفيات وسيناريوهات "، المرجع السابق، ص ١٠.

٢ سالم برقوق، " فرنسا،الاتحاد الأوروبي والشراكة الأورومتوسطية "العالم الإستراتيجي،العدد٢،أفريل ٢٠٠٨،ص ١٥.

٣ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والطموحات في أن يحقق التعاون الاقتصادي خطوة نحو الاتحاد بين الطرفين، فجميع الوثائق المؤسسة لمشروع الشراكة الأورومتوسطية (إعلان برشلونة،اتفاقيات الشراكة الثنائية لقاءات مجموعة ٥ ٥) تركز على تحرير المبادلات التجارية والاقتصادية وتتغاضى عن المبادلات الإنسانية والثقافية، على غرار التعاون مع دول أوروبا الشرقية والوسطى الذي يهدف إلى تحرير تنقّل الأشخاص.[١]

فتدفق المهاجرين كثيرا ما كان مطروحا للنقاش في مختلف المبادرات التعاونية خاصة ما جاء في التصريح الختامي للقمة الاقتصادية والاجتماعية الأورومتوسطية يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٩٦ في باريس، وتضمن التصريح ملاحظات مفادها أن وجود مهاجرين في البلدان الأوروبية يشكل عنصرا جدّ إيجابي في إطار تكثيف التّكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الضفتين، غير أن بناء منطقة للتبادل الحرّ حول المتوسط قد تكون لها عواقب وخيمة على حركة السكان داخل هذه المنطقة.[٢]

ويؤكد التصريح على أنّ كلّ سياسة لضبط تدفّق المهاجرين ينبغي أن ترافقها في البلدان الأصلية أعمال لصالح التنمية بالتعاون مع البلدان المستقبلة، ويقترح التّصريح تحديد ميثاق أوروبي متوسطي مشترك لحقوق المهاجرين وواجباتهم، وخلال هذا اللقاء تمّ تداول قضية ضبط هجرة العمالة من خلال تمويل برامج التنمية في دول المصدر وتحسين شروط التّبادل التّجاري مع دول جنوب المتوسط وتخفيف الدّيون واحتواء الآثار الاجتماعية السّلبية للإصلاحات الاقتصادية.[٣]

لذلك نجد دول القوس اللاتيني على مستواها وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي تركز على الهجرة من خلال بعث مشاريع الشراكة مع دول المتوسط الجنوبية، وكما يشير إلى

---

١ غالية بن زيوش، المرجع السابق، ص ١١٧.

٢ مصطفى بخوش، "الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، المرجع السابق، ص ٢٣.

٣ مصطفى بخوش، "الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة"، المرجع السابق، ص ٢٣.

ذلك روبرتو أليبوني Roberto Aliboni بقوله " الدول الأوروبية تميل إلى تقدير أنّ القدرات العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا، ولكن العوامل السوسيوسياسية والثقافية تشكل اليوم توترات وأخطار يمكن أن تتحوّل إلى تهديد في المستقبل ".[1]

إنّ الإغراءات الاقتصادية المقدّمة لدول الضّفة الجنوبية لم يصاحبها تسيير حركة انتقال العمالة من أفريقيا إلى أوروبا بل المزيد من القيود للحدّ من هذه الحركة ومقاومة الهجرة غير الشرعية بشكل أكثر صرامة.[2]

أما بالنّسبة لتهديد الإرهاب الدولي فبالرغم من الحساسيات بين الضفتين في تعريف الإرهاب، إلاّ أنّ الإجراءات تبقى صارمة في التّعامل مع مرتكبي التّفجيرات الإرهابية في كلا الطرفين، وفي أوروبا يتم التّشديد على المشتبه فيهم، ودول المغرب العربي ما زالت تُبقي الإرهاب ضمن المسائل المحليّة.

وبالنسبة للتهديدات البيئية فيزداد حلّها صعوبة من جرّاء التّفاوت بين دول الشمال والجنوب ؛ فدول الشمال مدركة لأهمية الأخطار دون أن تعترف مع ذلك بأنّها تتحمل الجانب الأكبر من المسؤولية، والجنوب الذي لا تبدو له هذه المخاطر، أو على الأقل بعضها، كخطر منظور في المستقبل القريب، يأبى الحد من خياراته في التنمية ما لم يقدم الشمال تعويضا كافيا عن ذلك. ومن هنا يُلقى كلّ طرف بالمسؤولية على الآخر محمّلا إياه تبعة ما سيشهده المستقبل من أضرار، الأمر الذّي يؤدي إلى ترك المسألة دون قرار سيما في القضايا التي يتعرض فيها مصير الكوكب كلّه للخطر[3]، وهذا ما سيتم توضيحه في عراقيل التّعاون الأمني بين دول شمال وجنوب المتوسط.

---

١ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

٢ البشير الكوت، " ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الأفريقية "، المرجع السابق، ص ٥٨.

٣ كريستيان كوميليو، (تر:أحمد عبد العليم)، الشمال والجنوب، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٣،ص ١٤١.

المطلب الثاني: مشـروع الاتحاد من أجل المتوسط

الفرع الأول: خلفيات المشروع المتوسطـي

بما أن فكرة الإتحاد المتوسطي هي فكرة أوروبية بالأساس، و طرحت بمبادرة فرنسية، حيث ترجع بداية التبشير بالمشروع إلى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في ١٧ فبراير ٢٠٠٧ في مدينة طولون بجنوب فرنسا، في إطار الحملة الإنتخابية للرئيس وتم إعادة طرحه من الوزير الفرنسي المنتدب للشؤون الأوروبية جان بيار جوبيه أمام مسؤولي مجموعة دول المنتدى المتوسطي في شهر يوليو ٢٠٠٧، كما أنّ الرئيس الفرنسي بعد فوزه بالرئاسة، تولّى مهمّة الدّفاع عن المشروع من خلال زياراته الدبلوماسية للعديد من دول الضفة الجنوبية.

من خلال ما سبق فإنّ الإتحاد من أجل المتوسط يدخل ضمن المخططات الإستراتجية للسياسة الفرنسية، لذلك فلهذه المبادرة ما يبرّرها، سواء ما أعلن عنه بصفة رسمية ومنها ما يمكن اعتباره المبرّر الحقيقي، في شكل غير معلن وهي كالتالي:

١ ـ الأهداف المعلنة:

كرّر الرئيس ساركوزي، بعد توليه السّلطة في أيار (مايو) ٢٠٠٧، الحديث في شكل منتظم عن دوافع المشروع المتوسطي، وصرّح في خطاب ألقاه في طنجة في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٧: " في المتوسط يُتّخذ قرار الحرب بين الحضارات أو السّلم بينها وفيه تتقرّر المواجهة بين الشمال والجنوب أو لا، وهنا يتقرر ما إذا كان الإرهاب والتّطرف والأصولية ستفرض على العالم أجندة العنف وانعدام التسامح، وهنا نفوز بكل شيء أو نخسر كل شيء"[١]، كما يؤكّد ساركوزي على أنّ فكرة الإتحاد من أجل المتوسط ليست بديلا عن مسار برشلونة وليست بديلا عن مجموعة ٥+٥، بل المطلوب هو " تكوين بحيرة للسّلام والأمن في هذه المنطقة الهشة"، كما يضيف في مقام آخر " أنّ فرنسا

١ أحمد طاهر، " الإتّحاد المتوسّطي هل يكـون أفضل خطأ من سابقيه ؟ "مجلة أريف الأرمينية، العدد ١٢، السّنة العاشرة، ديسمبر، ٢٠٠٧، ص ١٢.

بتجاهلها للمتوسط أعتقد أنّها تجاهلت بالفعل مستقبلها"، في إصرار على أهمية الأمن في المتوسط وتعميق العلاقات الأمنية بمختلف أبعادها.

ويضيف رومانو برودي رئيس الوزراء الإيطالي في اجتماع يوم ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٧ على إثر الإعلان عن الاتفاق بين إيطاليا وفرنسا وإسبانيا على الحاجة لإقامة اتحاد متوسطي بقوله: " إن فكرة الإتحاد من أجل المتوسط، فكرة حقيقية تهدف إلى السلام والحوار والتنمية وتم التنويه إليها في أوقات كثيرة من قَبْل..." و يضيف " ستكون محاور الاهتمام في الإتحاد الإقليمي الجديد للدّول المطلّة على البحر المتوسط التّنمية والسّلام، ومشكلات مثل الهجرة والبيئة".

إنّ تنمية اقتصاديات الدول المصدرة للهجرة هي أحد الطرق الكفيلة بإيقاف الهجرة أو على الأقل التّقليل منها كونها تؤثّر على الهجرة من الدّاخل بما يضمن استقرار السكان في دولهم الأصلية، انطلاقا من أنّ التّنمية تؤدي إلى خلق مناصب للشغل وإزالة الفوارق في مستويات المعيشة بينها وبين الدول المستقبلة، فمساعدة دول جنوب المتوسط مسألة لا بدّ منها لضمان استقرار المنطقة وإيقاف ضغط الهجرة، وتتم التنمية عن طريق دعم الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية، وتشجيع جلب الاستثمار الأجنبي الأوروبي إلى المنطقة، وتحرير المبادلات التّجارية مع دول المتوسط.[١]

يمكن تلخيص الأهداف المعلنة لمشروع الإتحاد المتوسطي، بدعم روابط تساهم في إقامة إتحاد جديد قائم بذاته يجمع الدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، ودول الضفة الجنوبية، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتعاون البيئي (لجعل البحر الأبيض المتوسط من أنظف البحار في أنحاء العالم)، بالإضافة إلى التعاون الأمني، لأجل مكافحة الإرهاب وفق مفهومه الغربي والهجرة من الجنوب نحو الشمال.

٢ ـ الأهداف غير المعلنة:

---

١ C. Condamines ,<< Intigration et politique de cooperation: Les illusions d'un coo- développement sans moyens >> , **Le Monde diplomatique** , Avril ١٩٩٨.

يأتي المشروع المتوسطي خاصة من خلال المبادرة الفرنسية تعبيرا عن المسعى الفرنسي إلى بناء تكتل أوروبي متوسطي يشمل الدول الأورمتوسطية [فرنسا، إيطاليا إسبانيا، البرتغال، اليونان، قبرص] إلى جانب الدول المتوسطية الأخرى، في إطار محاولة فرنسا لبناء نفوذ سياسي ـ اقتصادي قوي داخل الإتحاد الأوروبي بزعامة فرنسا في مواجهة القوة الألمانية، التي أصبحت قوة لا يستهان بها، من ناحية الإنتاج فألمانيا تنتج ٤ ,٢١ من الناتج القومي الإجمالي للإتحاد الأوروبي، وهذا ما يقلق فرنسا قلقا عميقا باعتبار أنّها هي المؤسّسة للإتحاد الأوروبي... لذا ففرنسا تسعى لإيجاد فرصة أخرى تثبت من خلالها قوتها و تسترجع مكانتها.[١]

في ظلّ المنافسة الشّديدة بين عدّة أقطاب على المنطقة الإستراتيجية لدول جنوب المتوسط، خاصة في مجال موارد الطاقة فالولايات المتّحدة الأمريكية وقّعت على اتفاقية تتيح لها استيراد ٤٠ % من صادرات الغاز الطبيعي الجزائري إلى غاية عام ٢٠٢٠ بالإضافة للزحف الصيني على المستوى الاقتصادي لإفريقيا وقامت بتأسيس مواقع اقتصادية في هذه المناطق، كل هذا دفع فرنسا على غرار غيرها من الدول الأوروبية لمحاولة التخفيف من حدّة التّنافس حيال المنطقة، والسّعي لربط دول الجنوب برابطة راسخة.

تستهدف فكرة الإتّحاد من أجل المتوسط الحصول على منافع، خاصة أنّ نصيب أوروبا من الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض بشدة لتحل محلها دول أخرى في دول الضفة الجنوبية، وهذا ما جعل فرنسا تعمل على لعب دور فعّال في إعادة تأهيل اقتصاديات دول المغرب العربي، وفي ظل النّمو الاقتصادي الكبير الذي تحقق في دول شمال إفريقيا في السنوات الأخيرة، بالاعتماد على موارد النفط والغاز ونمو قاعدة السّلع المصنعة، كما زاد حاليا الاستثمار في الجزائر٦ مرات بالمقارنة مع الفترة السابقة، كما أنّ فرنسا تعمل في مجموعة واسعة من القطاعات خاصة مع دول المغرب العربي، ففي

١ أحمد طاهر، المرجع السابق، ص ١٢.

دراسة حالة الجزائر نجد قطاع إنتاج الألبان والجبن، والمياه المعدنية، ومنتجات شركة دانون، كما تمّ فتح مصنع للبسكويت في الجزائر، شركة الأدوية الفرنسية العملاقة " سانوفي".[1]

مع تزايد اتّساع مجال الخوصصة في دول الضّفة الجنوبية زاد دور الشّركات الأوروبية بالعمل في هذه المناطق ؛ ففرنسا لها ثلاث بنوك بدأت في شراء بعض المؤسسات الجزائرية، وزادت التّعاملات خاصة مع فتح مجال الصناعات الجديدة لتنويع الاقتصاد وإنهاء الاعتماد على النفط والغاز، وبرامج لبناء وتجديد الصناعة الثقيلة وبناء الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، فتونس والمغرب مثلا تسعيان لاجتذاب صناعة السلع التي تسعى وراء الأيدي العاملة الرخيصة، وتسعيان لتمويل صناعة الاتصالات وإقامة مراكز لخدمة رجال الأعمال الأوروبيين خاصة في قطاع البنوك وشركات التأمين، كلّ هذا يتمّ في إطار الاستنجاد بخبرة الدول الأوروبية التي تعتبر دول الجنوب مجال حيوي لها في عدّة قطاعات.[2]

بظهور التهديدات الأمنية الجديدة، كان لزاما على أوروبا بحث سبل حلها وإدارتها فالعنصر الأمني شغل حيزا واسعا من المشروع.

الفرع الثاني: آفاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط

١ ـ سيناريوهات مشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

قدمت اللجنة الإعلامية البرلمانية للشؤون الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية ثلاث سيناريوهات ممكنة لشكل الاتحاد من أجل المتوسط في بعده الجغرافي والسياسي:

أ ـ السيناريو التوسعي:

هو صورة مطابقة في حدوده السياسية والجغرافية لمسار برشلونة، بما يعني ٢٧ دولة أوروبية و١٢ دولة جنوب المتوسط، ففي حالة ما إذا تم اللجوء لهذا الاختيار

---

١ نبيل زكي، << **ماذا وراء الإتّحاد المتوسّطي** >>، مأخوذة من الموقع:
http: //www.infomeast.com/Arabic,١٧/٠٣/٢٠٠٨.

٢ نبيل زكي، المرجع السابق.

وتفضيله فإنّ مشروع الاتحاد من أجل المتوسط سيكون محدودا بنشاطات التعاون الأورو- متوسطي والحوار السياسي شمال - جنوب وهو ما يطرح جدية هذا المشروع مقارنة بمسار برشلونة، وبالتالي سيكون من الأفضل تعميق التعاون في إطار مسار برشلونة بدلا من إنشاء اتحاد متوسطي.

كما أن مطابقة الاتحاد من أجل المتوسط في حدوده الجغرافية والسياسية لمسار برشلونة سيطرح قضية حساسة تتعلّق بعدم التّوازن العددي بين البلدان الشمالية للضفة المتوسطية ونظيرتها في الضّفة الجنوبية، وعليه فإنّ اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية بالجمعية الوطنية الفرنسية تعتقد بأنّ هذا السيناريو غير مناسب، لأنّه يقدم شكلا واسعا بتجاوزه للرقعة الجغرافية للبحر المتوسط.[1]

ب - السيناريو الحصري أو المحدود:

يطرح هذا المشهد في حدوده الجغرافية نموذج" الحوار ٥+٥ "الذي أنشأ في ١٩٩٠ كما سبق وأن ذكرنا، وتم بعثه في سنة ٢٠٠١، ويضم كل من البلدان الأوروبية (فرنسا إيطاليا،إسبانيا،البرتغال،مالطا)إلى جانب الدول المغاربية الخمسة المنتمية للاتحاد المغاربي (الجزائر،المغرب، تونس، ليبيا، وموريتانيا)،ويمثل هذا المشهد الجغرافي النموذج الأفضل من حيث التجانس والقرب الجغرافي مما يسهل إقامة مشاريع قطاعية ملموسة وانتشارها بين الدول، ولم تُخفي بعض الدّول الأوروبية مساندتها لهذا السيناريو، على غرار إيطاليا التي اقترحت في المؤتمر الوزاري الأورو- متوسطي الذي انعقد في لشبونة في ٥ نوفمبر ٢٠٠٧ بأن يتشكّل الاتحاد المتوسطي من دول مجموعة ٥+٥ يضاف إليها كلّ من مصر واليونان ليصبح الاتحاد يأخذ الصيغة (مجموعة ٦+٦).[2]

يمثل هذا الخيار تضييق كبير على كثير من الدّول الأوروبية التي تريد الانضمام للاتحاد الأوروبي، وبالتالي سيعطي الشكل الأضيق للاتحاد من أجل المتوسط ويثير الشك في الكثير من الدول الأوروبية.

---

١ مصطفى صايج، " الاتحاد المتوسطي:خلفيات وسيناريوهات " المرجع السابق،ص ١٠.

٢ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

بالرغم من أنّ حوار مجموعة ٥٥ يعتبر الأفضل بالنّسبة للخيارات المتاحة خاصة في ظلّ التّنافس الأمريكي على منطقة المغرب العربي والمعارضة من طرف بعض الأطراف الأوروبية وحتّى المغاربية، إذ أنّه لا يطرح مشكل الصّراع الفلسطيني الإسرائيلي[1]. كما أنّ طبيعة التّهديدات الجديدة تفرض مصالح متبادلة بين دول القوس اللاتيني ودول المغرب العربي دونا عن باقي دول المتوسط الأخرى.

ج ـ سيناريو دول الضفتين معا:

أي الأخذ بالمعيار الجغرافي بحيث يتشكل من البلدان المطلة من شمال وجنوب البحر المتوسط، وهو الخيار الذي أكّده الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في خطابه بطنجة (٢٣ / ١٠/ ٢٠٠٧) حيث وجّه دعوة لرؤساء دول الضّفتين لحضور قمّة الاتحاد بباريس في جوان ٢٠٠٨، كما وجّه الدّعوة للدول المهتمة بالمشروع والتي لا تطلّ على البحر المتوسط من الناحية الجغرافية للمشاركة كملاحظين، وعليه فإنّ الاتحاد من أجل المتوسط بهذا الشّكل سيتشكل في مجمله من ٢٢ دولة ؛ ١٣ دولة من دول شمال المتوسط (فرنسا، اسبانيا، موناكو، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود ألبانيا، اليونان، تركيا، مالطا، قبرص)، و٩ دول من جنوب المتوسط (الجزائر، المغرب تونس، ليبيا، مصر" إسرائيل" السلطة الفلسطينية، لبنان، سوريا، ويمكن إضافة ثلاث دول مهتمة بحوض المتوسط وبالمشاريع المشتركة وهي الأردن، موريتانيا والبرتغال وهي أعضاء في الحوارالأورو ـ متوسطي. ويمكن منح الدول الأوروبية التي تهتم بمشاريع الاتحاد من أجل المتوسط صفة عضو ملاحظ.

ويلقى هذا الخيار مساندة الرئيس الإيطالي رومانو برودي والرئيس الإسباني خوسيه لويس ثاباتيرو، وهو ما تجسد في" نداء روما من أجل الاتّحاد المتوسطي " الذي شارك فيه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي.[2]

---

١ Mohamed Said Mekki , " Vers partenariat stratégique Alger – Washington "
Le Debat stratégigue , Paris , N° ٥٢ , Septembre ٢٠٠٠, p ٦

٢ مصطفى صايج، " الاتحاد المتوسطي:خلفيات وسيناريوهات "، المرجع السابق، ص ١٠.

إنّ مبادرة مشروع الإتحاد من أجل المتوسط يمكن لها السماح في ظلّ توفير الظروف المناسبة خاصة منها المالية، وإيجاد حلول ولو جزئية لموضوع شائك وهو الهجرة غير الشرعية من خلال إقامة مشاريع لأجل توظيف الشباب البطال كخيار يدعّم به للكف عن محاولات الهجرة غير الشرعية.

أما بالنسبة للتهديدات البيئية فتجسيد المشاريع على أرض الواقع يتوقف هو الآخر على توفير الموارد المالية، فعلى سبيل المثال تستلزم عملية القضاء على موارد التلوث إلى غاية ٢٠٢٠، من خلال ٤٤ مشروع مقبول مالا يقل عن ٢ مليار دولار، والإشكال المطروح على من يقع عاتق المسؤولية المالية لهذه المشاريع.

من المشاريع المطروحة على مستوى مشروع الاتّحاد من أجل المتوسط الطرق البحرية والبرية، خطة متوسطية لاستعمال الطّاقة الشمسية، انشاء الجامعة الأورو -متوسطية التي من المقرر إنشاؤها في سلوفينيا، إنشاء بنك أورو -متوسطي، وكالة تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصناعات المتوسطة والصغيرة.[1]

٢ ـ المواقف الدولية حول الاتحاد من أجل المتوسط:

أ ـ موقف ألمانيا من مشروع الإتحاد من أجل المتوسط:

تحفّظت ألمانيا على المشروع، ورأت أنّه يمثل ازدواجية خطيرة في نظرها مع مشاريع الإتحاد الأوروبي- للشراكة الأورمتوسطية – إن لم يكن تهديدا لوضع ألمانيا البارز في الإتحاد الأوروبي، حيث تَرُدُّ بعض الدوائر الرّسمية الألمانية أنّ الاتحاد من أجل المتوسط هو محاولة من باريس للرد على تزايد نفوذ برلين في الإتحاد الأوروبي خاصة ما يخص تحقيق ألمانيا لرغبتها نحو التوسع في شرق أوروبا التي قبلت الإصلاحات السياسية والاقتصادية، بدلا من التّوجه نحو الجنوب وهو ما تريده فرنسا.[2]

وقد رفضت ألمانيا فكرة المشاركة الجزئية لدول الإتحاد،أو عدم انضمام بعض دول

---

١ آيت عميرات مليكة،" ضفتا المتوسط معالم جديدة للتعاون " مجلة الجيش، العدد ٥٤١، أوت ٢٠٠٨، ص ٢٤.

٢ أحمد طاهر، المرجع السابق، ص ١٣.

الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى أنّها رأت أنّ مقرّ الإتّحاد يجب أنّ يكون في بروكسل ممّا يضمن عدم خروج المشروع عن الإتحاد الأوروبي.

أمام هذه الانتقادات بدأ مشروع الإتحاد من أجل المتوسط يشهد تعديلات، حيث تمّ توسيع القمّة التي عقدت في ١٣ جوان ٢٠٠٨، بعدما دعت فرنسا إلى عقدها في باريس بين البلدان الواقعة على ضفاف حوض المتوسط ليتم توسيعها لاحقا إلى قمة أوروبية تضم ٢٧ دولة وحتى الدول الأوروبية غير المطلة على المتوسط مثل دول البلقان.

ب ـ موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

بالرغم من أنّ الولايات المتحدة الأمريكية أبدت ترحيبا بالمشروع، وأعلنت أنّها تدعّم ساركوزي في مسعاه نحو إنشاء اتحاد متوسطي، وذلك أنّ المشروع من شأنه أن يعيد النّظام للمنطقة، وأشارت واشنطن إلى أنّ الملف النووي الإيراني يهدد أمنها في المنطقة لذا فهي تسعى إلى إبقاء حوض المتوسط آمنا بشكل يضمن لها الوصول إلى منطقة الخليج، على اعتبار أنّ مصالح أمريكا مهددة إذا ما امتلكت طهران الأسلحة النووية. ومن جهة أخرى إقامة علاقات عربية مع إسرائيل من شأنه أن يؤثر بالإيجاب على الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما تنتظره على مستوى مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط.

ولكن مع ذلك الولايات المتحدة تريد المشاركة في الموضوع خاصة من الجانب الأمني حيث أشار ليسر Lesser مستشار خاص في منطقة مارشال بالولايات المتحدة إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تطرح دور حلف شمال الأطلسي في المشروع،وأنّها بإمكانها تطوير إستراتيجيتها في المتوسط مع أوروبا.[1]

ج ـ مواقف الدول العربية:

تعرب دول الضفة الجنوبية بعزمها على مزيد من تدعيم التّعاون في مجال الأمن فيما بينهم من ناحية وضمن اتحاد المغرب العربي ومع الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، وتؤكّد على تكثيف التّعاون في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما

---

١ نبيل زكي، المرجع السابق.

يساهم في تعزيز دعائم الأمن والاستقرار في منطقة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط لذلك فهي تعتبر أن مشروع الإتحاد من أجل المتوسط كفيل بذلك، هذا على مستوى المواقف الرسمية.

كما ترحب دول المغرب العربي باعتماد سياسات معزّزة للتّعاون بين المغرب العربي والاتحاد الأوروبي التي من شأنها أن تعطي دفعا جديدا للاندماج الاقتصادي المغاربي، وتؤكد دول المغرب العربي على أهمية تطبيق التّسهيلات الأورومتوسطية في مجالي الاستثمار والشراكة وذلك في أفق إنشاء المصرف الأورو متوسطي الذي من شأنه أن يسهم في دعم الاندماج الإقليمي في هذا الفضاء. والتّعاون في المجال الاجتماعي والإنسانـي وعيا منهم بأهمية التّواصل البشري بين ضفّتي الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وحرصا منهم على تعميقه وإثرائه.

وفي المقابل، أكّد زعماء دول المغرب العربي الذين يشاركون في لقاءات مجموعة "٥٥" أنّهم يحتاجون للمزيد من المساعدات المالية من قبل الاتحاد الأوروبي، مشيرين إلى ضرورة التعامل مع مسألة الهجرة غير المشروعة على المستوى الدولي، بحكم محدودية طاقاتهم في التصدي لهذه المشكلة.

إنّ العمل على ربط الدول المختلفة حول هذا المورد الطبيعي التاريخي والإستراتيجي المتأثر بشبكات من الطرق ووسائل النقل والتواصل الفعالة لتحقيق إستراتيجية التنمية الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية والحضارية الشاملة، ولقد بدأت مصر فعلا بإنشاء الطريق الدّولي السّاحلي الشّمالي بموازاة البحر المتوسط، وكذلك مدّ الخط الحديدي إلى ليبيا ليمتد غربا إلى المغرب وشرقا ليربط الدول العربية وتركيا. وتجرى حاليا مباحثات جدية بين المغرب واسبانيا لإنشاء نفق أسفل المتوسط عند جبل طارق وبذلك ترتبط شبكات الطرق والنقل جنوبي المتوسط بالشبكات الأوروبية للدول الواقعة شمالي المتوسط، انطلاقا من أنّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الشاملة ترتكز ابتداءً على مدّ شبكات الطرق والنّقل بين دول القوس اللّاتيني ودول المغرب العربي.

أما موقف المغرب فيظهر من خلال ما أكّده مستشار الملك محمد السّادس أندري

أزولاي، أنّه ما من شيء يمنع الاتحاد من أجل المتوسط المنشود من أن يكون منتدى للنّقاش بين المغرب والجزائر حول قضيّة الصحراء الغربية.

المبحث الثالث: عراقيل التعاون الأمني بين دول شمال وجنوب المتوسط

بالرغم من المبادرات الأمنية المطروحة على مستوى دول المتوسط سواء على مستوى الخطاب الدبلوماسي، وحتى على مستوى الواقع الفعلي لآليات واستراتيجيات مواجهة ومكافحة التهديدات الأمنية سواء ذات الأبعاد الإقليمية كالإرهاب والهجرة غير الشرعية، أو ذات الأبعاد العالمية كالتغيرات المناخية وتلوث مياه البحر المتوسط إلا أن علاقات التعاون مازالت مستبعدة خاصة من ظلّ احتمال نشوء مناطق إقليمية على أسس أمنية (أي المصلحة الأمنية المشتركة تدفع بالأطراف المتجاورة نحو التعاون) والسبب مجموعة من العراقيل منها ما هو على مستوى دولاتي، جهوي، إقليمي، عالمي، وهذا ما سنتعرض له في هذا المبحث.

المطلب الأول: عراقيل التعاون الأمني على المستوى الدّولاتي

الفرع الأول: عراقيل على المستوى الدّولاتي

١ ـ عراقيل على مستوى دول الشمال:

بما أن لكل دولة مصالح قومية، فمن الصعب جدا الدخول في تجمعات إقليمية أو مبادرات دون وجود اختلافات في ترتيب الأولويات بالرغم من الاشتراك في بعض المصالح، وهذا ما تجسد على مستوى الدول الأوروبية فسعي فرنسا لبناء تكتل أوروبي متوسطي يشمل الدول الست (فرنسا-إيطاليا-اسبانيا-البرتغال-اليونان-قبرص) إلى جانب الدول المغاربية الخمسة، تعتبر محاولة من جانبها لبناء نفوذ سياسي-اقتصادي قوي داخل الاتحاد الأوروبي بزعامة فرنسا في مواجهة أوروبا الألمانية الأطلنطية، فألمانيا بعد توحد شطريها أصبحت قوة ديمغرافية صناعية هائلة في قلب أوروبا، وقوة لا يستهان بها بواقع ٨٣ مليون ألماني ينتجون ٢١,٤% من الناتج القومي الإجمالي للاتحاد الأوروبي لتصبح العاصمة الاقتصادية الأولى للإتحاد الأوروبي متجاوزة فرنسا، وهذا ما يقلق فرنسا قلقا عميقا، ويستدل على التّنافس بين فرنسا وألمانيا الخلاف الحاد حول سعر

الأورو؛ بين طرف يصرّ على التّدخل للمحافظة على سعر مناسب لـلأورو في مواجهـة الدولار والينّ بما يتيح زيادة الصادرات الأوروبية إلى السوق العالمية، وبين ألمانيا مـصرّة على أنّه لا يجوز التدخل في السياسات النقدية للبنك المركزي الأوروبي.[1]

إنّ فكرة التّنافس الأوروبي بين فرنسا وألمانيا تعرقـل التعـاون الأمـني بـين دول الضفتين (شمال المتوسط وجنوب المتوسط) حيث كثيرا ما تتحفظ بـرلين علـى مـشروع الاتحاد من أجل المتوسط ـ كآلية مقترحة لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة ـ الذي يمثـل ازدواجية خطيرة مع مشاريع الاتحاد الأوروبي للشراكة الأورومتوسطية هذا مـن ناحيـة، وتهديدا لوضع ألمانيا باعتباره أكبر شريك تجاري مع شمال إفريقيا من ناحيـة أخـرى، إذ ترى ألمانيا أنّه من الأفـضل مواصـلة اسـتيعاب دول وسـط وشـرق أوروبـا الـتي قبلـت بالإصلاحات الـسياسية والاقتـصادية، بـدلا مـن تـشتيت الجهـود والأمـوال في جنـوب المتوسط الذي يرفض الالتزام بالإصـلاحات وفقـا للمعـايير الأوروبيـة، بـل إنّ أطرافـا أوروبية أخرى من بينها بريطانيا تشاطر ألمانيا تحفظاتها، فدول أوروبـا ترحّـب بالـشراكة مع دول الجنـوب لكنّهـا لا تـرى إمكانيـة الـدّخول معهـا في اتحـاد علـى غـرار الاتحـاد الأوروبي نظرا للهوة الاقتصادية الهائلة بين الشّمال والجنوب.[2]

إنّ العراقيل المطروحة على مستوى دول شمال المتوسط (دول القوس اللاّتـيني) تتمثـل في التبـاين في تعريـف التّهديـدات الأمنيـة الجديـدة وأسـبابها وبالتـالي آليـات واستراتيجيات مواجهتهما، فدول القوس اللاّتيني تنتهج قوانين وإجراءات أمنيـة تختلـف من دولة إلى أخرى (هذا فيما يتعلق بتهديد الإرهاب الدولي للأمن المتوسـطي)، وحتـى الهجرة غير الشرعية تتباين تفاعلات دول القوس اللاّتيني مع الظاهرة، ومـع الإجـراءات القانونية، كما يتدعم ذلك بمختلف الرؤى لانـدماج المهـاجرين في المجتمعـات الأوروبيـة وهذا ما تعرضنا له في آليات وسياسات دول الـضفة الـشمالية تجـاه التهديـدات الأمنيـة الجديدة.

---

١ أحمد طاهر، المرجع السابق، ص ١٢.

٢ أحمد طاهر، المرجع السابق، ص ١٣.

٢ ـ عراقيل على مستوى دول جنوب المتوسط:

إن أخطر ما يواجه عالم اليوم هو ظاهرة الدولة الفاشلة العاجزة عن توفير الأمن وإدارة عملية التنمية ومن ثم المولدة للهجرة أو للإرهاب أو كليهما معا ولا يمكن اعتبار أحداث (١١ سبتمبر ٢٠٠١) بافتراض مسؤولية تنظيم القاعدة وحركة طالبان عنها سوى الإفراز الكارثي للدولة الأفغانية الفاشلة، وعلى العكس لم يكن تأثير الموجة الإرهابية في التّسعينات على مصر، مثل تأثيرها العميق على الجزائر، وهو ما يرجع لفارق جوهري في قوة استمرارية الدولة وعمقها التاريخي، وتغلغلها الاجتماعي بينهما، وهو ما يضع على المنظومة الدولية القائمة الآن وفي المستقبل عبء القيام بدور فعال في تدعيم قوة الدولة القومية مهما تعدّدت التّنظيمات الفوقية العابرة لها.[١]

من المشاكل المؤثّرة على التّعاون الأمني بين دول ضفتي المتوسط "مسألة النّمو السّكاني" فتقديرات عدد سكان الدول المطلة على البحر المتوسط ستصل إلى ٤٥٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠، وإلى حوالي ٥٥٠ مليون نسمة عام٢٠٢٥ [٢]، ما يؤثّر على مستوى تحقيق الغذاء فبالمقارنة مع دول الضفة الشمالية التي تواجه مشاكل الفائض الغذائي في حين دول جنوب المتوسط تعاني تراجع ملحوظ في معدلات الكفاية الغذائية، وبالنسبة لمستوى المعيشة، فيكفي أن نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج القومي في فرنسا على سبيل المثال هو ضعف مثله في اسبانيا، ليبلغ ضعف مثله في ليبيا، ليبلغ ضعف مثله هو الآخر في الجزائر.[٣]

إنّ مسألة النموّ السّكاني إذن تؤدي لعرقلة عملية التّطور أمام واجبات تستدعي تدعيم التنمية في الدول المجاورة خاصة في ظل التحولات العالمية التي تدعم الروابط التأثيرية بين دول الضفتين من اتصالات والعلاقات الاجتماعية القائمة بين دول الضفتين إضافة إلى عوامل القرب الجغرافي.

---

١ صلاح سالم، المستقبلات البديلة للنظام العالمي، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٣، ص ١٠٣.

٢ حسن أبو طالب، "تقديم: نحو نموذج لتنظيم التعاون عبر الأقاليم"، المرجع السابق، ص ٦٤٥.

٣ حسن أبو طالب، المرجع السابق، ص ٦٤٥.

إنّ مشكلة التفاوت في عدة مجالات والفقر ليست بين البلدان المتوسطية فقط بل تطرح أيضا داخل بلدان دول المغرب العربي، حيث تتراوح بين ١ و ٢٠ حسب مؤشرات الأمم المتحدة، والتي تزداد تباينا في ظلّ عالم يبلغ استقطاب دول شمال المتوسط لموارد المنطقة بنسبة ٨٧%[١]، ما يزيد من فجوة التفاوت بين دول الضفتين.

لذلك فإن الاختلافات المتنامية بين دول الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط يمكن أنْ تفسَّر بلعبة القوى الدّافعة للمركز، حيث يمكن اعتبار الدّول الأوروبية بمثابة المركز ودول المغرب العربي بالدول المحيطة على اعتبار وجود نظام مبادلات مرتبطة بالطبيعة الاستعمارية (الهيمنة على الطرف الأضعف)، ومستوى تكاليف الصفقات بين دول الضّفتين يختلف بسبب آثار التّجمعات ما يؤدّي لرأس مال مجالي ينتج عنها اقتصاديات يهيمن عليها طرف واحد[٢]، ممّا يزيد من فجوة الفقر وتراجع معدّلات التّنمية.

ما يستدعي إقامة نظام تجاري اقتصادي عالمي أكثر عدلا يسمح بتوزيع الثّروة بمعقولية نسبية، وإعادة الاعتبار لمبدأ السّيادة الذي أسّس لها والكف عن محاولة تجاوزها والنّحر في أساسها بدعم متطلبات الاندماج الاقتصادي العالمي أو تحقيق الديمقراطية، ذلك أنّ العلاقة بين قوة الدولة والديمقراطية ليست عكسية كما يتصوّر البعض، حيث استمرار قوة الدولة لا ينطوي بالضرورة على عنصر سلبي بشأن التطور الديمقراطي ومستقبله.[٣]

الفرع الثاني:عراقيل التعاون الأمني على المستوى الجهوي لدول شمال وجنوب المتوسط

١ ـ عراقيل جهوية على مستوى دول القوس اللاتيني (ترتيبات دول القوس اللاتيني):

إنّ التّناقض في ترتيب الأولويات الأمنية بالنّسبة لكلّ ضفّة هو العائق الرئيسي لجميع المبادرات التّعاونية، ما لم تتّفق وجهات النّظر الأمنية لدول الضّفتين لايمكن بناء سياسة أمنية مشتركة، وهذا ما يؤثّر على أولوية التّفاعل مع المصلحة الذاتية على حساب المصلحة المشتركة.

---

١ المهدي المنجزة، المرجع السابق، ص ١٧٥.

٢ فتيحة شيخ، المرجع السابق، ص ٤٨.

٣ صلاح سالم، المرجع السابق، ص ١٠٣.

كما أنّ الرؤية الأمنية للدول الأوروبية بصفة عامة تتميز بارتباطها بموقع كل دولة، ففي وسط وشمال القارة ينظر إلى الفوضى النّاشئة عن انهيار الإتّحاد السوفيتي على أساس أنّها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوروبي، بينما النظرة الغالبة في غرب وجنوب القارة أنّ التهديد يأتي أساسا من جنوب المتوسط، وهذه النتيجة هي حوصلة لدراسة قام بها الباحث ادوارد مورتيمير للرّؤية الأمنية الأوروبية بعد انتهاء الحرب البـاردة، ويضيف الباحث أنّ الدول الأوروبية مدركة بأنّ التّهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتدرك أنّه لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي، ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمّن كلّ الجوانب.[1]

أمّا الترتيبات الأمنية لدول القوس اللاتيني للأمن المتوسطي هي امتداد لسياسة الإتحاد الأوروبي، وتراعي مصالحه كاتحاد، حيث جاء في أحد تقارير ندوة ريدانج أنّ:"هناك اتفاق عام داخل مؤسسات الإتّحاد الأوروبي وبين الدّول الأعضاء على أنّ السياسة تجاه البحر المتوسط تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد"، وفي يوليو ١٩٩٤ جدّد المجلس الأوروبي الإعلان عن اهتمامه بالأقاليم، ودعا المفوضية إلى تقديم تقرير جديد في أسرع وقت ممكن، على أن يحتوي على توصيات بشأن كيفية دعم سياسة الإتحاد تجاه إقليم البحر المتوسط في الأجلين القصير والمتوسط على نحو يخدم مصالح الإتحاد الأوروبي وشركائه في منطقة البحر المتوسط ويدعّم السّلام والاستقرار والأمن والتّنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.[2]

فدول جنوب المتوسط لطالما كانت امتداد للمصالح الأوروبية ومن الصعب جدا التّنازل عنها منذ الحقبة الاستعمارية، حيث استعمرت فيما مضى جل دول المنطقة

---

١ مصطفى بخوش، "الرؤية الأوروبية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب البـاردة"، المرجع السابق، ص ٢٣.

٢ محمد الكتاني،"مستقبل الحوار الثقافي بين الشّمال والجنوب في حوض البحر المتوسط"، مطبوعة سلسلة الدورات أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الاوربي ؟، الدورة الأولى ١٩٩٥، الرباط : مطبعة المعارف الجديدة، ص ١٢٩.

فكانت المنطقة في خدمة الإمبراطوريات المتوسطية وحتى غيرها كالإمبراطورية البريطانية حيث نجد المتوسط أقصر طريق للهند بالنسبة لبريطانيا التي كانت تحتل مصر، قبرص مالطا، جبل طارق وفلسطين، كما أنّ فرنسا كانت متواجدة بالمنطقة عبر مستعمراتها في كل من الجزائر، تونس، المغرب وموريطانيا، وإيطاليا كانت محتلة لليبيا. وعليه نجد أنّ المنطقة كانت برمتها في قبضة أوروبا عن طريق الحلف الأطلسي، ومن الاعتبارات أيضا أن دول الجنوب تمثل لدول الضفة الشمالية سوق استهلاكية خاصة من المنظور الجيوستراتيجي المدعم بالتّقارب الجغرافي (من ١٥ كلم إلى ٧٠٠ كلم)[١] ممّا يخدم مصالح الاقتصاد الأوروبي.

إنّ الرّهانات الحقيقية بالنّسبة لدول الضّفّة الشمالية هي تجسيد للأولويات المصلحية على حساب مصالح دول الضفة الجنوبية، وهي:

- الحد من السيطرة الإستراتيجية الأمريكية على الحوض الغربي للبحر المتوسط وتوفير شروط المشاركة الإستراتيجية لدول جنوب غرب أوروبا (فرنسا، إسبانيا وإيطاليا) في ضمان أمن واستقرار المنطقة.

قد يكون لهذا التنافس بعض الجوانب الإيجابية لدول الجنوب لكن شدة التنافس بين القوى الكبرى يجعل من المصالح الفعلية لدول المغرب العربي تتبدد بين مصالح الآخرين فالمنافسة القوية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا حول الضفة الجنوبية للمتوسط بصفة عامة خاصة على الدول الإستراتيجية كالجزائر، من خلال المشاريع الاندماجية الأمريكية التي تهدف إلى تكريس التّعاون الرامي إلى توثيق الصلات والعلاقات في مختلف المجالات، ومن بين هذه المشاريع: السوق الشرق الأوسطية ـ شمال إفريقيا، ومشروع إيزنستات أو الشراكة الأمريكية الشمال إفريقية، وهو مشروع يقيم أسلوبا خاصا من أجل إلحاق المنطقة بالاقتصاد العالمي تماشيا مع مصالحها واحتياجاتها.

كما أنّ قرار كل من فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال بإنشاء قوات بحرية وبرية مشتركة "

---

١ ادريس خليل، " خطاب افتتاح أعمال الدورة "، مطبوعة سلسلة الدورات أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الاوربي ؟، الدورة الأولى ١٩٩٥، الرباط : مطبعة المعارف الجديدة، ص٤١.

أوروفور " Eurofor، و " أورومارفور " يدل على الخلفيات الصراعية الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب أوروبا التي تسعى للتكفل بانشغالاتها الأمنية والإستراتيجية بعيدا عن المظلة الأمريكية.[1]

-العامل الديموغرافي :إذ أنّ مجموع سكان شمال إفريقيا -من مصر إلى موريتانيا -ارتفع من ٩٠ مليون نسمة عام ١٩٨٠ إلى ١٥٣ مليون عام ٢٠٠٠ وهو مرشح لبلوغ عتبة٢٤١ مليون نسمة عام٢٠٢٥ ، وباعتبار عامل اختلال التوازن الديموغرافي وما يفرزه من مشاكل البطالة والهجرة فهو مصدر قلق لدول شمال حوض المتوسط حول مستقبل أمنها الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي وحتى الثقافي في حالة بروز منحى حاد للهجرة التدريجية أو الشاملة من الجنوب نحو الشمال.

" -خطر "احتمال بروز قوة معادية للنّموذج الغربي في جنوب المتوسط :

وقد أدرج الخبراء الفرنسيون" التّهديد "الذي قد يشكله احتمال صعود" تيار إسلامي راديكالي "للسّلطة ضمن هذا المنظار الاستراتيجي، ممّا قد يكون له أثر على زعزعة الاستقرار في كامل المنطقة الجنوبية للمتوسط، ويهدّد استقرار دول الشّمال بحكم "الجسور البشرية "التي يقيمها عامل الهجرة وتواجد الجالية المغاربية في فرنسا حيث يفوق عددها٣ ملايين نسمة.[2]

فمشكلة " تنامي **الأصولية الإسلامية*** في دول رئيسية جنوبي المتوسط تعتبر هاجسا أمنيا

---

١ ابراهيم تيقمونين، " **المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة التوافق والتنافس الفرنسي ـ الأمريكي أنموذجا** " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٥)، ص ٥٢.

٢ المرجع نفسه، ص ٣٩.

* **الأصولية الإسلامية**: أو تيارات الإسلام السياسي، هي تيارات سياسية متطرفة تستغل الدين في ستر انحرافها. مأخوذة من المرجع:

طه المجدوب، المرجع السابق، ص ٩٧.

مقلقا بشدة لدول شمال المتوسط خاصة دول القوس اللاتيني، سيما إذا ارتبطت بممارسات عنيفة ذات طابع إرهابي، كما تمثل في آن واحد مصدر تهديد للاستقرار في دول جنوب المتوسط وتحدّي المصالح الغربية.[1]

-خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جنوب حوض المتوسط، والذي يتصاعد في ظلّ الحداثة التكنولوجية الإستراتيجية التي تجعل من التّقارب الجغرافي عاملا مهدّدا لأمن دول أوروبا الجنوبية في حال بروز علاقات صراعية بين الضّفتين الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط.

-خطر "بروز توتر إقليمي (جنوب -جنوب) بين دول المنطقة في جنوب المتوسط وما قد ينجرّ عنه من تدفّق الهجرة نحو الشّمال ومن ثمّ تهديد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لدول أوروبا الجنوبية.[2]

٢ ـ عراقيل جهوية على مستوى دول المغرب العربي:

من أكبر العقبات التي تعترض طريق التّعاون الأمني الاختلاف في النّظرة إلى تواجد الأساطيل الأجنبية في مياه المتوسط، إذ بينما ترى دول الشّمال أنّ هذه الأساطيل تعتبر أحد ضمانات أمنها، فإن دول الجنوب ترى أنّه لم يعد هناك تهديد يستدعي كل هذا الوجود البحري الضخم والتقليل منها يعتبر ضروري لزيادة التقارب[3]، إن ما هو مطروح على مستوى الخطاب الدبلوماسي يختلف عن الواقع العملي الذي يتجسد في الإستراتيجية الغربية لحلف شمال الأطلسي التي تفرض غير ذلك.

---

١ وحيد عبد المجيد، " مشروع التّعاون المتوسطي والمسألة الدّيمقراطية " مجلة السياسة الدولية، الجزء الثاني، العدد ١١٨، أكتوبر ١٩٩٤، ص ٨١.

٢ ابراهيم تيقمونين، المرجع السابق، ص ٣٩.

٣ مراد إبراهيم الدسوقي، " القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر المتوسط " مجلة السياسة الدّولية، العدد ١١٨، أكتوبر ١٩٩٤، ص ٩٠.

خاصة أنّ مستوى التّفاوض بين دول ضفتي المتوسط (دول القوس اللاتيني ودول المغرب العربي) يعتبر تحدي للتعاون الأمني المتكافئ، فالتّفاوض بين الدول الأوروبية يتم في إطار هيمنة مطلقة أوروبية، حيث تتعامل دول الشّمال في إطار تجسيد لسياسة الاتحاد الأوروبي كقوة موحدة، أما الدول المغاربية فإنّها تدخل فرادى ضمن مجموعات أخرى، كما يعزز هذا الموقف الأوروبي كونه الطرف القوي المانح.[١]

كما أنّ المقاربة الأمنية بالنسبة لأغلب بلدان المغرب العربي لا زالت حبيسة العلاقة مع الآخر الاستراتيجي (القوى الغربية)، فرغم الخطر الاقتصادي المحدق بالدول المغاربية خاصة في ظل إفرازات الأزمة العالمية فإن الدول المغاربية لم تحاول إقامة اتفاقيات إقليمية بينها، في حين سمح الاتّفاق بين دول الاتحاد الأوروبي- كمرجعية أساسية لدول القوس اللاتيني- بفرض الشروط الأوروبية على تونس والمغرب في اتفاقيات الشراكة. ممّا أضعف موقفهما التّفاوضي، في حين الجزائر اعتبرت ذلك تسرعا دون الاكتراث بالمصالح الجزائرية ولا بالتّضامن المغاربي[٢]، وهذا ما يجسد عدم الإتّفاق على المستوى الأقاليمي.

من التحديات التي تواجه العلاقات الأمنية بين دول شمال وجنوب المتوسط، أن التعاون الأوروبي الإفريقي بما في ذلك التعاون المغاربي الأوروبي لم يؤد إلى نتائج فعالة لإيقاف الهجرة غير الشرعية حتى الآن، وذلك لأسباب متعددة من أهمها غياب سياسة إقليمية مشتركة تعالج المشكلة، وميل بلدان المغرب العربي إلى معالجة المشكلة بشكل قطري وطني كلّ بلد منعزل عن الآخر في الغالب دون تنسيق أو تشاور مع بقية البلدان المغاربية، وبنفس الطريقة هناك ميل شديد لدى الأوروبيين لأن تعالج كل دولة المسألة بطريقتها الخاصة التي تتماشى مع مصالحها الوطنية الحيوية في إفريقيا، إضافة إلى أنّ ما هو منتظر من التّعاون الأوروبي الإفريقي في مسألة الهجرة عامة لم يتحقق بعد رغم كلّ المؤتمرات واللّقاءات بين بلدان ضفتي البحر المتوسط (مجموعة ٥٥) أو لقاءات الاتحاد

---

١ البشير الكوت، المرجع السابق، ص ٥٩.

٢ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق، ص ٩٣.

الأوروبي وبلدان اتحاد المغرب العربي.[1]

ممّا يزيد الوضع سوءا بالنسبة لدول جنوب المتوسط انضمام دول أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبي لتصبح الأولوية بعد ذلك لدول أوروبا باعتبارها الأقرب إلى أوروبا الغربية بكلّ المقاييس الحضارية والثقافية.[2]

ما يعرقل التّعاون على المستوى الجهوي هو التّفاوت بين دول الضّفتين وما لذلك من تأثير وانعكاسات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي فضلا عن اتّساع الفجوة الاقتصادية بين الطرفين، وما يدعّم ذلك ويزيد الوضع سوءا تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول والاتجاه نحو عالمية الاقتصاد، مما يبرّر أيضا مشكل الخلل الديمغرافي والتكنولوجي على ضفتي المتوسط.[3]

إنّ دول المغرب العربي تفتقر إلى رؤية أمنية موحدة في المتوسط ولم تصل بعد إلى وضع من يمارس التّأثير على الأطراف الأخرى، وصار العنصر الخارجي يؤثّر بشدة في صياغة علاقات العرب فيما بينهم ومع العالم الخارجي، وهذا ما يتضح في المنطقة المتوسطية حيث يتم التّعامل مع الوضع الأمني دون تنسيق عربي فعلي، وثمة اختلاف بل وحتى تناقض في مدركات التّهديد على جانبي المتوسط، فكما تبين ـ في العناصر السابقة ـ فالهجرة مثلا تشكل هاجسا أمنيا بالنّسبة لدول أوروبا الجنوبية بينما تمثل مصدرا ماليا مهما بالنّسبة لبلدان الضفة الجنوبية.[4]

وتبقى لدول المغرب العربي مخاوف أمنية تعطي لها الأولوية لكن ذلك لم يتجسد في سلوكاتها الفعلية في حين تستجيب لأطروحات غربية في إدراك التّهديدات المفتعلة.

---

١ علي الحوات، المرجع السابق، ص ١١.

٢ علي الحوات، المرجع السابق، ص ١٢.

٣ محمود عبد الحميد سليمان، " مؤتمر فاليتا للأمن والتعاون في البحر المتوسط" مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٣، يناير، ج١، ١٩٩٦، ص ٢٩٧.

٤ عبد النّور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق، ص ١١٥.

إنّ دول جنوب المتوسط تنظر للأمن والاستقرار في المتوسط انطلاقا من مجموعة من العوامل، منها عامل احتكار إسرائيل للسّلاح النّووي وفي قلب الدول العربية؛ حيث أنّ خطر السّباق نحو التّسلح مرتبط بشكل مباشر بالأمن والسّلم في المتوسط فالمنطقة تمثّل أكبر مجال لتجارة الأسلحة في العالم[1]، فالتّرسانة النووية الإسرائيلية تضمّ حوالي ٢٠٠ رأس نووي موجّهة نحو الدّول العربية والتي تشكّل التّهديد الحقيقي للدّول العربية ودافع مبرر لتشجيع التّنافس نحو امتلاك السّلاح النووي.[2]

فتواجد أساطيل بحرية للعديد من الدول غير المتوسطية، وامتلاك هذه الأساطيل لقدرات نووية ضخمة تحت دعوى حماية مناطق النفوذ في حوض المتوسط، إضافة لاستبدال الولايات المتحدة الأمريكية التهديد السوفيتي بتهديد غامض من مظاهره فالحوادث الإرهابية التي تشهدها السّاحة المتوسطية بين الحين والآخر سواء على مستوى الشّمال أو الجنوب يجعل من مصير دول المغرب العربي يتأرجح بين الرضوخ أو التحدي المستبعد في ظلّ الظروف غير المستقرة لا من داخل الأنظمة السياسية ولا على مستوى البيئة العالمية أين يسيطر الطرف الأقوى على حسم الخيارات.

المطلب الثاني: عراقيل التعاون الأمني الإقليمية والعالمية

الفرع الأول: عراقيل إقليمية

١ ـ الأوضاع الأمنية في الأقاليم المجاورة:

إن الموقع الجيوستراتيجي لدول شمال وجنوب المتوسط لا يمكن عزله عن الصراعات وبؤر التوتر في المنطقة المتوسطية أو بالقرب منها، إذ لا يخلو موضع من مواضع سواحل المتوسط من صراع على أرض أو صراع عرقي أو صراع ديني[3]، فطبيعة

---

١ بونوار بن صايم، " تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط " ملتقى الجزائر والأمن في المتوسط، يومي ٢٩ و ٣٠ أفريل ٢٠٠٨، جامعة منتوري قسنطينة،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص ٣٢.

٢ مليكة آيت عميرات،" ضفتا المتوسط معالم جديدة للتعاون "، المرجع السابق، ص ٢٥.

٣ مراد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص ٩٠.

الصراعات تجعل المنطقة تتباين في توجهاتها وفق منطق أبعادها الحضارية، كما أنّ قيام الحروب بأساليبها التقليدية أو الحديثة يجعل من دول المتوسط المتأثر الأقرب لمثل هذه الحروب، مهما كانت ظروف تفاعله سواء كان مدعما للصراع أو رافضا له.

تعتبر منطقة المتوسط من أكثر المناطق جمعا لأنواع الصراع الدولي، فهناك صراع على الأرض بين المغرب وجبهة البوليساريو على الصحراء الغربية، وهناك صراع بين المغرب وإسبانيا على إقليمي سبتة ومليلية، صراع بين المغرب والمملكة المتحدة على إقليم طنجة، صراع بين إسبانيا وبريطانيا على مضيق جبل طارق.

- الصراع العربي الإسرائيلي.
- الصراع بين سوريا وتركيا.
- الصراع بين تركيا واليونان على حقوق الصيد في بحر إيجة وحول قبرص.
- الصراع بين تركيا وقبرص.
- الصراع بين تركيا والأكراد.
- الصراع في يوغسلافيا.

الصراعات العرقية:

- بين الأتراك والأكراد.
- بين الأتراك والبلغار.
- بين الأتراك واليونانيين.
- بين اليونانيين والألبان.
- بين الألبان والصرب.
- صراع بين الصرب والكروات.
- صراع بين الصرب والبوسنيين والكروات والبوسنيين.
- الصراع العرقي بين الباسك والإسبان.

الصراعات الدينية:

- الصراع الديني بين السنة والشيعة والمعتدلين والمتطرفين، وبين المسلمين وبين اليهود.

- صراع بين الأرثوذوكس وغير الأرثوذوكس.
- صراع بين الأرثوذوكس من أتباع الكنيسة الشرقية والمسيحيين الكاثوليك أتباع الكنيسة الرومانية.[1]

إن الوضع الأمني في المتوسط في غاية الحرج مما يجعل من التعاون الأمني مستبعدا لتضارب المصالح وانعدام الاتفاق بين التوجهات المختلفة للطرفين، كما أنّ هذه الصراعات من شأنها أن تعطي فرصة للدول الغربية بالتدخل في المنطقة والبحث عن منافذ لبناء استراتيجيات مصلحيه في المنطقة سواء بإقامة قواعد عسكرية أو إقامة روابط اقتصادية وغيرها لتدعيم العلاقة الجدلية بين التعاون والأمن (كما سبق وأن ذكرنا من الناحية النظرية في الفصل الأول)، إذ من المحتمل أن يهدّد ذلك استقرار دول المتوسط خاصة فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ولأجل إقامة التّعاون الأمني لا بد من بناء الثقة خاصة في ظلّ التّدابير الموسعة بشأن التّسلح وتطويره إذ من الرّكائز الأساسية لتحقيق التّعاون الأمني بين دول ضفتي المتوسط "منع التّسلح وتخفيض التّرسانة النّووية" للدّول الكبرى خاصة على رأسها إسرائيل، من خلال فرض إلزامية الاتفاقيات الدولية، خاصة من طرف الدول الأوروبية من خلال ضبط التناقض في التعامل مع القضية الفلسطينية، التي مازالت المعرقل الأساسي لدول المتوسط الشمالية والجنوبية في تدعيم أواصر التّعاون الأمني بينهما.[1]

٢ ـ الوجود العسكري لأسطول حلف شمال الأطلسي في المتوسط (الترتيبات الأمنية لحلف شمال الأطلسي):

إنّ قوات حلف الأطلسي تابعة للدول الغربية من دول أوروبية وبزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فالأولوية الأمنية لهذا التنظيم تستجيب لطموحات

---

١ مراد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص ٩٠.

١ Ahmed Ouaaies , " Le concept de sécurité coopérative en Méditérranée " **Etude Internationales** , N ٦٣ , ٢/١٩٩٧,Association des Etudes Internationales: Tunisie , p ٤٨.

الأطراف الفاعلة فيه، حيث تسعى "لمواجهة أيّ تهديد يتولّد عن المخاطر متعدّدة الجوانب ومتعدّدة الأبعاد" في المنطقة المتوسطية، كما تسعى لحلّ أي نزاع فيه مصلحة تلك القوى الفاعلة في الحلف [1]. لذلك تمّ تحديد ترتيبات أمنية في المنطقة المتوسطية، على رأسها منع تداعيات بعض الصّراعات المحتملة كالصراع بين جمهوريات دول البلقان لما لها من تأثير على استقرار المنطقة، اعتراض أسلحة الدّمار الشامل ووسائل إيصالها من قاذفات أو صواريخ بالستية والتي يمكنها أن تطول جنوب أوروبا من جنوب أو شرق غرب المتوسط، من الأولويات الأمنية أيضا ردع عمليات الإرهاب والاستعداد للرد عليها.[2]

بعد نهاية الحرب الباردة تحدّد تهديد العالم الإسلامي كتهديد جديد يحل محل الإتحاد السوفيتي ويشرف على هذه العملية كتاب وأكاديميين وحتى مسئولون سياسيون مثل جون كالفن القائد الأعلى السابق لقوات الحلف الأطلسي حيث صرّح خلال كلمته الوداعية في بروكسل قائلا: "**إنّنا قد ربحنا الحرب الباردة، وها نحن نعود اليوم بعد سبعون عاما من الصراعات الضالة إلى محور الصراع القائم منذ ١٣٠٠ سنة، إنّها المواجهة الكبيرة مع الإسلام**" أمّا ويلي كلايس الأمين العام للحلف فقد صرح في فيفري ١٩٩٤" **أنّ الأصولية الإسلامية تشكل التّحدي الأكبر لأوروبا الغربية منذ نهاية الحرب الباردة**".[3]

بدأت تحركات جديدة لقوات حلف شمال الأطلسي في المتوسط منذ مطلع التسعينات لتؤكد تحديدها للجنوب كعدو جديد، حيث يتّم تنظيم مناورات عسكرية في المنطقة منذ بداية التّسعينيات بداية بمناورات " دراغون هامر" في ماي ١٩٩٢، كما تمّ إنشاء قوات بحرية دائمة في المتوسط.[4]

إنّ وجود أسطول الحلف بالمنطقة يشكّل خطر بالنّسبة لدول جنوب المتوسط ما دفع الحلف إلى تطوير الحوار مع دول المتوسط، فعلى حدّ تعبير ألبيرتو بين(من قسم الشؤون

---

١ مراد ابراهيم الدّسوقي، المرجع السابق، ص ٨٨.

٢ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

٣ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري،المرجع السابق، ص ١٢١.

٤ المرجع نفسه، ص ١١٦.

السياسية للحلف) أنّ إمكانيات الحوار والتّعاون في هـذه المنطقـة لم تـستغل بعـد إلى حـدّ كبير، ولاستغلال أكبر قدر ممكن من هذه الإمكانيات المتاحة للتّعاون دأب الحلـف علـى تطوير الحوار المتوسطي وتعزيزه بفتح مجالات جديدة للتّعاون[١]، ويعتبر هذا الأخير بمثابـة الدّور السياسي للحلف، خاصـة علـى خلفيـة أنّ مـشاكل المنطقـة هـي مـن النـوع غـير العسكري مما يجعل دور الحلف محدودا، وفي هذا الإطار جاء في تقريـر "مجموعـة المتوسـط الخاصة"-التّابعة للجمعية البرلمانية للحلف- بأنّ مشاكل الأمن في المتوسط هـي أقـرب إلى المشاكل"الخفيفة" ؛ أي ذات طبيعة سياسية اقتصادية واجتماعية منهـا إلى المـشاكل "الثقيلـة" ؛ أي ذات طبيعة عسكرية.

ولهذا ترى أنّ "الحلف ليس مؤهلا لمعالجتها" وأنّ دوره يعتبر كمكمّل للشّراكة بين دول ضفتي المتوسط، التّي تشكل الإطار الأساسي **لعلاقات شمال- جنوب** *.

---

١ المرجع نفسه، ص ١٧٠.

* شمال ـ جنوب **Nord – Sud**: إنّ التعبير شما ل ـ جنوب،نشأ مـع المـؤتمر الأول للأمـم المتحـدة للتجارة والتنمية (CNUCED)عام ١٩٦٤ من طرف دول العالم الثالث التي أرادة من خلالـه منافـسة منظمة الغات GATT التي أظهرت بأنّها موجهة نحو إرضاء مصالح الـدول المتقدمـة فقـط وهكـذا تم إنشاء المؤتمر للنقاشات بشكل جماعات، تظهر في شكل تجمعات جيوسياسية في مواجهة بعضها البعض:
مجموعة الدول الغربية Groupe B) (
مجموعة الدول الاشتراكية لأوربا الشرقية Groupe D) (
مجموعة السبعة والـسبعين (Groupe ٧٧): الـتي تـضم الـدول في طريـق النمـو المتحـدة تحـت نفـس المطالب: مكاسب أفضل للمواد الأولية، امتيازات تجارية، زيادة المساعدة العامـة الدوليـة، هـذه الجبهـة المشتركة لدول العالم الثالث خلقت خطا جديدا للتقـسيم الفاصـل علـى المـسرح الـدّولي، يـضاف إلى التنافر شرق ـ غرب تنافرا آخر يوصف أحيانا ككفاح جديد للطبقات بين مجموعة جديدة للاسـتغلال " الشمال " و " البروليتاريا ت الجديدة " و " الجنوب"، فدول الشمال لم تحدد بعـد بدقـة ؛ تـارة تتعلـق بكـل الدّول المصنعة ومن بينها الدول الاشتراكية،وتارة تتعلق بالدول الغربية التي تتحكم في المحيط الاقتصادي والمـالي رغم تفكك الكتلة الشيوعية فإن الغموض لم يزول في الواقع، كما يشبه بشبكة تتألف من مانحي الأمـوال، وهـي مجموعة الدول السبعة ومؤسسات منظمة التجارة العالمية FMI.
أما صيغة الجنوب فهي تسعى لاستبدال " العالم الثالـث " مـن أجـل دفـع التطـور لهـذه الـدول كمـا أنّ "

إلى جانب دوره العسكري في المنطقة.[1] وهذا ما يعتبر هاجسا أمنيا للتّعاون الأمني بين دول الضفة الشمالية وتخوف دول المغرب العربي من تغلّب المصالح الأمريكية وبين دول الجنوب المتخوفة من احتمال أن تصبح الهدف الأساسي للأسطول الأطلسي.

بالرغم من ذلك إلا أن دخول دول المغرب العربي في مفاوضات مع منظمة حلف شمال الأطلسي يستجيب لطموحات بناء الحوار المتوسطي، خاصة وأن دول

الجنوب " كان يستعمل فقط في المؤسسات الدولية للاحتجاج على الهيمنة الاقتصادية للدول الغنية وكان يرتبط أساسا بنفس مستوى السير في طريق النمو والتجانس في المطالب لكي تستعمل مطالبها كوسيلة ضغط، حققت بعض النّجاح في سنة ١٩٧٤ بتبني إعلان وبرنامج عمل يتعلق بإصلاح نظام اقتصادي عالمي جديد، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول، وفي سنة ١٩٧٦ تم إحداث برنامج عمل تكاملي للمنتجات القاعدية. لكن بعد هذه الفترة تفككت الوحدة الواضحة للدول السائرة في طريق النمو وسادت أزمة المديونية وانقلاب ثمن المواد الأولية، في سنة ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ عرف العالم الأزمة النقدية والاضطرابات التضخمية لأسعار المواد الأساسية التي أثرت على الجنوب، فلم يكن الشمال بحاجة لأن يظهر متفاوضا مع كتلة متفككة والتي زادت تناقضاتها بتفاقم العراقيل المالية وصعود التوترات الاجتماعية والسياسية فلم يعد لهذه الدول القدرة على تعريف مواضيع مشتركة في مواجهة الدول المصنعة، واتسعت الدول السائرة في طريق النمو إلى مجموعات جغرافية أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية، أفريقيا مما شعب مصالح دول وتعقدت، إلى أن جاءت فترة نهاية الحرب الباردة أخذ مفهوم "الجنوب"معنى جديد في التصور الغربي فلقد اختفت التهديدات المحددة الآتية من الشرق، كما انتشر خطاب ثقافي يقوم على دمج ثابت بين السياسة والثقافة والدين ويتطور أكثر وأفضل من أغلب النزاعات العصرية التي تشمل الدول المسلمة ف " خط تقسيم بين الشمال والجنوب وبين أوروبا والعالم الثالث يمر عبر الدول المسلمة " كما يرى Olivier Roy. كما ساهمت فترة ما بعد الحرب الباردة بظهور شبكات إرهابية غذت متطرفين مسلمين فأصبح التمثيل " للجنوب " بجنوب حامل لكل الأخطار والتي تكرس عمدا إدخال المجتمعات في نزاع بين عالم الشمال المسيحي واليهودي وعالم جنوب يمثل الإسلام. مأخوذة من المرجع:

Marie Claude Smouts , Dario Battistella , Pascal Vennesson , Op – cit , p p (٣٥٦-٣٥٥).

١ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المرجع السابق، ص ١٨٠

الحلف تدعم هذه الدول المغاربية بالمعدات والأجهزة العسكرية، كما تقوم بين الحين والآخر مناورات عسكرية مشتركة بين دول الضفتين إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وانطلق حوار المتوسط من قمة حلف الناتو التي عقدت في بروكسل كانون الثاني / يناير ١٩٩٤ بمشاريع ذات طابع عسكري وأمني بالدرجة الأولى، تتطابق مع المهمات الجديدة للحلف حيث قوس الأزمات الشّمالي والجنوبي يطبّقان على منطقة إستراتيجية وحيوية للخيارات السياسية والعسكرية الأطلسية.[2]

الفرع الثاني: العراقيل العالمية للتعاون الأمني

إنّ إدراك القوى الفاعلة في العلاقات الدولية للأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة المتوسطية خاصة في ظلّ التّحولات العالمية الجديدة جعل من المنطقة المتوسطية عنصر أساسي في استراتيجيات الدول الكبرى، ما جعل المنطقة محل تنافس شديد في بناء توجهات أمنية قد تختلف بناءا على أولوية التفاعل مع التهديدات الأمنية الجديدة لكل طرف في المنطقة.

١ ـ التنافس العالمي بين القوى الكبرى على المنطقة المتوسطية:

إن المقصود بالتنافس العالمي المعرقل للتعاون الأمني هو التوجهات الجديدة للدول الكبرى في امتلاك الأسلحة النووية وتطوير القوات العسكرية بالتقنيات العالية وهذا ما يؤدي إلى عدم الثقة بين الأطراف الدولية، فالمتوسط نظرا لمكانته الجيوستراتيجية كثيرا ما تسعى الدول الكبرى لوضع قواعد عسكرية على مستواه وبالقرب منه. كما أنّ خطورة السّلاح النّووي على جميع دول المنطقة المتوسطية خاصة بامتلاك إسرائيل لرؤوس نووية، إضافة للدول الأوروبية بالرّغم من الاتفاقيات الدولية لأجل حظر استعمال الأسلحة النووية وامتلاكها.

---

١ ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية ـ الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص ص (٢٠١-٢٠٢).

٢ المرجع نفسه، ص ١٩٤.

نشر معهد بحوث السلام الدولي الموجود بستوكهولم بالسويد بتاريخ ٩ جوان ٢٠٠٨ تقريره السنوي الخاص بالتسلح ونزع السلاح والأمن الدولي تضمن أرقاما مهمة عن واقع النفقات العسكرية العالمية لعام ٢٠٠٧، بأنها في تزايد مستمر بالنسبة للدول الكبرى.[١]

هذا من الناحية العسكرية، أما من الناحية الاقتصادية فالتنافس على الأسواق جعل منطقة جنوب المتوسط محلّ تجاذب لمختلف المشاريع والصفقات التجارية بين الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدّول الأوروبية فمنطقة جنوب المتوسط تعتبر جسر إستراتيجي بالنّسبة لدول العالم، حسب وصف **جان ديفورك*** في محاضرة حول " الأبعاد الأمنية لمشروع الاتحاد المتوسطي "، حيث شدّد خلال محاضرته على حساسية التّحديات والرّهانات المستقبلية التي تواجه الإنسانية يتصدرها العامل الديمغرافي والإيكولوجي وعامل الأسواق، وتوقع من خلال دراسته بأنّ عدد سكان العالم سيتضاعف في آفاق عام ٢٠٥٠ بثلاث مرات، ومن المرتقب حسب الباحث أن يتزايد عدد سكان القارة الأفريقية إلى ٢ مليار نسمة حيث سيشكل عدد سكان أفريقيا نسبة ٢١ % من سكان العالم بينما سيشكل عدد سكان قارة آسيا ٥٨ % من سكان العالم كما سيقفز عدد سكان القارة الآسيوية إلى ٥ مليار نسمة، في حين سيشكل حجم سكان القارة الأوروبية ٦% فقط من سكان العالم حيث لن يناهز عدد سكانها ٦٥٠ مليون نسمة، وبدرجة أقل سكان أمريكا الشّمالية الذين لن يتجاوز عددهم في آفاق عام ٢٠٥٠ نسبة ٥ % من سكان العالم.[٢]

---

١ " أرقام من معهد بحوث السلام الدولي في ستوكهولم " **مجلة الجيش**، العدد ٥٤٠، جويلية ٢٠٠٨، ص ٤٤.

* **جان ديفورك**: تقلد منصب أميرال في البحرية الفرنسية قبل أن يحال على التقاعد، خبير وأكاديمي، وهو عضو ضمن لجنة الدّفاع في الحلف الأطلسي ممثلا لفرنسا، يشغل منصب مديرلدائرة البحوث الأكاديمية العسكرية الفرنسية لديه رؤى استراتيجية ودراسات استشرافية، متحصل على شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، وله العديد من الدراسات في المجال البحري الحربي.

٢ " استعراض رهانات وتحديات القرن: العامل الأيكولوجي والدّيمغرافي في الصدارة " **العالم الإستراتيجي**، العدد ١ مارس ٢٠٠٨، ص ١١.

يضيف جان ديفورك أنّ هذا التحدي والرّهان سيطرح مشاكل الثروات من مـاء وبترول وغاز، والصراع على هذه الموارد خاصة على المدى البعيد واعتبر هذا الشق هام جدّا واستراتيجي في تطوير الكرة الأرضية.[1]

٢ ـ السياسة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المتوسطية:

كما تبين من الفصل السّابق بأنّ تحوّلات ما بعد نهاية الحرب الباردة ميّزت الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف آلياتها ومؤسساتها المهيمنة عليها كفواعل أساسية على المستوى العالمي، لذلك فلكل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي أولويات أمنية وترتيبات أمنية تؤثّر على الأمن المتوسّطي.

حيث أنّ البحر الأبيض المتوسط كمجال جيوستراتيجي، عرف ومازال يعرف أهمية في السياسة الدولية، خاصة في توجهات القوى الفاعلة على السّاحة الدولية، فعلى الرّغم من تراجع عوامل الصراع الاستراتيجي الأمريكي - السوفيتي في حوض البحر المتوسط منذ بداية التسعينيات، إلاّ أنّ " المسرح المتوسطي "ظلّ يشكل أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى للحفاظ على علاقات مستقرة مع دول المنطقة بحيث تضمّن امتداد مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية المترابطة ب" المجال الأطلسي "ومنطقة الشرق الأوسط وصولا إلى الخليج العربي الفارسي فآسيا الوسطى، وهي حلقات إستراتيجية متتالية يشكل فيها حوض البحر الأبيض المتوسط حلقة وصل إستراتيجية هامة.

ويعتبر هذا المنظور الاستراتيجي الجديد للبحر الأبيض المتوسط منذ بداية التسعينيات، إحدى الخلفيات الرّئيسية التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقرار مفهوم" المجال المتوسطي الموسّع "المجسد استراتيجيا في إطار الحوار الأمني الذي باشره الحلف الأطلسي مع دول المنطقة وتجلى اقتصاديا من خلال مبادرة شراكة متعددة الأطراف)ندوات

---

١ " استعراض رهانات وتحديات القرن: العامل الايكولوجي والدّيمغرافي في الصدارة "، المرجع السابق، ص١١.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي أطلقت في أكتوبر ١٩٩٤ بالدار البيضاء) المغرب بالتوازي مع مسار مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، وهي المبادرة الأمريكية التي تعطلت بسبب تعثر مسار السلام العربي – الإسرائيلي ولا يزال" المسرح المتوسطي " يعتبر نقطة العبور الرئيسية والاضطرارية بين المجال الأطلسي الذي ينفرد بمركز ثقل تمركز القوة العسكرية الأمريكية، ومنطقة الشرق الأوسط التي تعتبر بؤرة توتّر كل الأزمات التي تهدّد النّظام الإقليمي للإستراتيجية الأمريكية في الحفاظ على مصالحها في المنطقة.[1]

ومع بداية فترة ما بعد الحرب الباردة، ظلّ السّلوك الاستراتيجي الأمريكي في حوض البحر الأبيض المتوسط يتحرّك بنفس الخلفيات الإستراتيجية تقريبا، وذلك وفق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- احتواء المخلفات الإستراتيجية الناجمة عن مرحلة الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، بما في ذلك التّصدي لمحاولات الاستقلالية الإستراتيجية الأوروبية الغربية في المنطقة.
- مراقبة المجال البحري لحوض المتوسط كمعبر استراتيجي هام وحيوي - بالنسبة للأمريكيين والأوروبيين على حد سواء – لنقل البضائع و النّفط وضمان إمداداته من الخليج وشمال إفريقيا. كما يعتبر الممر البحري المتوسطي معبرا رئيسيا وحيويا لنقل وتحرك القوات الأمريكية عبر بؤر التوتر ومصادر التّهديد، حسب منظور حماية المصالح الأمريكية.
- حماية أمن إسرائيل التي يمتد مجالها الاستراتيجي الدفاعي والهجومي من الخليج شرقا إلى غرب البحر المتوسط غربا.[2]

---

١ ابراهيم تيقمونين،المرجع السابق،ص ٣٤.

٢ المرجع نفسه، ص ٣٥.

خلاصة الفصل الثالث:

بعد معالجتنا لطبيعة العلاقات التعاونية بين دول شمال وجنوب المتوسط من خلال دراسة علاقة دول القوس اللاّتيني ودول المغرب العربي توصلنا إلى الملاحظات التالية:

١ – تتبنى كل من دول القوس اللاتيني سياسات موحدة تجاه تهديد الإرهاب الدولي خاصة في ظل الاتحاد الأوروبي، حيث تتبنى منطق المواجهة والتشديد من خلال سن القوانين الردعية لمرتكبي الأعمال الإرهابية، إلى جانب تشديد الرقابة على المسلمين المهاجرين إلى أوروبا لاحتمال انتمائهم لجماعات وشبكات إرهابية تؤثرعلى الأمن الأوروبي، كما تشدد على تطوير عقيدتها العسكرية وتطويرها بما يتناسب مع طبيعة الأنماط الجديدة للإرهاب، كما تدعم ذلك بخطاب إعلامي جندت له مختلف وسائل التأثير على الرأي العام الأوروبي لترسيخ صورة نمطية مفادها "كل مسلم هو بالضرورة إرهابي".

٢ – تتبنى دول جنوب المتوسط على مستوى دولاتي سياسات محلية تتراوح بين ارتهان القضية ضمن القضايا المحلية من خلال إصدار آليات مصالحة في بعض الدول على رأسها الجزائر من خلال المصالحة الوطنية والعفو الشامل، وبين الإجراءات الأمنية المتشددة ضمن حملات القوات العسكرية الوطنية المستمرة في مكافحة الإرهابيين ومطاردتهم، وتفكيك الجماعات الإرهابية التي تدعي إسلامها، لتبقي ذلك من الأمور الحساسة المتعلقة بسيادة دولها خاصة من خلال الموقف الرافض لتدخل الطرف الأجنبي في مكافحة الإرهاب الدولي على مستوى حدود دول المغرب العربي.

٣ – إنّ دول القوس اللاتيني تتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية على مستوى دولاتي وجهوي على مستوى الإتحاد الأوروبي ؛ بتبني سياسات متشددة خاصة في ظل وصول اليمين المتطرف للسلطة في معظم الدول الأوروبية والذي يتبنى أطروحات معادية للمهاجرين، وتدعو إلى الضغط عليهم من ناحية تشديد القوانين التنظيمية للهجرة إلى جانب رفض إدماجهم داخل أوروبا، إلى جانب سياسة عسكرة الحدود من

إجراءات الرقابة الأمنية على السواحل.
بالإضافة إلى سياسة تتناقض مع الأولى تتمثل في التّساهل مع العمالة الماهرة وتشجيع هجرة الأدمغة لاعتبارات الطلب المتزايد عليها في سوق العمل، وتحسين ظروف إدماجهم داخل أوروبا.
٤ - إنّ دول المغرب العربي تتبنى سياسات متفرقة بعيدا عن الموقف الموحد ضمن اتحاد دول المغرب العربي، فهي تكتفي بسن جملة من القوانين على مستوى كلّ دولة مغاربية لتنظيم عملية الهجرة، تشديد العقوبات الردعية لكل من يشارك في عملية تهريب الأشخاص، إلى جانب الضغط الأوروبي والدولي بأن تكون أشبه بدوريات حراسة لبواباتها ومنافذها الجنوبية، بالرّغم من وجود روابط إنسانية بين دول الضفتين لا يمكن التغاضي عنها. كما تتبنى هذه الدول بعض الإجراءات الدبلوماسية من خلال توجيه المساعي الحميدة مع دول الجوار من الشمال وحتى الجنوب.
٥ - إنّ مواجهة التهديدات البيئية في المنطقة المتوسطية تتناقض مع مدى فعالية سياسات دول المتوسط على مستوى دولاتي وإقليمي وحتى عالمي، فهي تبقى محدودة بالنظر لمدى فعاليتها في حسم تزايدها وتفاقمها، إذ ترتبط بعلاقة طردية تبعا لتباين مستويات التطور على مستوى دول كل ضفة، بالرغم من فعالية بعض الأطروحات الوطنية على مستوى دول كل ضفة لكن تبقى عاجزة أمام وضع سياسة تنسيقية موحدة لدول المغرب العربي، في حين تتوحد التوجهات الأمنية البيئية العامة على مستوى دول الإتحاد الأوروبي.
٦ - إنّ مبادرات التعاون الأمني بين دول القوس اللاتيني ودول المغرب العربي لها عمقها التاريخي المتجذر في بناء روابط قوية للاعتماد المتبادل بين الطرفين، لكن دائما كانت لصالح الطرف الأوروبي المهيمن بالرغم من العلاقة المتكافئة التي تربط بين الاعتماد المتبادل والأمن، حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز الاعتماد المتبادل بخيارات مغايرة للتعاون الأمني دون أن تؤثر على مصلحة الجميع.
كما أن مسار العلاقات الأمنية بين دول الضفتين على مستوى أبعاد مختلفة تبرز عدم جدية الطرح الأوروبي بدليل تفاقم التهديدات الأمنية، حيث تهيمن على المبادرات

الأمنية المصلحة الذاتية لطرف دون غيره، ويزداد ذلك تباينا في ظل اختلاف الترتيبات الأمنية لكل طرف على حدا بحيث تستجيب لأطروحات القوى الفاعلة في السياسة الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، حلف شمال الأطلسي)، وتوجيه سياسات الطرف الأضعف بناء على إستراتيجية أمن الغرب تتجاوز توازن المصلحة وتراعي بناء مصالح الشراكة ومزاياها في ظل التشتت المغاربي، واعتبار دول المغرب العربي مورد ومكسب مهم للمصالح الغربية المتنافسة بشدة على ترجيح الكفة، من خلال مختلف المبادرات من هنا وهناك لمشاريع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

٧ - بالرّغم من المبادرات الأمنية وعلاقات التعاون الأمني المشتركة بين دول القوس اللاتيني إلاّ أنها لم تحسم إدارة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية، لكن يبقى حوار مجموعة ٥+٥ من أهم المبادرات الفعالة للنّقاط الإيجابية التي تستجيب لطموحات المصلحة المشتركة بين دوله، وتتدعم بالمجال الجيوستراتيجي المشترك لكلا الطرفين في سبيل تحقيق الأمن المشترك.

الخاتمة

بعد دراستنا لموضوع تأثير التّهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، مع التّركيز على دول القوس اللاّتيني ودول المغرب العربي، توصلنا إلى مجموعة من النّتائج والتّوصيات المستخلصة من البحث وهي كالتالي:

النتائج:

١ - إنّ مفهوم الأمن الشّامل يرتكز على ثلاثة مستويات تحليلية هي الأمن الوطني بحماية الوطن من أيّ تهديد لسيادته وحدوده الإقليمية، والأمن الإقليمي حيث أنّ تحقيق الأمن في أيّ دولة مرتبط بالأوضاع الأمنية في الإقليم الذي تنتمي له الدول. سواء بمعايير جغرافية كالقرب الجغرافي...، أو بمعايير سياسية كالانتماء لكيانات وولاءات أكبر من الدولة كانتماء دول المغرب العربي للدول العربية وقضاياها، والدول الأوروبية للدول الغربية وتوجهاتها، أمّا على مستوى الأمن العالمي فالفرد على المستوى العالمي أصبح العنصر الأساسي في تحقيق الأمن، إذ كلّما تحقق أمن الفرد كلما استتب الأمن والسلام على مستوى العالم وعبر جميع أبعاد الأمن: السياسية،الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية، الإستراتيجية والعسكرية.

٢ - من غير الممكن تجاوز أطروحات المقاربات التّقليدية لأنّ افتراضاتها ما تزال تتحكّم في طبيعة العلاقات فيما بين الدول، فما ساد من ظروف تحوّلية جديدة بعد الحرب الباردة أثبت أنّ الدول ما تزال هي المتحكّم في العلاقات الدولية، وهي المستهدف الوحيد في حالات الإخلال بالأمن والاستقرار، وهي المسؤولة عن تبنى استراتيجيات وسياسات لتحقيق أمنها وفق مصلحتها الخاصة، والوضعية التنافسية على دول المغرب العربي بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى خاصة الأوروبية

لخير دليل على ذلك.

٣ – ينبغي أن يتمّ تحليل أي تهديد أمني وفق أجندة تحليلية تتمثل في تحديد العناصر التالية: طبيعة التهديد، مكان التهديد، زمن التهديد، مدى استمرار وتفاقم التهديد، درجة التهديد، حيث تتحدد مدى خطورته الفعلية أم أنّه رهين توجهات ظرفية لصانعي القرار الدولي ، تعبئة الموارد والآليات المباشرة وغير المباشرة بالتراجع عن السياسات المتشددة ودعمها بالآليات الأخلاقية والعقلانية، لتنتهي بالبدائل والإستراتيجيات الفعالة بترسانة عملية تتكاثف فيها جهود الأكاديميين مع مؤسسات صنع القرار في كل الدول.

٤ – من بين العلاقات التعاونية بين الدول علاقات الاعتماد المتبادل التي تربط الأطراف، لكن لابد من توفّر شروط لنجاح هذا التّعاون في بعده الأمني، بضرورة وجود اتصالات مكثفة بين الأطراف المتجاورة إقليميا في مختلف المجالات منها السياسية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، خاصة فيما يتعلق بالمصالح المشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار الفهم المشترك لأجل بناء الثقة بين الدول والمناطق.

وينبغي تدعيم التعاون الأمني بمجموعة من الآليات المتاحة كالدفاع الجماعي، الأمن المتحد في طابعه غير الرسمي، الأمن الجماعي، والتي تنظمها الهيئات العالمية كمنظمة الأمم المتحدة وإعادة الاعتبار لدورها الأمني خاصة في ظلّ الفوضى الدولية التي أفرزتها التّحولات العالمية الجديدة.

٥ – إنّ العلاقة التّرابطية التي يمكن بناؤها بين الاعتماد المتبادل والأمن، لا يمكن معها بأيّ حال من الأحوال تجاوز التّحولات العالمية وما أفرزته من فتح الحدود وحرية اتصال الأفراد على المستوى العالمي عبر الوسائط الاتصالية ووسائل النقل الحديثة فكلما اعتمدت الدول على بعضها في تحقيق الأمن المشترك كلما سادت خيارات التعاون بدلا من المنافسة والصراع.

٦ – تتمثّل المتغيّرات الأمنية الجديدة التي أفرزتها التّحولات العالمية على المنطقة المتوسطية في تحول الفواعل الدولية ومصادر التهديد، فلم تعد الدول محل الخطر بل فواعل شبكية تؤثّر في طبيعة العلاقات بين الأطراف الدولية، كما أصبح الوضع الأمني

رهن كيانات أكبر لتعقّد الرّوابط بين مختلف الأسباب وتأثر الفواعل بها، مما يجعل ضرورة تفعيل الكيانات الإقليمية بناء على المصالح المشتركة.

٧ - تبقى علاقات الاعتماد المتبادل الرّكيزة الأساسية لبناء علاقات تعاون أمني بين دول القوس اللاتيني ودول المغرب العربي، فقناعة الأطراف بهذا تعدّ البداية الحقيقية لنقاشات جديّة بين دول القوس اللاّتيني ودول المغرب العربي حول تنامي التّحديات الأمنية المشتركة وتعدّد مصادر تهديدها، ما يؤكّد على ضرورة الاستفادة من الأدبيات النظرية ومراجعة الأطروحات الفكرية للتّعاون والاعتماد المتبادل، من خلال اعتمادهما كإستراتيجية مهمّة في إدارة التّهديدات الأمنية المشتركة في المجال المتوسطي.

٧- تتفاعل دول القوس اللاّتيني مع التّهديدات الأمنية الجديدة من منطق المصلحة الذاتية، حيث تتفاعل في بناء علاقات تعاون أمني بناء على أولويات التّفاعل على حساب مصالح دول الضّفة الجنوبية، فاهتمامات دول القوس اللاّتيني تختلف عن اهتمامات دول المغرب العربي التي لا تزال في حاجة إلى التّنمية الشاملة، في حين دول الضفة الشمالية بلغت أشواطا في التّطور ما يدعم الهوة في دعم مصلحة كل طرف لا سيما لحساب الطرف المهيمن والمبادر.

٨ - تختلف طبيعة التّهديدات وفق منظور كلّ ضفة على حدا، فدول القوس اللاّتيني تنظر لتهديد الإرهاب بأنّه ينطلق من مبرّرات داخلية ليتغذّى خارجيا، بمعنى أنّ ظاهرة الدّول الفاشلة في دول جنوب المتوسّط هي السّبب في ظهور الجماعات المتطرفة، كما أنّ فساد الأنظمة أصبح يُغطّى بمبرّر الإرهاب، في حين أنّ دول الجنوب ترى عكس ذلك بأنّ الأطراف الخارجية تغذّي التطرف وتدعمّه لأجل خدمة أغراض سياسية. فالعامل الخارجي هو المبرّر الأساسي للأعمال الإرهابية، كما تفضّل الدول المغاربية التّعامل مع الإرهاب وفق منطق الوطنية، كسياسة المصالحة الوطنية والعفو الشامل الذي اعتمدته الجزائر على غرار باقي الدول المغاربية، بالإضافة لإجراءات المصالح الأمنية الهجومية والرّدعية عبر مختلف مناطق التّجمعات الإرهابية في دول المغرب العربي.

٩ - إنّ طبيعة تهديد الهجرة غير الشرعية جعل دول القوس اللاّتيني تتعامل معها من

منظورين: سياسة متشددة وصارمة في التعامل مع المهاجرين، وسياسة بحث سبل التّعاون مع دول الجنوب لدفع التّنمية وتحسين الظروف المسبّبة للهجرة. في حين دول الجنوب ترى بأنّ تشديد شروط الهجرة الشّرعية هي الدّافع الحقيقي لها، إلى جانب اعتبار الهجرة كورقة رابحة لدفع الدّول الأوروبية لدعم التّنمية وتدعيم مشاريع الشراكة والاعتماد المتبادل.

١٠ - بالرّغم من كثرة اتفاقيات ومبادرات التعاون البيئي منذ القرن العشرين، إلاّ أنّ التّفاوت في التّقدم خاصة التّقني عرقل ذلك، كما أنّ كلّ طرف ـ سواء من دول الشّمال أو دول الجنوب ـ يُحَمّل الآخر مسؤوليته عن المشاكل البيئية، ما عرقل الكثير من المبادرات الأمنية العالمية خصوصا إذا تعلّقت بالالتزامات التّقنية والمالية.

١١ - رغم الرّوابط التاريخية المشتركة لدول القوس اللاتيني ودول المغرب العربي إلّا أنّها كشفت أنّ معظم الاتفاقيات المبرمة بينها والمبادرات الأمنية والعلاقات المختلفة والتّحركات الدبلوماسية ترتكز على بناء الأمن والسلام، لكن الواقع العملي يكشف غير ذلك فمعظم الدّعم المادي محدود ومتواضع بالمقارنة مع مناطق العالم الأخرى المتجاورة إقليميا في سبيل تحسين مستويات التنمية.

١٢ - تتسّم العلاقات بين دول القوس اللاّتيني ودول المغرب العربي بعدم التوازن حيث تتأثّر إيجابيا في مصلحة دول الشمال، وتعود سلبا على دول الجنوب لعدم إدراج طموحاتها وانشغالاتها.

التّوصيات:

من أهمّ التّوصيات المقترحة من خلال هذه الدراسة لأجل تفعيل علاقات تعاون أمني تستجيب للتّحولات العالمية الرّاهنة، والمؤثرة باستمرار على طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية ما يلي:

١ - لابدّ من تجاوز الطرح المادي في مكافحة الإرهاب الدّولي و التّركيز على جوانب أخرى له، فالمجابهة و العقوبات لم تجدي نفعا لأنّها تَبقى كحلول مؤقتة. في حين أنّه لابد من دعم التّنمية الفكرية للمجتمعات خاصة منها العربية المسلمة و تأمين الفرد من

التّطرف و هذا ما يعـرف بـالأمن الفكـري وتكثيـف الجهـود الرسميـة وغـير الرسميـة لإلزاميته.
وذلك من خلال دحض كلّ ما يؤثر على الفرد من وسائط اتصالية مضرة بعقله و تجلب الشبهة للإسلام من العقائد المظللة لتأهيل العقول المسلمة نحـو مـستقبل بنّـاء لحـضارة عريقة تتصدى لدواعي الفساد والإضعاف. وترسيخ عقيدة إسلامية صحيحة عبر مختلف المجتمعات.
كما يجـب علـى دول جنـوب المتوسـط مـن إعـادة النّظـر في أسـاليب التربيـة والتّنـشئة الاجتماعية في ظلّ التحولات العالمية الجديدة بمختلف أبعادها لحماية الفرد من كـل مـا قد يؤثر على انحراف سلوكه.
أما بالنّسبة لدول القوس اللاتيني فعليها إعادة النّظر في سياسـة المغالطـة ضـدّ الإسـلام والمسلمين، لأنّـه لا يمكن استمرار بناء مواقف المجتمعات الغربية وتشكيل رأي عام ضدّ الإسلام والمسلمين بالاعتماد على حقائق مفتعلة، خاصـة وأنّ الـروابط الإنـسانية تزيـد من تفاعل المجتمعات لذا ينبغي إعادة النّظر في قبول هويّة الآخر.
٢ – لأجل مواجهة تهديد الهجرة غير الشرعية، يجب على دول ضفّتي المتوسط أن تُكثّف الجهود لتحمّل مـسؤولية اتخـاذ تـدابير مـشتركة، بوضـع سياسـة طويلـة المـدى وخطـط إستراتيجية للتنمية الشاملة على مستوى دول الجنوب بمساعدة دول الشمال، مـع الأخـذ بعين الاعتبار طلبات الهجرة وتنظيمهـا حـسب طلبـات سـوق العمـل وتـوفير الوسـائط الاتصالية والإعلامية لتوعية الأفراد والشباب بالفرص المتاحة في الغرب.
٣ – يجب على دول جنوب المتوسّط التّكفل بالطاقات البشرية الشّابة وإدراج طموحاتهـا ضمن خطط إستراتيجية، لتوفير ظروف الاستقرار المختلفة (اقتصادية، اجتماعية وثقافية، سياسية وأمنية...الخ) ، لأنّه مهما بلغت التّفسيرات المبرّرة للإرهاب والهجـرة فـلا يمكـن أن تفسر بعيدا عن الخلـل في الـولاءات الوطنيـة، خاصـة علـى مـستوى الثّقـة في الـنظم السياسية ومدى قدرتها على تحسين الظّروف وتجاوز أزمات النّظام السياسي.
٤ – إنّ بناء علاقات تعاون أمني بين دول القوس اللاّتيني ودول المغرب العربـي تـشترط

التكافؤ في الفرص المتاحة حسب المصالح الجماعية المشتركة (الأمن المتوسطي)، في مختلف العلاقات من اعتماد متبادل إلى الأبعاد الأمنية للشّراكة، ومختلف حوارات مجموعة ٥ ٥، إذ لابدّ من دحض الفجوات بين الطرفين خاصة فيما يتعلّق بالتنمية الشاملة، حيث أنّه لا يمكن تفعيل طموح أوروبا بإنشاء منطقة للتّبادل الحر دون تنمية الجنوب.

٥ – لتحقيق الأمن البيئي في المتوسط لابد من الانطلاق من ضرورة تسيير الموارد البيئية بعقلانية، بتدعيم الجهود العلمية للدراسات البيئية، وتمويل برامج البحث العلمي على مستوى المعاهد والجامعات، وإدراج الدّراسات الإستشرافية ضمن الخطط القومية للدول والأقاليم في ظلّ تنسيق الاتحادات المجالية لذلك (كاتحاد بيئي مغاربي يتولّى دراسة واقتراح حلول علمية للمشاكل الأمنية المشتركة وتدعيم قوة تفاوضية مع مختلف الهيئات الدولية).

٦ – يجب على دول القوس اللاّتيني ودول المغرب العربي الاستمرار في حوارات مجموعة ٥٥ بفعالية لأنّها المجال الوحيد الذي يتجاوز مختلف العراقيل المطروحة على مستوى التجارب السابقة من شراكة واعتماد متبادل ومبادرات أمنية، ونظرا للنقاط الإيجابية المطروحة على مستواه فهو المجال الجيوستراتيجي المناسب لبناء علاقات تكامل على أساس المصلحة الأمنية المشتركة والمرتكزة على علاقات الاعتماد المتبادل التي لا يمكن التنازل عنها.

٧ – إنّ حوارات مجموعة ٥٥ يمكن من خلالها للدول المغاربية تجاوز بعض الحساسيات المدرجة من احتمال دخول إسرائيل كشريك مفروض ضمن بعض المبادرات الأمنية المقترحة، كما قد يُسهّل القدرة التفاوضية في بناء الثّقة حول تواجد قوات حلف شمال الأطلسي على سواحل الدّول المغاربية، لذلك لا بدّ من الاستمرار في دعم هذا التّجمع مع تطوير القدرة التّنسيقية والتّفاوضية ضمن اتحاد دول المغرب العربي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ) المراجع العربية:

١/ المصادر:

- القـرآن الكـريم.

٢/ المراجع:

١ - الكتب:

١. إبراهيم الجهماني (ثامر)، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢.

٢. إبراهيم الدسوقي (عطية طارق)، الأمـن البيئي: النظام القانوني لحمايـة البيئة، الأزاريطة (مصر): دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩ .

٣. أبو النّصر (فضيل)، الإنسان العالمي: العولمة والعالمية والنّظام العالمي العادل، بيروت: بيسان للنّشر والتّوزيع والإعلام، ٢٠٠١.

٤. أحمد العدوي (إبراهيم)، الأمويون البيزنطيين: البحـر المتوسط بحيرة إسلامية، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، [د. ت. ن].

٥. الأمين البشرى(محمد)، الأمن العربي المقومات و المعوقات، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٠.

٦. إي ستيغليتز(جوزيف)، (تر: هشام عبد الله)، العولمة والنمو والفقر: بناء اقتصاد عالمي شامل، بيروت: المؤسسة العربية للدّراسات والنّشر، ٢٠٠٣.

٧. بخوش (مصطفى)، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهـاية الحرب الباردة: دراسـة في الرهانات والأهـداف، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

٨. بن عنتر (عبد النور)، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر، ٢٠٠٥.

٩. بن العابدين(ناصر)، التّعاون:اقتصادياته وأسسه القـانونية، دار النّهضة العربية:[د.م.ن]، ١٩٧٢.
١٠. بوزنادة (معمر)، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٢.
١١. بيليس(جون)، سميث(ستيف)،(تر: مركز الخليـج للأبحاث)،عولمة السياسة العالمية، ٢٠٠٤.
١٢. تامر الخزرجي (ثامر)، العلاقات السياسيـة الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، عمان: دار مجدلاوي للنّشر والتّوزيع، ٢٠٠٥
١٣. جونسن(لويد)، تفسير السّياسة الخارجية،(تر: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم)، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ١٩٨٩.
١٤. الحسن محمد نور (عثمان)، عوض الكريم المبارك (ياسر)، الهجرة غير المشروعة والجريمة، الرّياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٨.
١٥. دورتي (جيمس)، روبرت بالستغراف، النّظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (تر: وليد عبد الحي)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدّراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ١٩٨٥ .
١٦. رزيق المخادمي (عبد القادر)، التلوث البـيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل، ط٢، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٦.
١٧. السيد حسين(عدنان)، نظرية العلاقات الدولية،(د.م.ن): دار أمواج، [د.ت.ن].
١٨. صلاح سالم، المستقبلات البديلة للنظام العالمي، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٣.
١٩. صدقي الدّجاني(أحمد)، وآخرون، الـعرب والعـالم،عمان:مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان: المؤسسة العربية، ٢٠٠١.
٢٠. عبد اللطيف بن أشنهو، ياسين بن أشنهو، المحيـط والتنمية في حوض المتوسط،

الجزائر: منشورات زرياب، ٢٠٠٤.
٢١. عبد الجبار الحديثي(مؤيد)، العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي، عمان: الأهلية للنشر و التوزيع،٢٠٠٢.
٢٢. عبد الحميد (إكرام)، " التّحديات المستقبلية للتّكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة"، القاهرة: دار عربية للطباعة والنّشر، ٢٠٠٠.
٢٣. عبد الحي(وليد) وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعصرة، دار الشرق للنشر والتوزيع،مؤسسة عبد المجيد شومان، ٢٠٠٢.
٢٤. عبد السلام الشاوش (خليفة)، الإرهاب والعلاقات العربية الغربية، عمان: دار جرير للنّشر والتوزيع:، ٢٠٠٨
٢٥. عبد الواحد الجاسور، (ناظم)، تأثير الخلافات الأمريكية ـ الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.
٢٦. عبد المطلب الخشن (محمد)، تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٧.
٢٧. عنيسي (نعمة الله)، مخاطر تلوث البيئة على الإنسان، بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩٨.
٢٨. الغربي (إسماعيل)، نصوص في العلاقات الدولية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٩٠.
٢٩. كريستيان (كوميليو)، (تر: أحمد عبد العليم)، الشمال والجنوب، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٣.
٣٠. محمد دياب (صابر)، سياسة الدول الإسلامية في حوض البحر المتوسط من أوئل القرن الثاني الهجري حتى نهاية العصر الفاطمي، دار عالم الكتب: القاهرة، ١٩٧٣.
٣١. مورقنطاو(هانز)، (تر:خيري حماد)، السياسات بين الأمم، (د.م.ن):(د.د.ن)،

(د.ت.ن).
٣٢. ميكيافيلي (نيكولا)، الأمير، (تر: خيري حماد)، ط٢١، المغرب: دار الأفاق الجديدة، ١٩٩٨ .
٣٣. هويدي(أمين)، في السياسة و الأمن، بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢ .
٣٤. ولد خليفة(محمد العربي)، النظـام العالمي: ماذا تغير فيه وأين نحن من تحولاته؟، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، ١٩٩٨.
٣٥. والعلو (فتح الله)، المشروع المغربي والشراكة الأورمتوسطية، الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٩٧.
٣٦. ويلر(جيزه)، كوستبيد (جي ترنتون)، تومان (ريتشاردس)، (تر: محمد حامد الطائي وآخرون)، جغرافيـة العـالم الإقليمية: أوربا والإتحاد السوفيتي، ج ١، بيروت: دار مكتبة الحياة، [د.ت. ن].
٣٧. يوسف حتـي (ناصيف)، النظرية في العلاقات الدولية،لبنان:دار الكتاب العربي،١٩٨٥.
٣٨. المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الإرهاب، ط ٢، طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ١٩٩٠.
٣٩. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلّح ونزع السّلاح والأمن الدّولي، [د.م.ن]: [د.د.ن]، ٢٠٠٣.

٢- المقـالات:

١. أبو العينين (محمود)،" العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة" مجلة السياسة الدولية،العدد١٤٠، أفريل٢٠٠٠ .
٢. أبو طالب (حسن)، " نحو نموذج لتنظيم التّعاون عبر الأقاليم " مجلة السّياسة الدولية. العدد ١١٨.أكتوبر١٩٩٤.
٣. إبراهيم الدسوقي(مراد)، " القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض

المتوسط " مجلة السياسة الدولية، الجزء الثاني ،العدد ١١٨.أكتوبر ١٩٩٤.

٤. ــ، "المؤتمر الدولي حول أمن البحر الأبيض المتوسط: قضايا وتحديات جديدة" **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٢٣، السنة الثانية والثلاثون، يناير ١٩٩٦.

٥. بن عنتر (عبد النور)، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**. العدد ١٥٥ أفريل. ٢٠٠٥.

٦. آيت عميرات (مليكة)، " ضفتا المتوسط معالم جديدة للتّعاون " **مجلة الجيش**، العدد ٥٤١، أوت ٢٠٠٨.

٧. ــ، " التحديات الأفريقية " **مجلة الجيش**، العدد ٥٤١، أوت ٢٠٠٨.

٨. ــ، " مجموعة الثمانية من غلين إيقلز إلى هوكايدو " **مجلة الجيش**، العدد ٥٤١، أوت ٢٠٠٨.

٩. بخوش(مصطفى)، " الرؤية الأوربية للبعد الأمني في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة " **العالم الاستراتيجي**، العدد ٢، أفريل ٢٠٠٨.

١٠. برقوق (سالم)، " فرنسا،الاتحاد الأوروبي والشراكة الأورومتوسطية " **العالم الإستراتيجي**، العدد ٢، أفريل ٢٠٠٨.

١١. بغزوز(عمر)، " فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة و المخاطر و التهديدات في إطار العولمة"، **مجلة الفكر البرلماني**. العدد ٠٦ جويلية ٢٠٠٤.

١٢. جلال عزّ الدين(أحمد)، "ظاهرة الإرهاب نظرة تحليلية" **مجلـة الأمن**، العدد الثالث، جانفي ١٩٩١.

١٣. الحوات(علي)،"الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا عبر بلدان المغرب العربي أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها" **مجلة دراسات**، السنة الثامنة،العدد الثامن والعشرين، ٢٠٠٧ .

١٤. ذياب (مها)، " تهديـدات العولمة للوطن العربي " **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢٧٦، فيفري ٢٠٠٢، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٥. سعيد (عبد المنعم)، " الإقليمية في الشرق الأوسط: نحو مفهوم جديد "مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٢، أكتوبر ١٩٩٥.
١٦. الصنهاجي (عبد الحميد) " التّعاون الفرنسي -.الإفريقي بين حيثيات التنظير وإكراهات التّطبيق ١٩٦٠-١٩٩٠" مجلة السياسة الدولية. العدد١٢٥.يناير ٢٠٠٤.
١٧. صايج (مصطفى)، " الاتحاد المتوسطي: خلفيات وسيناريوهات " العالم الإستراتيجي، العدد ١، مارس ٢٠٠٨.
١٨. طاهر (أحمد)، " الإتّحاد المتوسّطي هل يكون أفضل خطأ من سابقيه ؟ "مجلة أريف الأرمينية، العدد رقم ١٢ ، السّنة العاشرة، ديسمبر، ٢٠٠٧.
١٩. عبد المجيد (وحيد)، " مشروع التّعاون المتوسطي والمسألة الدّيمقراطية " مجلة السياسة الدولية، الجزء الثاني، العدد ١١٨، أكتوبر ١٩٩٤.
٢٠. عبد الله الحربي (سليمان)، " مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر) " المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد١٩، السنة ٢٠٠٨.
٢١. عبد الله خشيم(مصطفى)،"الهجرة في إطار العلاقات الدولية"مجلة دراسات، السنة الثامنة، العدد ٢٨، ٢٠٠٧.
٢٢. عبد الحميد سليمان(محمود)، " مؤتمر فاليتا للأمن والتعاون في البحر المتوسط" مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٣، يناير، ج١، ١٩٩٦.
٢٣. علي (عواد)، " دمج المسلمين في المجتمعات الأوروبية بين رؤيتين " مجلة النشرة، عمان: المعهد الملكي للدراسات الدينية، العدد ٤١، السنة الحادية عشرة، ٤/٢٠٠٧.
٢٤. علي الدين (هلال)، "الوحدة والأمن القومي العربي" مجلة الفكر العربي، العدد١١، ١٩٧٩.
٢٥. ـ ـ، " الأمن العربي و الصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر" مجلة المستقبل العربي، العدد٩، سبتمبر ١٩٧٩.

٢٦. فان دير كلاو(جوهانس)، "تحديات الهجرة متعددة الأبعاد في شمال إفريقيا" مجلة نشرة الهجرة القسرية، العدد ٢٨، أغسطس ٢٠٠٧.
٢٧. قدور (نجاح) " الهجرة السري في بلدان المغرب العربي: حالة المغرب " مجلة دراسات، السّنة الثامنة، العدد ٢٨، ٢٠٠٧.
٢٨. كوتاريللي (كارلو)، مايتوس واي لاجو (إيزابيل)،" مساعدة الاقتصاد العالمي على البقاء على ما يرام "مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٤٤، العدد ٣، سبتمبر ٢٠٠٧.
٢٩. كنعان (أسامة)، " إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديد لمنطقة البحر المتوسط " مجلة التمويل والتنمية، مركز الأهرام للنشر والترجمة، العدد ٠٣، سبتمبر ١٩٩٦،
٣٠. الكوت (البشير)، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الإفريقية"، مجلة دراسات، السنة الثامنة، العدد الثامن والعشرون،٢٠٠٧.
٣١. محمد الأطرش " حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية"مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٢، ١٠/ ٢٠٠١.
٣٢. ـ ـ،" المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي،مجلة المستقبل العربي. العدد٢١٠، سنة ١٩٩٦.
٣٣. المجدوب (طه)، " الأمن الأوروبي ـ المتوسطي من وجهة نظر مصرية " مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٤، أفريل ١٩٩٦.
٣٤. النيل النويري(حمد)، "مشكلة تعريف الإرهاب الدولي"، مجلة العلوم القانونية، العدد السادس، ديسمبر ١٩٩١.
٣٥. المهذبي (عبد الله) ، عبد الحكيم،(أحمد)" اتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوربية في إستراتيجية العلاقات الدولية آفاق عام ٢٠٠٠ " مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد ١٨٤، جوان ١٩٩٤
٣٦. هنسون(بنى)، (تر: منار الشوربجي)" الإتحاد الأوروبي والبحر المتوسط " مجلة السياسة الدولية.العدد ١١٨.أكتوبر ١٩٩٤.

٣٧. ياسين (السيّد)،" أمن البحر المتوسط والشرق الأوسط " مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٨. أكتوبر ١٩٩٤.
٣٨. يوسف حتّي(ناصيف)، نظرية العلاقات الدولية، (د.م.ن): دار الكتاب العربي، ١٩٨٥.
٣٩. يخلف (عبد السلام)، "الهجرة الدولية بين سيادة الدول ومتطلبات الحاجات الإنسانية" العالم الاستراتيجي، العدد ١، مارس ٢٠٠٨.
٤٠. " برلمانات العالم ومخاطر التّغيرات المناخية " مجلة الفكر البرلماني، العدد ١٨، ديسمبر ٢٠٠٧.
٤١. وكالة إيلاف، " فرنسا تعيد تنظيم جيوشها لمواجهة تهديدات الإرهاب " مجلة الجيش، العدد ٥٤١، أوت ٢٠٠٨.
٤٢. " اسبانيا تسخر قمرا صناعيا لمراقبة الهجرة السرية إلى سواحلها " مجلة الجيش، العدد ٥٤٠، جويلية ٢٠٠٨.
٤٣. " أرقام من معهد بحوث السلام الدولي في ستوكهولم " مجلة الجيش، العدد ٥٤٠، جويلية ٢٠٠٨.
٤٤. " استعراض رهانات وتحديات القرن: العامل الايكولوجي والدّيمغرافي في الصدارة " العالم الإستراتيجي، العدد ١، مارس ٢٠٠٨.
٤٥. " مشروع الاتحاد المتوسطي جدل مفتوح " مجلة العالم الإستراتيجي، العدد١، مارس ٢٠٠٨.

٣ – القواميس:

١. الكيالي (عبد الوهاب) وآخرون، الموسوعة السياسية،ج١، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ١٩٨١.
٢. الكيالي (عبد الوهاب) وآخرون، الموسوعة السّياسية، ط ٣، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠.

٤ - الدراسات المنشورة:
١. مداخلات الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، (جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية) يومي: ٢٩/ ٣٠/ أفريل ٢٠٠٨، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ـ الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي.
٢. ندوة التطرف و مظاهره في المجتمع المغربي، الرباط، ١٠ – ١١ مايو ٢٠٠٤، الرباط: أكاديمية المملكة المغربية سلسلة الندوات، ٢٠٠٥ .
٣. سلسلة الدورات أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الأوربي ؟، (لشبونة)، ٣ ماي ١٩٩٥ ، الدورة الأولى، الرباط: أكاديمية المملكة المغربية سلسلة الدورات.
٤. أعمال ملتقى دولي حول الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة، (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية و الإعلام. جامعة الجزائر.٢٠٠٤).
٥. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عام ٢٠٠٧ عن الحالة الاجتماعية في العالم: حتمية العمالة، الدورة ٦٢، البند ٦٤ (أ)، ٣٠ جويلية ٢٠٠٧.

٥ - الدراسات غير المنشورة:
١. بن زيوش (غالية)، " الهجرة والتّعاون الأورو ـ متوسطي منذ منتصف السبعينات "مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية، أفريل ٢٠٠٥).
٢. بن صايم (بونوار)، "مصادر التهديد الخارجية لمن المغرب العربي وآفاقها المستقبلية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير(قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية و الإعلام. جامعة الجزائر. ٢٠٠٣).
٣. تيقمونين (إبراهيم)، " المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة

التوافق والتنافس الفرنسي ـ الأمريكي أنموذجا " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٥).

٤. حجار(عمار)، " السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي" رسالة ماجستير(جامعة الحاج لخضر باتنة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. ٢٠٠٢).

٦. ردّاف (طارق)، " الإتّحاد الأوربي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة"، رسالة لنيل شهادة الماجستير (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة،٢٠٠٥).

٧. سعد الشاكر فزالي(إبراهيم)، "العلاقة بين الاتحاد الأوروبي و حلف شمال الأطلسي في مجال الأمن و الدفاع"، رسالة ماجستير (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية و الإعلام. جامعة الجزائر.٢٠٠٦).

٨. شيخ (فتيحة) " الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية "، (جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠٠٦).

٩. العايب (خير الدين)، " المنافسة الأمريكية ـ الأوربية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وانعكاساتها الإستراتيجية على مستقبل الأمن الإقليمي العربي " أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية والإعلام. جامعة محمد خيضر بسكرة. لا توجد سنة.

١٠. عبد الحق زغدار " الشراكة الأورو- متوسطية بين التعاون والتبعية " مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٢.

٦ - المواقع الإلكترونية:

١. إدريس ولد القابلة، " المغرب وأوروبا في إطار منظور الشراكة الأورومتوسطية"، من الموقع الالكتروني:
http: //www.rezgar.com/debat/show.srtasp٢٨/٩/٢٠٠٨

٢. خالد الطراولي، " الشراكة الأوروبية المتوسطية شراكة حضارة أم شراكة سوق؟" من الموقع الإلكتروني:٢٠٠٨/ ١٢/ ١٢ http:// www.serch.htm

٣. نبيل (زكي)، << ماذا وراء الإتّحاد المتوسّطي >>، من الموقع:
http: //www.infomeast.com/Arabic,١٧/٠٣/٢٠٠٨.

٤. العرمرم (صفاء)، << سوسيولوجيا الهجرة أو الهجرات >>، مأخوذة من الموقع:

http://www.swmsa.com/forum/archive/index.php/t-٩٦٤٥.html تاريخ الزيارة ٢٣ مارس ٢٠٠٨.

٥. عرفة (خديجة)،"تحولات مفهوم الأمن... الإنسان أولا"، مأخوذة من الموقع:
http//www.Islamonline.net/arabic/mafahem٢٠٠٣/٩/article٠١.html, ٢٢/٠٤/٢٠٠٨

٧ - الحصص التلفزيونية:

- إسماعيل دبش، " السياسة الخارجية الأمريكية النفوذ والمصالح " برنامج في دائرة الضوء، (القناة الوطنية الجزائرية، يوم ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٩)

ب) المراجع الأجنبية:

١- Les Ouvrages

١. Balta Paul , **Le Grand Maghreb, des indépendances à l an ٢٠٠٠** , Alger: Laphomic, ١٩٩٠.

٢. David Charles Philippe et Roche Jean- Jacques ,**Théories de la**

Sécurité, Paris: Montchrestien, ٢٠٠٢.

٣. Marchesin – Philippe , **Les nouvelles menaces: les relations Nord – Sud des années ١٩٨٠ à nos jours** , Paris: KARTHALA , ٢٠٠١.

٤. Roche Jean- Jaques **, Théories des relations internationales** , Paris: Monthrestin, ٢٠٠٤.

٥. **Demain la Mediterranée: la parole est aux Riverains du sud**, Paris: Editions publisud , ١٩٩٥.

٢- les Périodiques

١. Bensaad.A ," Voyage au bout de la peur avec les clandestins du sahel" **, le Monde Diplomatique**, septembre ٢٠٠١.

٢. Bedjaoui Ahmed , " Environnent et développement: le role des médias et des societés civiles dans les pays du Maghreb " **Voix pour l' avenir commun l'environnment et la société en Méditerranée**, N□٧٦ , ١٩٩٩.

٣. Bel. N " L'Europe organise la clandestinité" **Le Monde Diplomatique** , N ٥٨٩ ,Avril , ٢٠٠٣.

٤. Coll Juan Prat Y , "Les Perspectives de l' Approche sous – Regionle dans le cadre du partenariat Euro Méditerranéen ," **Confluences Internationales** , Institut National d' Etudes de Strategie Globale : Alger , ١/٢٠٠٨.

٥. Condamines. C ," Intigration et Politique de Cooperation: Les illusions d'un coo_ développement sans moyens " **Le Monde Diplomatique** , Avril ١٩٩٨.

٦. Coustiliére Jean Francois , " Sécurité en Méditerranée: une initiative au format ٥٥ " **Défense Nationale** , Paris , N° ٤ , Mai ٢٠٠٥.

٧. David Charles philippe , Benessaieh Afef , « **La paix par l'intégration théories sur l'interdépendance et les nouveaux problemes**

de sécurité » Revue Etudes Internationales ,vol XXVIII ,N□٢ , ١٩٩٧.

٨. Esnar Jaque ,"Europe en crise" **Le Monde** , ٢٥/٠١/٢٠٠٢.

٩. Heisbourg – M. François , "Aproche à long terme du Terrorisme" **Confluences Internationales**, Institut National d'Etudes de Strategie Globale: Alger , ١/٢٠٠٧.

١٠. Ounaies Ahmed , " le concept de sécurité coopérative en Méditerranée" **Etude Internationales** , N□٦٣, ٢/١٩٩٧.

١١. Olesser (Ian) , "Politiques Européenne et Américaine en Méditerranée: concurrence ou complémentarité " , **Confluences Internationales**, ١/٢٠٠٩, Alger: Institut National d 'Etudes de Strategie Globale.

١٢. Manos Aldo " The Protection of the Méditerranéen " **La Méditerrranée ; points de vue de la rive Nord** , Paris: CEDSI , N□١٤ , Octobre , ١٩٩٣.

١٣. Mekki Mohamed Said , " Vers partenariat stratégique Alger – Washington" **Le Débat stratégique** , Paris , N° ٥٢ , Septembre ٢٠٠٠.

٣- Les Dictionnaires:

١. Le Petit Robert, **Dictionnaire Alphabétique et Analogique de la Iangue Française** , paris: édition firmin-didol S.A. ,١٩٧٩.

٢. Smouts Marie - Claude , Battistella Dario, Vennesson Pascal , **Dictionnaire des relations internationales** , Paris: DALLOZ , ٢٠٠٣.

٤ - Les Etudes Publiés:

- **Mondialisation et sécurité: sécurité pour tous ou insécurité partagée** , Edition , Rouïba (Algérie): ANEP, ٢٠٠٣.

٥ –L'Internet:

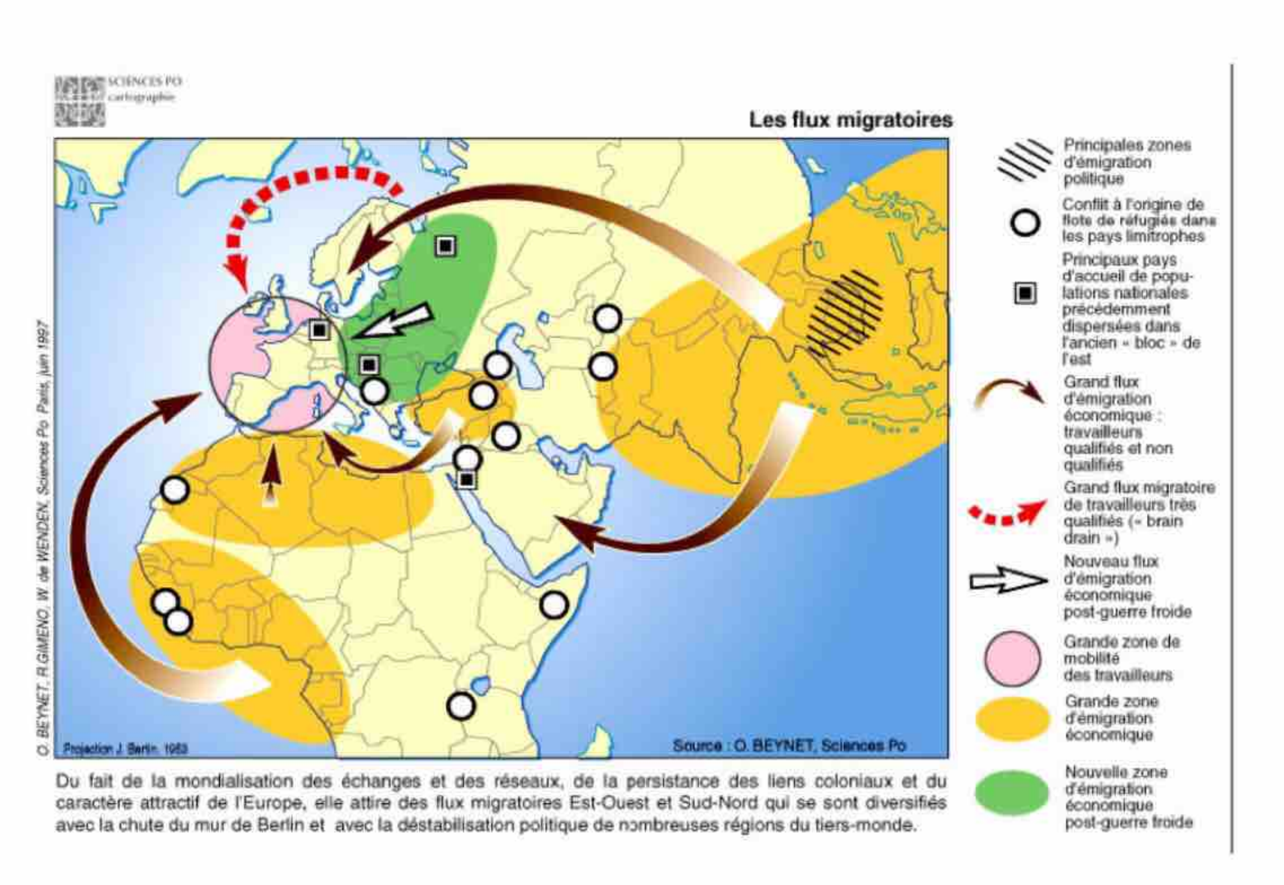
١. Bin Alberto, « **Security Cooperation in the Mediterranean**, NATO Contribution »
http://www.rdg.ac.uk/eis/research/emc/publi-cations/ab-readi.htm¨.
٢. Buzan B, Waever and Wilde ˮTheory of securityˮ.
http://www.Silkoadstudies.Org/new/docs/presentations/٢٠٠٤/cause.gglectures/gg/٣.pdf/٢٣/٨/٢٠٠٨.

٣. Cohen Samy , ˮ Les états les nouveaux acteur ˮ **la Revue Politique Internationale** , N ١٠٧ , Printemps ٢٠٠٥, tradiction Khalil Kalfat, Le cite internet
http://www.operationspaix.net/IMG/pdf/cohenEtats-facnouveaux-acteurs.pdf.٢٨/٠٣/٢٠٠٩.

٤. Sylviane Tabarly, "La Méditerranée, une géographie paradoxale", dans Géo-Confluences,
Le cite internet
http://www.geoconfluences.enslsh.fr/doc/etpays/Medit/MeditDoc٢.htm#haut
٢٥ Mars ٢٠٠٨.

الملاحق

ملحق رقم ٠١: خريطة توضح مصادر الهجرة غير الشرعية

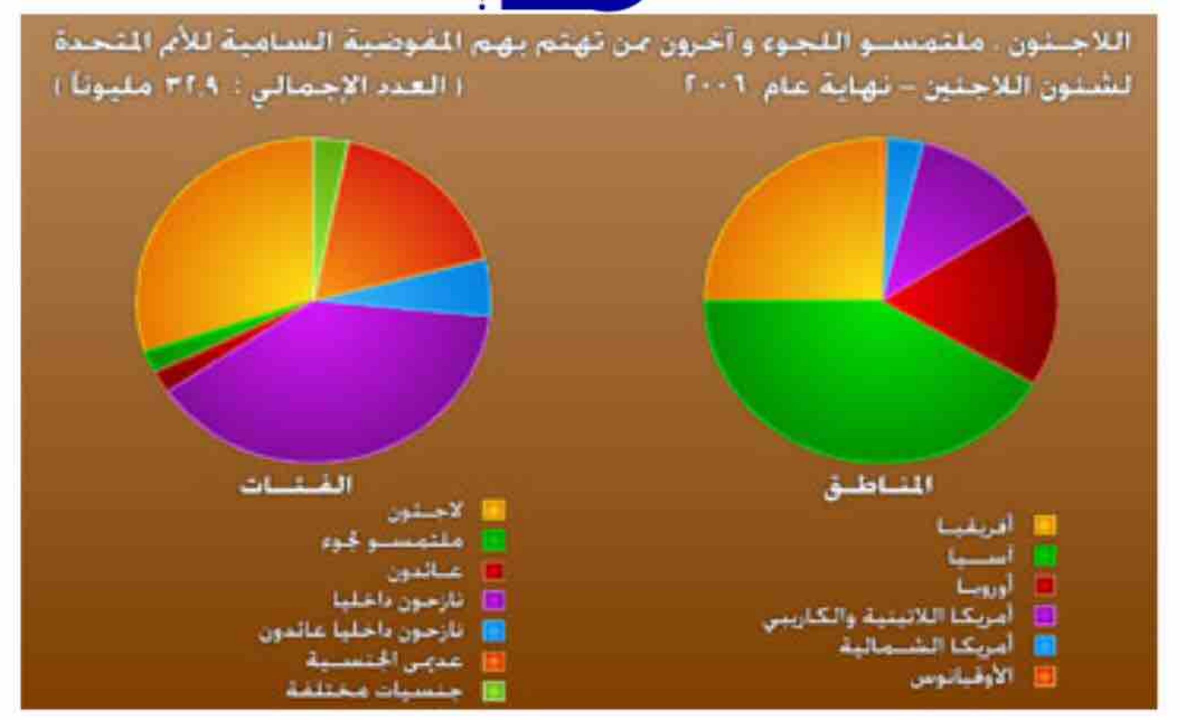


المصدر:

العرمرم صفاء، "سوسيولوجيا الهجرة أو الهجرات"، من الموقع:

http://www.swmsa.com/forum/archive/index.php/t-٩٦٤٥.html تاريخ الزيارة ٢٣ مارس ٢٠٠٨.

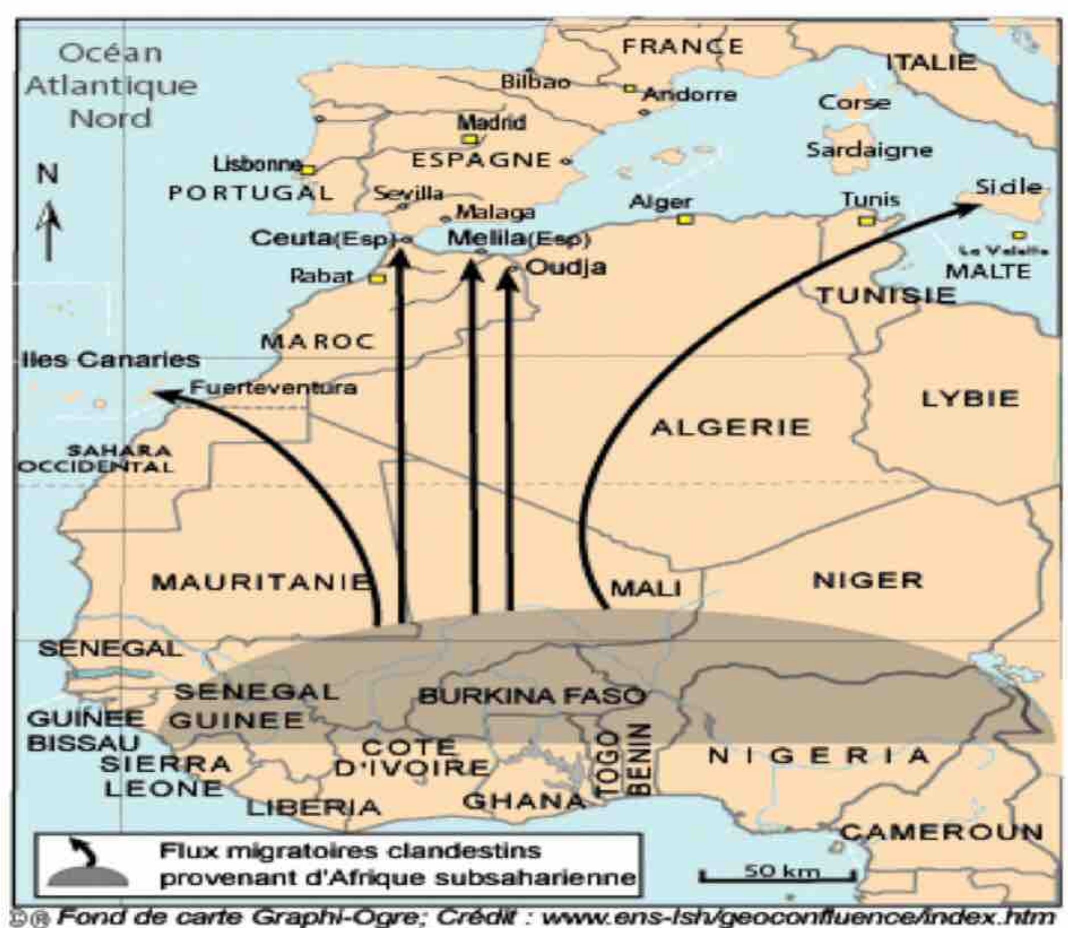
ملحق رقم ٠٢: ارتفاع نسب اللاّجئون عبر دول العالم



المصدر:

الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير عام ٢٠٠٧ عن الحالة الاجتماعية في العالم: حتمية العمالة، الدورة ٦٢، البند ٦٤ (أ)، ٣٠ جويلية ٢٠٠٧.

ملحق رقم ٠٣: مناطق عبور المهاجرين غير الشرعيين



Fond de carte Graphi-Ogre; Crédit : www.ens-lsh/geoconfluence/index.htm
Réalisation : H.Parmentier, ENS-LSH

المصدر:

Sylviane Tabarly, "La Méditerranée, une géographie paradoxale", dans Géo-Confluences,
Le cite internet
http://geoconfluences.enslsh.fr/doc/etpays/Medit/MeditDoc٢.htm#haut, ٢٥
Mars ٢٠٠٨

فهرس المحتويات

الملخص باللغة العربية

إنّ التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية يمكن تفسيرها ضمن مقاربة مفاهيم الأمن الشامل عبر ثلاثة مستويات من المستوى الوطني فالإقليمي فالعالمي وبالاعتماد على ركائز نظرية، بافتراض اعتماد الفواعل الدولية على المصلحة كأداة مفسرة لطبيعة العلاقات بين الدول والمناطق، وباعتبار أنّ الأمن العالمي هو الدّافع الأساسي للاعتماد المتبادل والتعاون، حيث أن الأمن في المنطقة المتوسطية يتفاعل ضمن بيئة تتعارض فيها المصالح والغايات القومية والجهوية بين الأطراف الفاعلة. وهذا ضمن مجال إقليمي مشترك.

إن المجال الإقليمي للتهديدات الأمنية الجديدة يجمع بين دول شمال المتوسط ممثلة بدول القوس اللاتيني ودول جنوب المتوسط ممثلة بدول المغرب العربي حيث تجمعها الروابط الجغرافية وتفرقها المصالح الإستراتيجية خاصة في ظل بيئة أمنية سادت فيها متغيرات أمنية جديدة أفرزتها تحولات مابعد نهاية الحرب الباردة، كما انعكست على خصوصية التهديدات الأمنية من إرهاب دولي وهجرة غير شرعية وتهديدات بيئية (تغيرات المناخ وتلوث مياه المتوسط)، مما دفع هذه الدول لتبني أولويات وترتيبات أمنية تستجيب للمصالح الجهوية لكل طرف.

تعتمد دول المتوسط الشمالية والجنوبية في مواجهة التّهديدات الأمنية سياسات متباينة، حيث أنّ دول القوس اللاتيني مازالت تعمل ضمن استراتيجيات الاتحاد الأوروبي، أمّا دول المغرب العربي فهي مشتتة الآليات، مما انعكس على بناء تعاون أمني مشترك ، فالمبادرات الأمنية المختلفة من أبعاد أمنية للشراكة إلى علاقات الاعتماد المتبادل إلى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط تستجيب فقط لطموحات الطرف المهيمن ونتيجة لذلك نجد ترتيبات وأولويات أمنية لكل طرف بحيث تتأثّر بالظّروف الداخلية والجهوية والإقليمية والعالمية التي تعرقل التّفاعلات التّعاونية المشتركة خاصّة بين دول القوس اللاّتيني ودول المغرب العربي.

RESUME FRANCAIS

Les nouvelles menaces sécuritaires de la Méditerranée peuvent être interprètes selon les concepts de l'approche de sécurité globale sur trois niveaux: régional, national et mondial. En s'opposant sur des fondements théorique , on suppose que les acteurs prennent en considération l'intérêt international quant aux relations entre les états et les régions. La sécurité mondiale est le principal motif de l'interdépendance et de la coopération alors que celle de la région Méditerranéenne intervient dans un environnement de conflit d' intérêts et d' objectifs entre les acteurs nationaux et régionaux ceci dans un champ commun.

Les nouvelles menaces sécuritaires concernent les pays du Nord de la Méditerranée représentes par l'ensemble des pays d'expression latine et ceux du Sud Méditerranéen représentes par les pays du Maghreb Arabe , les pays qui ont un lien géographique sont en conflit lorsqu 'il s'agit d'intérêts stratégiques nés dans un environnement d'après la fin de la guerre froide , les nouvelles menaces sécuritaires prennent différentes formes ; terrorisme international , immigration illégale et menaces environnement (changement climatique, pollution d'eau en Méditerranée) , Les pays mis en cause sont forcés d'adapter des arrangements de sécurité qu' exigent les priorités régionales.

Les pays du Nord et ceux du Sud Méditerranéen prennent en considération les confrontation et les menaces sécuritaires et adoptent des politiques régionales. Les pays d'expression latines œuvrent selon des stratégies relative à l'Union Européenne alors que les pays du Maghreb Arabe n'arrivent pas à adoptes une stratégie d'Union,ce comportement se reflète négativement quant à la construction d'une coopération sécuritaire.

Les différentes tentatives sécuritaires (coopération , partenariat projet d'Union des pays méditerranées) concernent uniquement les intérêts de la partie dominante du fait que cette domination s opéré selon les visées sécuritaires internes ce qui influe négativement sur les différentes tentatives de coopération entre les pays des deux rives de la Méditerranée.

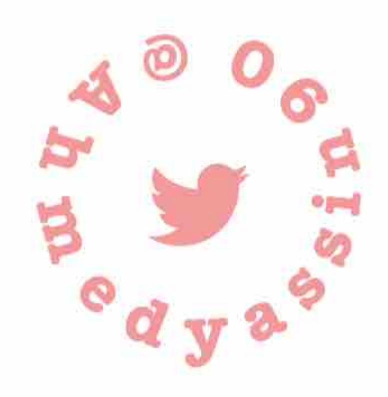
ENGLISH ABSTRACT

The new security threats in the Mediterranean region can be interpreted within an approach of the concepts of the comprehensive

security a gross three levels of the national the regional and the international levels and depending on theoretical braces through presuming the dependence of the international actors rather than the interest of an interpreted tool for the relations between countries and regions , in addition that the international security is the essential impulse for the mutual dependence and cooperation , since the security in the Mediterranean region interacts within an environment in which the national and the regional interests and extremes of the active side are inconsistent and this is within a common sectional space.

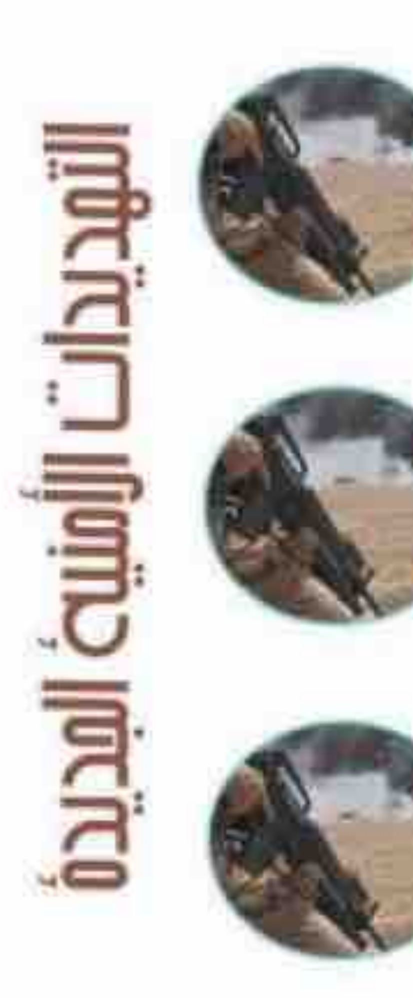
The regional space of the new security threats links between North Mediterranean countries which are represented through the Latin arc countries , and south Mediterranean countries which are represented through the Arab Maghreb Countries where are linked with the geographical connections , and are separated because of strategic interests , especially the existence of Security environment in which many security changes which prevailed were result of mutations of the post cold war , also they were reflected on the specify of the security threats as the international terrorism, the illegal immigration , environmental threats (climate changes , Mediterranean sea Pollution) which lead those countries to make security priorities and arrangements in response to the regional interests of each side.

The Countries of North and South Mediterranean depend on encountering the Security threats many different policies , where the countries of Latin Arc still rely on the European Union strategies , but the Arab Maghreb countries are separated in mechanisms , which was reflected on creating a common Security cooperation since all the different Security initiations from Security dimensions of partner ship to the relations of the mutual dependence to the Union project for the Mediterranean is only as a response to the ambitions the dominant side which make them influenced by the internal and regional and sectional and international conditions which obstruct the common cooperative interactions especially between the countries of the Latin Arc and the countries of the Arab Maghreb.


@Ahmedyassin90



تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90



أ. ليندة عكروم



ISBN: 978-9957-517-32-8

طبعة جديدة مزيدة ومنقحة

Fatma-azahra70@hotmail.com

